

مكتبة الاشتراكية العلمية

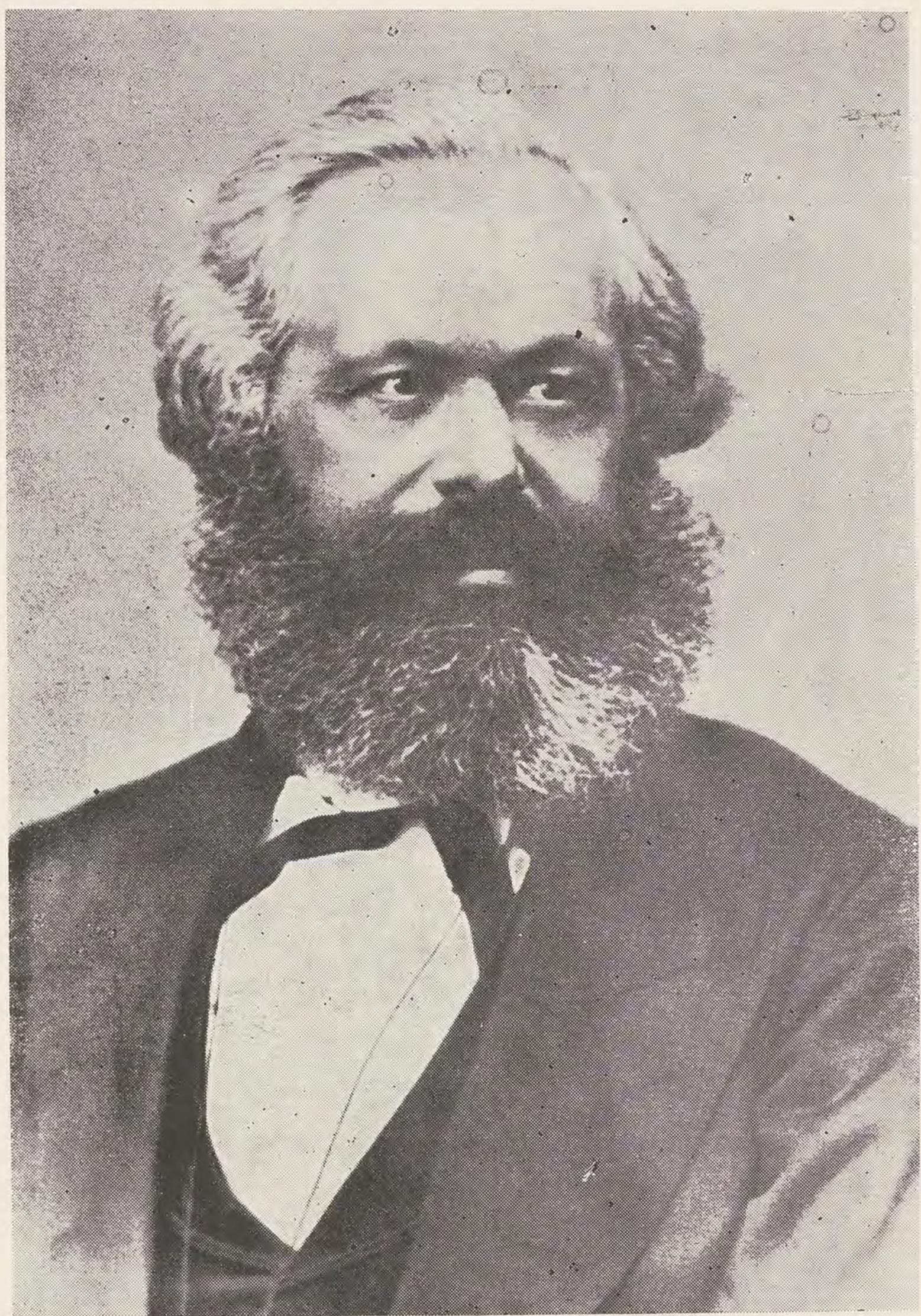
# ماركس اخنلس لينين

حول  
المجتمع  
الشيوعي

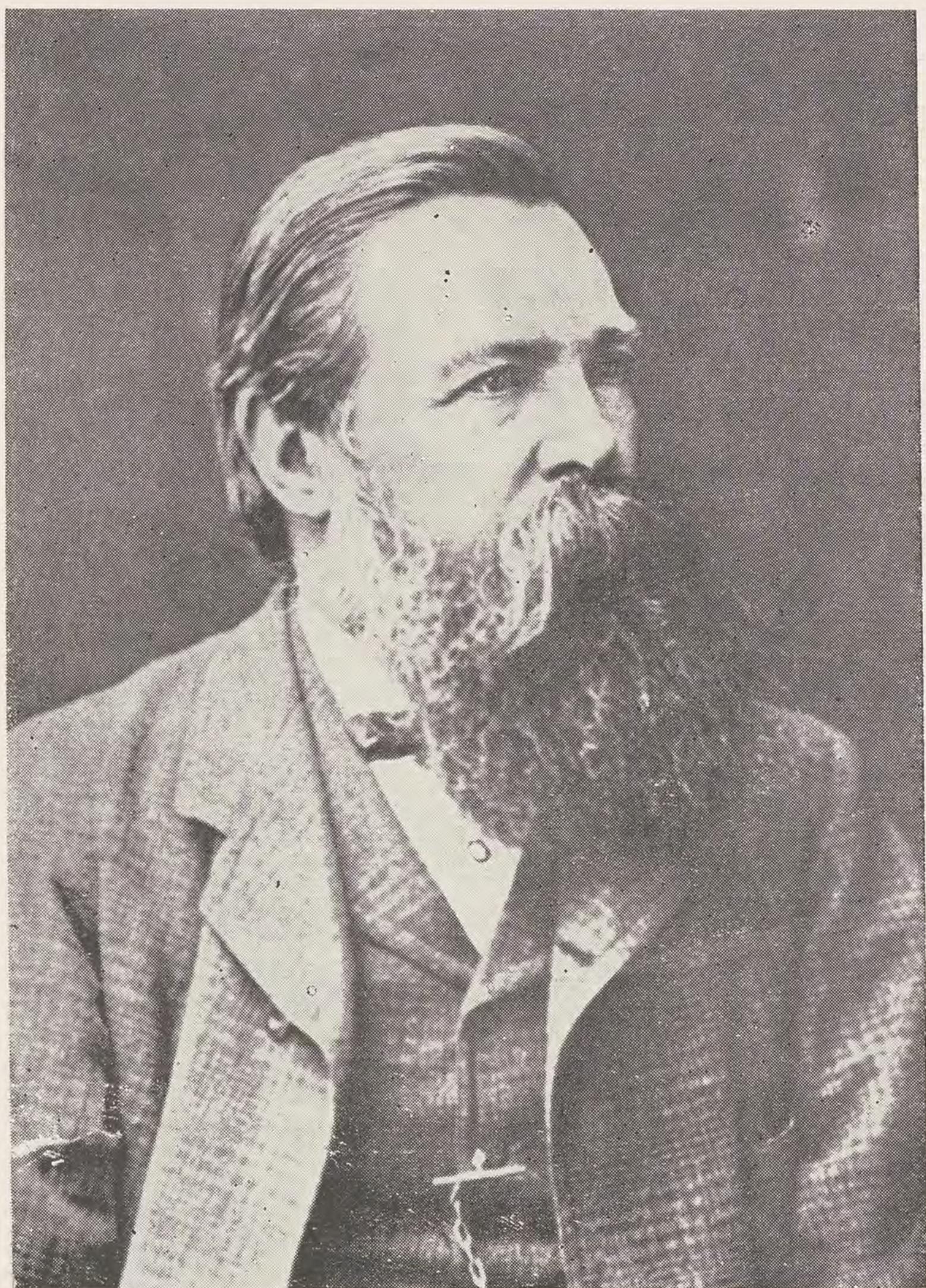


يا عمال العالم ، اتحدوا

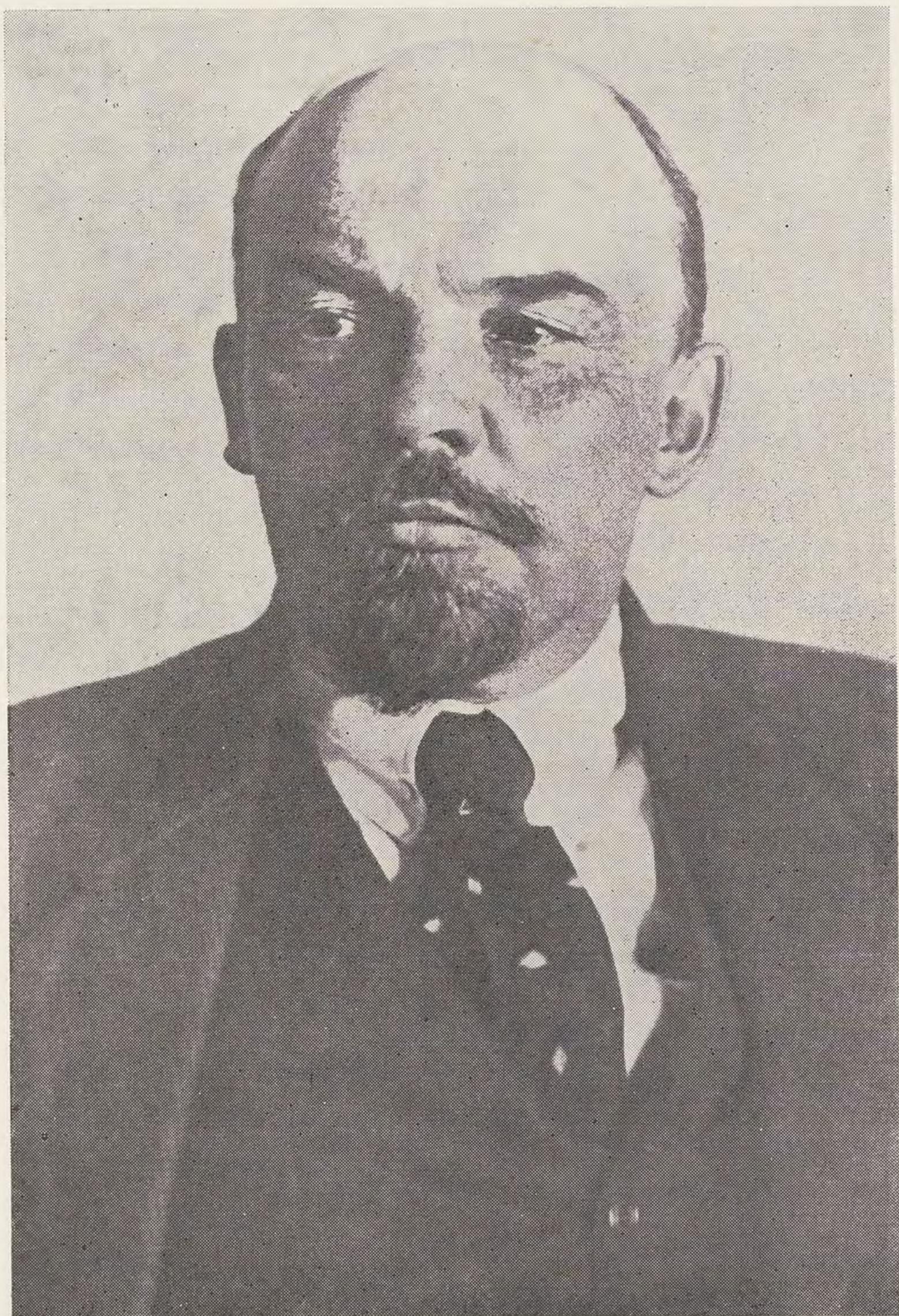














■ مكتبة الاشتراكية العلمية

# ماركس إنجلس لينين

حول  
المجتمع  
الشيوعي

■ دار التقدم

■ موسكى

К.Маркс, Ф.Энгельс, В.И.Ленин  
О коммунистическом обществе  
(Библиотечка научного социализма)  
На арабском языке

کارل مارکس

فریدریک انجلس



العائلة المقدسة

( مقتطف )

لا حاجة الى حدة كبيرة في الذكاء لكي يلحظ المرء الصلة الضرورية بين مذهب المادية القائل بميل الناس الفطري إلى الخير وبمساواة مؤهلاتهم الذهنية ، وكلية قدرة الخبرة والعادة والتربيـة ، وتأثير الظروف الخارجية في الإنسان وشأن الصناعة الكبير ، وشرعية اللذة ، والخ . — وبين الشيوعية والاشتراكية . فإذا كان الإنسان يستمد جميع معارفه واحساساته وخلافها من العالم المحسوس ومن الخبرة الحاصلة من هذا العالم ، فإنه يتبع بالتألي تنظيم العالم المحيط بحيث يعرف الإنسان فيه ويستوعب كل ما هو إنساني حقا ، بحيث يعرف نفسه كإنسان . وإذا كانت المصلحة المفهومـة فهما صحيحا تشكل مبدأ كل أخلاق ، فإنه يتبع بالتألي بذل الجهد لكي تتطابق مصلحة الإنسان الفردية مع المصالح الإنسانية العامة . وإذا كان الإنسان غير حر بالمعنى المادي ، أي إذا كان غير حر بحكم قوة سلبية ،

في تجنب هذا أو ذاك ، وإذا كان حرا ، بحكم قوة ايجابية ، في ابداء فرديته الحقيقية ، فإن هذا لا يستلزم معاقبة جرائم الأفراد ، بل يستلزم القضاء على الأسباب اللاجتماعية للجريمة واسع المجال الاجتماعي الضروري أمام كل فرد لأجل ابداء بوادره الحياتية الملحة . وإذا كان طبع الإنسان من صنع الظروف ، فإنه يتغير بالتالي جعل الظروف انسانية . وإذا كان الإنسان بطبيعته كائنا اجتماعيا ، فإنه لا يمكنه بالتالي أن يطور طبيعته الحقيقية إلا في المجتمع ، وينبغي الحكم على قوة طبيعته ، لا حسب قوة الأفراد ، بل حسب قوة المجتمع بأسره .

كتبه ماركس وانجلس  
في ايلول - تشرين الثاني  
( سبتمبر - نوفمبر ) ١٨٤٤

## خطابان في البرفلد

خطاب في ٨ شباط ( فبراير ) ١٨٤٥

( مقتطف )

وفي المجتمع الشيوعي ، حيث لن تكون مصالح الأفراد متعارضة بل متعددة ، ستزول المزاحمة . ولن يدور الكلام بالطبع حول خراب مختلف الطبقات ، و حول الطبقات على العموم ، مثلما هم عليه في الوقت الحاضر الأغنياء والقراء . وعند اتساع وتوزيع الخيرات الحياتية الضرورية ، سينزول الاستملك الشخصي ، وسعي كل فرد إلى الاغتناء على مسؤوليته ، كما ستزول أيضاً الأزمات التجارية من تلقاء ذاتها . وفي المجتمع الشيوعي سيكون من السهل حساب الاتساع والتوزيع على السواء . فيما أنه معلوم مقدار ما يحتاجه بالمتوسط كل فرد بمفرده ، فإنه من البسيط جداً حساب مقدار ما يحتاجه عدد معين من الأفراد ؟ وبما أن الاتساع لن يكون آنذاك في أيدي أرباب العمل الخصوصيين بل سيكون في يد الجماعة واداراتها ، فلن يكون من العسير ضبط الاتساع وفقاً

لل حاجات .

وهكذا نرى ان عيوب النظام الاجتماعي الحالى الرئيسية ستزول في ظل التنظيم الشيوعي . ولكن اذا درسنا المسألة بمزيد من التفصيل ، فاننا سنرى ان افضليات هذا التنظيم لا تتحقق في هذا ، بل تتجلى كذلك في ازالة طائفة من النواقص الأخرى التي لن اذكر منها اليوم غير بعض الأمثلة ذات الطابع الاقتصادي . فان بنية المجتمع العصرية على الصعيد الاقتصادي هي ، بلا ريب ، أكثر ما يمكن تصوره بعدها عن الصفة المعقولة والعملية . فمن جراء تضاد المصالح ، تنفق كمية ضخمة جدا من قوة العمل على نحو لا يعود معه للمجتمع أى نفع وينفق معه قدر كبير من الرأسمال بلا جدوى اطلاقا ولا يتجدد انتاجه . ونحن نشاهد هذا منذ بعض الوقت في الأزمات التجارية : فنحن نرى كميات من السلع التي تم انتاجها جميعها بفضل جهد الناس الجهيد تباع بأسعار خاسرة للبائع ، ونحن نرى مقادير من الرساميل المكدسة بجد ومثابرة تتبدد في أيدي أصحابها من جراء الافلاسات . ولكن لندرس التجارة العصرية بمزيد من التفصيل . فكرروا كم من الأيدي يجب أن يمر فيها كل متوج قبل أن يصل إلى يد المستهلك الفعلى ، — فكرروا ، أيها السادة ، كم من الوسطاء المضاربين والنافلین يتدخلون في الوقت الحاضر بين المنتج والمستهلك ! لتأخذ على سبيل المثال بالة القطن الذي ينتج في أميركا الشمالية . ان البالة تنتقل من يد المزارع الى يد سمسار على رصيف ما من نهر ميسسيسيبي ، فيشحذها نحو أسفل النهر الى مدينة اورليان

الجديدة . وهذا تباع - ، للمرة الثانية ، اذ ان السمسار اشتراها من المزارع - ، تباع ، لنفترض ، من مضارب يبيعها من جديد لأحد المصدرين . ثم ترسل البالة ، مثلا ، الى ليفربول حيث يمد مضارب جديد يده اليها بجشع ويتمسك بها لكي يبيعها من جديد لسمسار يشتريها بتكليف من بيت تجاري المانى ما ، مثلا . وعليه تمضى البالة الى روتردام ، ثم نحو أعلى نهر الراين ، مارة أيضا عبر ايادى عشرة من وكلاء النقل ، علما بأنهم يشحنونها ويفرغونها عشر مرات أخرى - ، وبعد ذلك فقط تصل ، لا الى يد المستهلك ، بل الى يد الصناعى ، فيجعل القطن بادىء ذى بدء فى حالة صالحة للاستعمال ، ثم يقدم الغزل الجاهز الى الحائث ، وهذا الأخير يحيل النسيج الى الطباع ، وبعد ذلك فقط ، ينتقل النسيج الى التاجر بالجملة ، ومنه الى التاجر بالمفرق الذى يوصل أخيرا البضاعة الى المستهلك . وجميع هؤلاء الملايين من الوسطاء والمضاربين والعملاء والمصدرين والسمساروة و وكلاء النقل والتجار بالجملة والمفرق الذين لا يشترون هم أنفسهم فى انتاج البضاعة ، جميعهم يريدون أن يعيشوا ، جميعهم يريدون فوق ذلك ان يحصلوا على ربح ، وهم يحصلون عليه فى المعتاد ، والا لما كان من الممكن ان يكون لهم وجود . ترى ، أليس هناك سهل أبسط وأرخص لا يصل بالقطن من أميركا الى المانيا والبضاعة المصنوعة منها الى يد المستهلك الفعلى غير هذا السبيل الطويل من البيع عشرات المرات ، والشحن والتفریغ

والنقل مئات المرات من مستودع الى آخر ؟ ترى ، أليس هذا برهانا دامغا على ما يستتبعه تشتبه المصالح من تبديد هائل لقوة العمل ؟ — أما في ظل تنظيم معقول للمجتمع ، فلا يمكن حتى ان يدور الكلام حول مثل هذا الأسلوب المعد للإيصال . وبنفس السهولة التي يمكن بها معرفة مقدار ما تحتاجه احدى الجماعات من قطن أو من مصنوعات قطنية — ، لأجل مواصلة هذا المثال ، — بنفس هذه السهولة يمكن للادارة المركزية أن تعرف مقدار ما تحتاجه جميع المناطق والجماعات في البلد . وبما أنه سيصار الى تنظيم هذا الاحصاء ، — الأمر الذي يمكن تحقيقه بسهولة في غضون سنة أو سنتين ، — فان المقدار المتوسط من الاستهلاك السنوي لن يتغير الا بالتناسب مع نمو السكان ، ولهذا من السهل ان يصار مسبقا في الوقت المناسب الى تحديد الكمية المطلوبة من كل بضاعة لأجل تلبية الحاجات الشعبية ، وكل هذه الكمية سيوصى عليها بالجملة مباشرة في مطربها ، وسيكون من الممكن الحصول عليها مباشرة ، بدون وسطاء ، بدون أي من الوقفات وعمليات الشحن والتفریغ غير التي تفرضها بالفعل طبيعة سبل المواصلات ، وبالتالي ، مع توفير كبير في قوة العمل ؟ ولن تكون ثمة حاجة الى دفع أرباح للمضاربين وللتجار الكبار والصغار . وفضلا عن هذا ، لن يلحق جميع هؤلاء الوسطاء ، وبالتالي ، أي ضرر بالمجتمع ، وليس هذا وحسب ، بل انهم سيصبحون حتى نافعين له أيضا . واذا كانوا الآن يقومون ، لما فيه ضرر جميع الباقين ، بعمل هو

في خيرة الأحوال عمل نافل ، ويعولن لهم مع ذلك ما يكفي لأجل العيش ، ويعود عليهم في كثير من الأحوال حتى بثروات كبيرة ؟ فإذا كانوا بالتالي يلحقونضرر مباشرة بالخير العام ، فإن أيديهم ستتحرر آنذاك لأجل النشاط النافع ، وسيتمكنون من ايجاد عمل يظهرون فيه كفاءاتهم ، لا كأعضاء ظاهريين ، موهومين في المجتمع البشري ، بل كأعضاء فعليين فيه ، مشتركين في نشاطه العام .

ان المجتمع المعاصر الذي يضع الانسان الفرد في علاقات عدائية حيال جميع الباقيين ، يؤدي وبالتالي إلى حرب اجتماعية يخوضها الجميع ضد الجميع ، حرب لا بد لها أن تتخذ حتما عند بعض الأفراد ، ولا سيما عند قليلي الثقافة ، شكلا فظا ، شكلا عنيفا بربريا ، شكل جريمة . ولكن يقى المجتمع نفسه من الجرائم ، من أعمال العنف السافر ، يحتاج الى جهاز شاسع ومعقد من المؤسسات الادارية والقضائية يتطلب تفقات لا حد لها من القوى البشرية . اما في المجتمع الشيوعي ، فان هذا أيضا سيسقط الى ما لا نهاية له ، للسبب التالي على وجه الضبط ، – مهما بدا هذا غريبا – ، للسبب التالي على وجه الضبط ، وهو أنه سيعين في هذا المجتمع ، لا ادارة بعض جوانب الحياة الاجتماعية وحسب ، بل وادارة الحياة الاجتماعية كلها بجميع ظاهراتها المختلفة ، بجميع الاتجاهات . انتا ستقضي على التناحر بين الانسان الفرد وجميع الباقيين ، وسنعارض

الحرب الاجتماعية بالسلام الاجتماعي »، وسنتأصل جذر  
الجريمة ذاته ، وبذلك نجعل من النايف قسماً كبيراً ، أكبر  
بكثير ، من نشاط المؤسسات الادارية والقضائية الحالى . بل  
ان الجرائم المفترفة بداعي العاطفة المتأججة تخلى الآن المكان  
أكثراً فـأكثـر للجرائم المفترفة بداعي الغـاية ، بداعـي المـصلـحة : فـان  
عدد الجـرـائم ضد الأشخاص يـقـل ، بينما يـزـدـاد عـدـدـ الجـرـائم ضدـ  
المـلـكـيـة . وفي المجتمع المـعاـصر ، المـوـجـودـ فيـ حـالـةـ حـرـب ، يـخـفـفـ  
تطـورـ الحـضـارـةـ الـبـوـادرـ العـنـيفـةـ لـلـمـشـاعـرـ المـتأـجـجـةـ . فـبـأـىـ قـدـرـ  
أـكـبـرـ سـيـحـصـلـ هـذـاـ فـيـ المـجـتمـعـ الشـيـوـعـيـ ، الـآـمـنـ ! فـانـ الجـرـائمـ  
ضـدـ المـلـكـيـةـ سـتـزـوـلـ مـنـ تـلـقـاءـ ذـاـتـهـ حـيـثـ يـتـلـقـىـ كـلـ اـمـرـىـءـ جـمـيعـ  
ماـ يـلـزـمـهـ لـأـجـلـ تـلـيـةـ حـاجـاتـهـ الـجـسـدـيـةـ وـالـرـوـحـيـةـ ، وـحـيـثـ تـنـهـاـ  
الـحـواـجـزـ وـالـفـوـارـقـ الـاجـتـمـاعـيـةـ . انـ القـضـاءـ الـجـزـائـيـ سـيـزـوـلـ مـنـ  
تلـقـاءـ ذـاـتـهـ ، وـالـقـضـاءـ الـمـدـنـىـ الـذـىـ يـفـصـلـ بـوـجـهـ الـحـصـرـ تـقـرـيبـاـ فـىـ  
عـلـاقـاتـ الـمـلـكـيـةـ ، أـوـ عـلـىـ الـأـقـلـ ، فـىـ عـلـاقـاتـ تـشـكـلـ حـالـةـ حـرـبـ  
الـاجـتـمـاعـيـةـ مـقـدـمـتـهاـ ، سـيـزـوـلـ هـوـ أـيـضاـ . وـالـدـعـاوـىـ التـىـ هـىـ  
الـآـنـ تـيـجـةـ طـبـيعـةـ لـلـعـدـاـوـةـ الـعـامـةـ سـتـصـبـحـ آـنـذـاكـ مـجـرـدـ اـسـتـثـانـ،  
نـادـرـ ، وـسـيـكـونـ مـنـ السـهـلـ عـلـىـ هـيـئـاتـ التـحـكـيمـ الـبـتـ بـهـاـ  
وـهـيـئـاتـ الـادـارـيـةـ كـذـلـكـ تـجـدـ فـيـ الـوقـتـ الـحـاضـرـ مـصـدرـ نـشـاطـهـ  
فـىـ حـالـةـ حـرـبـ الدـائـمـةـ — فـاـلـبـولـيسـ وـالـادـارـةـ كـلـهـاـ غـارـقـانـ فـىـ  
هـمـ الـعـمـلـ عـلـىـ أـنـ تـبـقـىـ حـرـبـ مـخـفـيـةـ ، غـيـرـ مـبـاشـرـةـ ، عـلـىـ أـنـ  
لـاـ تـؤـولـ إـلـىـ الـعـنـفـ السـافـرـ ، إـلـىـ الـجـرـيمـةـ . وـلـكـنـ إـذـاـ كـانـ

الحفاظ على السلام أسهل بكثير من حصر الحرب ضمن حدود معينة ، فان ادارة المجتمع الشيوعى ستكون كذلك أسهل بما لا حد له من ادارة مجتمع تسود فيه المزاحمة . و اذا كانت الحضارة قد علمت الناس ، حتى في الوقت الحاضر ، أن يروا مصلحتهم في دعم النظام العام ، الامن العام ، والمصلحة العامة ، وان يجعلوا بالتالي ، حسب الامكان ، من البوليس والادارة والقضاء ، أمرا نافلا ، فلكم سيتحقق هذا بمقدار أكبر في مجتمع تقوم فيه وحدة المصالح على المبدأ الأساسي الذي لا تنفصل فيه المصلحة العامة عن مصلحة كل فرد ! وما يتتحقق الآن رغم المؤسسات العامة سينتشر على نطاق أوسع بكثير حين تعمد المؤسسات العامة ، لا الى اعاقته هذا ، بل بالعكس الى تيسيره ! — فنحن على حق ، اذن ، في أن نأمل ، من هذه الناحية أيضا ، بتدفق كبير من الأيدي العاملة ، وذلك بفضل تلك الأيدي العاملة المنتزعه من المجتمع بسبب الأوضاع الاجتماعية الراهنة .

وفي عداد أغلى المؤسسات التي لا يستطيع المجتمع المعاصر ان يستغني عنها ، ترد الجيوش الدائمة التي تتزعزع من الأمة القسم الأقوى من السكان ، القسم الأكثر ضرورة ، الذي يغدو بالتالي غير منتج والذى تضطر الأمة الى اطعامه . ونحن نعرف من ميزانية دولتنا ما يكلفه جيشنا الدائم : أربعة وعشرين مليونا في السنة ، وارتفاع مائتي ألف زوج من أقوى الأيدي

العاملة من الاتاج . — أما في المجتمع الشيوعي ، فان أحدا لن يفكر في القوات المسلحة الدائمة . ولأى غرض يفكر ؟ لأجل حماية أمن البلاد الداخلى ؟ ولكننا رأينا أنه لن يخطر في بال أحد أن يتهمك هذا الأمن الداخلى . ذلك ان الخوف من الثورات لا ينجم الا من تضاد المصالح ؛ وحيث تتطابق مصالح الجميع ، لا يمكن حتى أن يدور الكلام حول هذه المخاوف . —

لأجل الحرب الاغتصابية ؟ ولكن كيف يمكن أن يذهب المجتمع الشيوعي الى حد شن حرب اغتصابية ؟ — المجتمع الذى يعرف جيدا جدا أنه يخسر في الحرب الناس والرأسمال في حين أنه يستولى ، بأكبر تقدير ، على بضعة أقاليم مسيرة ستجلب معها بالتالى دمار النظام الاجتماعى ! — لأجل الحرب الدفاعية ؟ لهذا الغرض ، لا يحتاج الى جيش دائم لأنه سيكون من السهل تعليم كل عضو من أعضاء المجتمع صالح للحرب ، علاوة على المعارف والشئون الأخرى ، امتلاك ناصية السلاح بقدر ما يلزم لأجل الدفاع عن البلد ، لا لأجل الاستعراضات . وهذا خذوا بعين الاعتبار أنه يجب على عضو مجتمع كهذا ، في حال حرب لا يمكن خوضها الا ضد الأمم المعادية للشيوعية ،

---

أن يدافع عن الوطن الفعلى ، عن الموطن الفعلى ، وأنه سيقاتل بالتالى بحماسة وثبات وجراة لا بد أن يتطاير أمامها كالقشة التدريب الآلى للجيش المعاصر . تذكروا أى معجزات اجترحتها حماسة الجيوش الثورية من عام ١٧٩٢ الى عام ١٧٩٩ (١) ، —

الجيوش التي قاتلت من أجل وهم وحسب ، من أجل وطن موهوم ، تدركونا أي قوة لا بد أن تكونها قوة جيش يقاتل ، لا من أجل وهم ، بل من أجل شيء فعلى ومحسوس . اذن ، ان هذه الكثرة التي لا تحصى من الأيدي العاملة التي تنتزع الآن من الشعوب المتمدنة لأجل الجيوش ستعاد الى العمل في ظل التنظيم الشيوعي ؟ وآنذاك ، لن تنتج قدر ما تستهلكه وحسب ، بل سيكون بواسطتها أن تنتج أيضاً من المتوجات أكثر بكثير مما هو ضروري لأجل اعالتها ، لأجل زيادة الاحتياطيات العامة .

ان تبديد القوى البشرية في المجتمع القائم يتجلى على نطاق أكبر في كيفية استغلال الأغنياء لوضعهم الاجتماعي . وأنا لا أنوي البتة ان المس هنا ذلك التبذير غير المجدى والمضحك حقاً وفعلاً الذي يصدر بوجه الحصر عن الرغبة في استلفات النظر إلى النفس ، والذي يلهى كثرة من الأيدي العاملة . ولكن انظروا إلى بيت الغنى ، إلى قدس قداسه الداخلى ، وقولوا لي : أليس من باب الانفاق الارعن لقوة العمل أن يقوم عدد كبير من الأفراد بخدمة شخص واحد أو أن يتسلکعوا بلا شغل ، أو أن يقوموا ، في خيرة الأحوال ، بأعمال تنجم ضرورتها عن انزال كل شخص ضمن أربعة جدران . ان جميع هؤلاء الوصيفات الماشطات والطباخات والخدم والحوذين والبوابين والكناسين والبستانين وخلافهم ، ماذا يفعلون في الواقع ؟ فما أقل الدقائق التي يقومون بها في اليوم الواحد بأعمال غايتها أن يجعلوا فعلـ

حياة أسيادهم مستطابة ، وان يسهلوها على أسيادهم تطوير واستغلال خصالهم ومؤهلاتهم الإنسانية بصورة حرة ، وكم من الساعات في اليوم الواحد يخصصونها لاعمال لا يشترطها غير سوء تنظيم علاقاتنا الاجتماعية : يقفون على مؤخرة العربية ، وينفذون اهواء أسيادهم ، ويجرؤن وراءهم كلاب الغرف ، ويفدون واجبات سخيفة أخرى . اما في مجتمع منظم تنظيما معقولا ، في مجتمع توفر فيه لكل فرد فرصة العيش دون أن يكون عبدا لاهواء الأسياد ودون أن يختلف لنفسه مثل هذه الاهواء ، – أما في مجتمع كهذا ، فان قوة العمل التي تبدد الآن على خدمة العائشين في البذخ ، ستتفق ، بالطبع ، لما فيه الصالح العام صالح العاملين أنفسهم .

وعلاوة على ذلك ، يجري تبديد قوة العمل في المجتمع المعاصر مباشرة من جراء المزاحمة التي تخلق عددا ضخما جدا من العاطلين عن العمل الذين قد يريدون أن يستغلوا ولكنهم لا يستطيعون أن يجدوا شغلا . وبما ان المجتمع غير منظم البتة بحيث يؤخذ بالحسبان الاستخدام الفعلى للأيدي العاملة ، وبما أن كل فرد متربوئ و شأنه لكي يجد لنفسه موردا للرزق ، فمن الطبيعي تماما أن يبقى قسم كبير من العمال بلا عمل عند توزيع الأعمال النافعة فعلا أو النافعة ظاهرا . وهذا ما يحدث بالفعل خصوصا وان صراع المزاحمة يجبر كل فرد على بذل قصارى جهده ، على استغلال جميع الفرص والامكانيات المتوفرة له ،

لكى يستعيض عن الأيدي العاملة العالية بأيدٍ عاملة أرخص ؛ والحال ، يخلق نمو الحضارة يوماً بعد يوم المزيد والمزيد من الظروف المناسبة لهذا الغرض ؟ أو بتعبير آخر ، ينبغي على كل فرد أن يبذل جهده لكى يحرم الآخرين كسرة الخبز ، لكى يقصيهم ، بنحو أو آخر ، عن العمل . وهكذا ، يوجد فى كل مجتمع متمدن عدد كبير من العاطلين عن العمل الذين يرغبون فى العمل ولكنهم لا يجدون عملاً ، وهذا العدد أكبر مما يظنو  
عاده . ونحن نرى أناساً يعهرون أنفسهم بنحو أو آخر : يشحدون ، يكتسون الشوارع ، يقفون فى الزوايا بانتظار عمل ما ، وبالكاد يحافظون على وجودهم بمختلف الخدمات الصغيرة والعرضية ، ويتجرون بشتى البضائع الصغيرة حاملين بأيديهم ، أو ، كما رأينا اليوم مساء من مثال بضع فتيات فقيرات ، يمشين حاملات القيثارات من مكان إلى مكان يعزفن ويفعن لقاء النقود ويضطربن إلى استماع كل كلام سليط وشتى العروض المهيئه ، لكى يكسبن بضعة دراهم . وأخيراً ، كم وكم من أمثال هؤلاء الأشخاص يصبحن ضحايا الدعاية الحقيقية ! إن عدد العاطلين عن العمل الذين لا يبقى لهم غير تعهير أنفسهم بشكل أو آخر ، كبير جداً ، وبواسع المؤسسات الخيرية فى بلادنا ان تحكم الكثير عن هذا . وفضلاً عن هذا ، يجب أن لا يغيب عن البال أن المجتمع يطعم هؤلاء الناس ، بنحو أو آخر ، رغم انعدام فائدتهم . وإذا ما كان المجتمع مضطراً إلى تحمل نفقات اعالتهم ، فإنه يتبعين عليه أن يحرص كذلك على أن يكسب هؤلاء العاطلون

عن العمل خبزهم بشرف . ولكن المجتمع المعاصر الذى تسود فيه المزاحمة لا يستطيع ان يفعل هذا .

و اذا ما فكرتم ، أيها السادة ، بكل ما قيل ، — ولقد كان يسعى ان أسوق عددا كبيرا من الأمثلة الأخرى التى تبين كيف يبدد المجتمع المعاصر ايديه العاملة — ، اذا فكرتم فى هذا ، فانكم ستجدون ان المجتمع البشري يملأ فيضا من القوى المنتجة التى لا تنتظر غير التنظيم المعقول والتوزيع المضبوط لكي تباشر العمل بأعظم النفع للجميع . وانطلاقا من كل هذا ، يسعكم أن تروا مدى بطلان المخاوف من ان يعود لكل فرد ، لدن توزيع النشاط الاجتماعى توزيعا عادلا ، عباء من العمل يستحيل فيه بالنسبة له الاهتمام بشؤون أخرى . فالامر بالعكس . فانه يمكن الاعتقاد ان وقت العمل العادى الان لدى كل فرد سينخفض الى النصف فى ظل هذا التنظيم ، بفضل استعمال تلك الأيدي العاملة التى لا تستعمل الان اطلاقا او تستعمل بصورة غير عقلانية .

ولكن تلك الأفضليات التى يوفرها التنظيم الشيوعى بفضل استعمال القوى العاملة المبددة حاليا ، ليست بعد أهم الأفضليات . فان أكبر توفير للقوة العاملة يقوم فى توحيد مختلف القوى فى قوة جماعية للمجتمع ، وفي تنظيم يبنى على هذا التركيز من القوى المتضادة حتى الآن بعضها البعض .

القى انجماس هذا الخطاب  
فى اجتماع فى البرفلد فى  
٨ شباط ( فبراير ) ١٨٤٥

## مبادئ الشيوعية ( مقتطفان )

السؤال الرابع عشر : كيف يجب ان يكون هذا النظام الاجتماعي الجديد ؟

الجواب : قبل كل شيء ، ستتسع ادارة الصناعة وجميع فروع الاتاج على العموم من أيدي مختلف الأفراد المترافقين فيما بينهم . وعوضا عن هذا ، ستكون جميع فروع الاتاج تحت ادارة المجتمع بأسره ، أى انها ستدار وفقا للمصالح الاجتماعية وحسب خطة اجتماعية وبمشاركة جميع اعضاء المجتمع . وهكذا ، سيقضي هذا النظام الاجتماعي الجديد على المزاحمة ويستعيض عنها بالمشاركة . وبما أن ادارة الصناعة من قبل الأفراد تستتبع بالضرورة الملكية الخاصة ، وبما ان المزاحمة لا تعدو أن تكون أسلوبا لادارة الصناعة تدار بموجبه الصناعة من قبل مختلف المالكين الخصوصيين ، فان الملكية الخاصة

لا تفصل عن الادارة الفردية للصناعة وعن المزاحمة . ولذا يجب تصفية الملكية الخاصة أيضا ؟ و محلها سيحل الاستعمال العام لجميع ادوات الاتاج وتوزيع المنتجات بموجب اتفاقية عامة أو ما يسمى بوحدة الملكية . بل ان القضاء على الملكية الخاصة هو أوجز وأعم تعبير عن ذلك التحويل للنظام الاجتماعي كله الذي غدا ضروريا من جراء تطور الصناعة . ولهذا يطرح الشيوعيون ، بكامل الحق والصواب ، مطلب القضاء على الملكية الخاصة باعتباره مطلبهم الرئيسي ...

... السؤال العشرون : ما هي العوائق التي ستتجم عن القضاء النهائي على الملكية الخاصة ؟

الجواب : بما أن المجتمع سيتزرع من أيدي الرأسماليين الخصوصيين أمر استعمال جميع القوى المنتجة ووسائل الاتصال ، وكذلك أمر تبادل المنتوجات وتوزيعها ، وبما أنه سيدير كل هذا حسب خطة تتبع من موارد وحاجات المجتمع بمجمله ، — فانه سيقضى قبل كل شيء على جميع العوائق الوخيمة المتعلقة بالنظام الحالى لادارة الصناعة الكبيرة . وان الأزمات ستتوقف ، وان الاتاج الموسع الذى يستتبع فيض الاتاج فى ظل النظام الاجتماعى القائم والذى يشكل سبباً لل الفقر فعالاً للغاية ، سيبدو آنذاك أبعد من ان يكون كافياً ، وينبغي له ان يتخد مقاييس أوسع بكثير . وان وفرة الاتاج التى تزيد على أمس حاجات المجتمع ستؤمن تلبية حاجات جميع

أعضاء المجتمع عوضاً عن تولد الفقر ، و تستثير حاجات جديدة و تخلق في الوقت نفسه الوسائل لأجل تلبيتها ؛ و ستكون شرطاً و حافزاً لأجل التقدم المستمر ، و ستحقق هذا التقدم ، دون أن تؤدي ، كما من قبل ، إلى اضطراب دورى في النظام الاجتماعي كله . و إن الصناعة الكبيرة المحررة من سلاسل الملكية الخاصة ، ستتطور بمقاييس ستبدو حالتها الراهنة بالمقارنة معها تافهة بنفس القدر الذي تبدو لنا فيه المانيفاكتورية بالمقارنة مع الصناعة الكبيرة في زمننا . إن تطور الصناعة هذا سيعطى المجتمع كمية من المتوجات تكفى لتلبية حاجات جميع أعضائه . كذلك الزراعة التي يصعب عليها ، بسبب نير الملكية الخاصة و بسبب تبعثر قطع الأراضي ، إن تستخدم تحسينات و منجزات العلم القائم ، ستدخل هي أيضاً في مرحلة جديدة تماماً من الازدهار و تضع تحت تصرف المجتمع كافية كافية تماماً من المنتجات . و عليه ، سيتتج المجتمع من المنتجات ما يكفى لتنظيم توزيع يوم من تلبية حاجات جميع أعضائه . وبذلك يصبح اقسام المجتمع إلى طبقات مختلفة ، متعادية أمراً نافلاً . ولكن لن يصبح أمراً نافلاً وحسب ، بل حتى غير متطابق مع النظام الاجتماعي الجديد أيضاً . إن وجود الطبقات قد نجم عن تقسيم العمل ؛ و الحال ، إن تقسيم العمل بشكله الراهن سيزول تماماً لأن الوسائل المعاونة الميكانيكية والكيميائية وحدها لا تكفى لرفع الاتساع الصناعي والزراعي إلى المستوى المقصود . فينبغي كذلك تطوير كفاءات الناس الذين يحركون هذه الوسائل ، و تطويرها بصورة .

المناسبة . وكما ان الفلاحين وعمال المانيفاكتورات قد غيروا كل نمط حياتهم في القرن الماضي بعد اجتذابهم الى الصناعة الكبيرة وأصبحوا هم بالذات أناسا آخرين تماما ، كذلك ادارة الاتصال العامة من قبل قوى المجتمع بأسره ، وما ينبع من هنا من تطور جديد في هذا الاتصال ، ستحتاج الى أناس جديدين تماما وستخلقهم . فان ادارة الاتصال الاجتماعية لا يمكن أن يقوم بها ناس كالناس الحالين ، — ناس كل منهم خاضع لفرع ما من فروع الاتصال ، مسمر به ، ويستثمره ، ويتطور جانبا واحدا فقط من كفاءاته على حساب جميع كفاءاته الأخرى ، ويعرف فرعا واحدا فقط أو قسما من فرع ما من فروع الاتصال كله .

بل ان الصناعة الحالية تعجز أكثر فأكثر عن استخدام هؤلاء الناس . أما الصناعة التي تدار من قبل المجتمع كله بصورة مشتركة ومنهاجية ، فانها تفترض بالأحرى أناسا ذوى كفاءات متطرفة من جميع النواحي وقدارين على الاهتداء في كامل نظام الاتصال . ولذا سيزول كلها تقسيم العمل ، الذى قوضته الآلة فى الوقت الحاضر ، اذ حول بعضهم الى فلاحين ، والبعض الثانى الى سكافين ، والبعض الثالث الى عمال صناعيين ، والبعض الرابع الى مضاربين فى البورصة . وستتمكن التربية الشياز من أن يتلکوا بسرعة فى الممارسة ناصية كل نظام الاتصال ، وستتيح لهم الانتقال تدريجيا من فرع من الاتصال الى فرع آخر ، تبعا لحاجة المجتمع أو تبعا لميولهم الخاصة .

وستحررهم التربية بالتالي من وحدة الجانب التي يفرضها التقسيم المعاصر للعمل على كل فرد بمفرده . وعليه سيمكن المجتمع المنظم على الأسس الشيوعية أعضاءه من ان يطبقوا في جميع النواحي كفاءاتهم المتطرفة من جميع النواحي . ولكن الطبقات المختلفة ستزول حتما هى أيضا فى الوقت نفسه . ينجم بالتالى ، من جهة ، ان المجتمع المنظم على الأسس الشيوعية يتناهى مع استمرار وجود الطبقات ، ومن جهة ثانية ، ان بناء هذا المجتمع ذاته سيعطى الوسائل للقضاء على الفوارق الطبقية . ومن هنا ينجم أن التضاد بين المدينة والريف سيزول هو أيضا . فان الناس أنفسهم سيقومون بالعمل الصناعى والزراعى بدلا من أن يعهدوا بذلك الى طبقتين مختلفتين . وهذا شرط ضرورى للشريك الشيوعى بحكم أسباب مادية جدا . فان تشتت السكان الذين يتعاطون الزراعة فى الأرياف ، الى جانب تكدس السكان الصناعيين فى المدن الكبيرة ، يطابق فقط مستوى لتطور الزراعة والصناعة لا يزال بعد غير عال كفاية ، ويشكل عقبة أمام كل تطور لاحق ، الأمر الذى يحمل على الاحساس به حتى فى الوقت الحاضر بصورة قوية .

ان الشريك العام بين جميع أعضاء المجتمع بغية استثمار القوى المنتجة بصورة مشتركة ومنهاجية ؛ وتطوير الاتصال الى درجة يلبى فيها حاجات الجميع ؛ وتصفيية الوضع الذى تلبي فيه حاجات بعض الناس على حساب بعضهم الآخر ؛ والقضاء كليا على الطبقات وعلى التناقضات بينهم ؛ وتطوير كفاءات

جميع أعضاء المجتمع من جميع النواحي عن طريق ازالة التقسيم السابق للعمل ، وعن طريق التربية الاتتاجية وتبدل أنواع النشاط ، واشتراك الجميع في التمتع بالخيرات التي ينتجها الجميع ، وأخيرا ، عن طريق امتزاج المدينة والريف – تلك هي أهم تأثير تصفيه الملكية الخاصة .

السؤال الحادى والعشرون : أى تأثير سيمارسه النظام

الاجتماعى الشيوعى فى العائلة ؟

الجواب : ان العلاقات بين الجنسين ستتصبح قضية شخصية لا تتعلق الا بالأشخاص المعنيين ولا داعى للمجتمع للتدخل فيها . وهذا أمر ممكن بفضل الغاء الملكية الخاصة وبفضل تربية الأطفال الاجتماعية ، الأمر الذى يؤدى الى القضاء على أساس الزواج المعاصر المرتبطين بالملكية الخاصة : -- تبعية الزوجة للزوج والأولاد للوالدين . وفي هذا بالذات يتلخص الرد على صيحات البرجوازيين الصغار ذوى الأخلاق السامية بقصد اشاعة النساء الشيوعية . ان اشاعة النساء هى ظاهرة تخص المجتمع البرجوازى بكليتها وتقوم بكل مداها فى الوقت الحاضر بصورة الدعاارة . ولكن الدعاارة ترتكز على الملكية الخاصة وستنزل معها . ينجم بالتالى أن التنظيم الشيوعى ، عوضا عن ادخال مشاعية النساء ، يقضى عليها بالعكس .

كتبه انجلس فى اواخر تشرين الأول -  
تشرين الثاني ( اكتوبر - نوفمبر ) ١٨٤٧



## بيان الحزب الشيوعى ( مقتطف )



### البروليتاريون والشيوعيون

ما هو موقف الشيوعيين بالنسبة الى مجموع البروليتاريا ؟  
ان الشيوعيين لا يؤلفون حزبا خاصا معارضا لأحزاب  
العمال الأخرى .

وليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح البروليتاريا  
بمجموعها .

وهم لا يدعون الى مبادئ خاصة يريدون تكييف الحركة  
البروليتارية في قالبها .

ان الشيوعيين لا يتميزون عن بقية الأحزاب البروليتارية  
الا في نقطتين هما :

١ - في النضالات التي يقوم بها البروليتاريون من  
مختلف الأمم ، يضع الشيوعيون في المقدمة ويرزون المصالح  
المستقلة عن الجنسية والعادمة الشاملة لمجموع البروليتاريا .

٢ - في مختلف مراحل التطور التي يمر بها النضال بين البروليتاريين والبرجوازيين يمثل الشيوعيون دائمًا ، المصالح العامة للحركة بكاملها .

فالشيوعيون هم إذن ، من الناحية العملية ، أحرز فريق من أحزاب العمال في جميع البلدان وأشدتها عزيمة ، الفريق الذي يدفع إلى الامام كل الفرق الأخرى . وهم من الوجهة النظرية يمتازون عن بقية البروليتاريين بادراك واضح لظروف حركة البروليتاريا وسيرها وتائجها العامة .

أما هدف الشيوعيين المباشر فهو الهدف نفسه الذي ترمي إليه جميع الأحزاب البروليتارية ، أي : تنظيم البروليتاريين في طبقة وهدم سيادة البرجوازية واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية .

ومفهومات الشيوعيين النظرية لا ترتكز مطلقاً على أفكار أو مبادئ اكتشفها أو اخترعها مصلح من مصلحي العالم .

فما هي سوى التعبير الإجمالي عن الظروف الواقعية لنضال طبقي موجود ونحركة تاريخية تتطور من ذاتها أمام أعيننا . وليس هدم علاقات الملكية القائمة هو الطابع المميز للشيوعية . فقد كانت علاقات الملكية تغيرات متتابعة وتقلبات تاريخية مستمرة .

فالثورة الفرنسية مثلاً قشت على الملكية الاقطاعية لمصلحة الملكية البرجوازية .

فليس الذى يميز الشيوعية هو محو الملكية بصورة عامة ، بل هو محو الملكية البرجوازية .

غير أن الملكية الخاصة فى الوقت الحاضر ، أى الملكية البرجوازية ، هى آخر وأكمل تعبير عن أسلوب الاتاج والتملك ، المبني على تناقضات الطبقات واستثمار بعض الناس لبعضهم الآخر .

وعلى هذا ، فباستطاعة الشيوعيين أن يلخصوا نظريتهم بهذا الصدد فى هذه الصيغة الوحيدة وهى : القضاء على الملكية الخاصة .

ويأخذون علينا ، نحن الشيوعيين ، اننا نريد محو الملكية المكتسبة شخصيا بالعمل ، هذه الملكية التى يصرحون أنها أساس كل حرية وكل نشاط وكل استقلال فردى .

الملكية ، ثمرة العمل والكافأة ! هل يعنون بذلك هذا الشكل من الملكية ، السابق للملكية البرجوازية ، أى ملكية البرجوازى الصغير والفلاح الصغير ؟ إن كانت هذه هي الملكية التى يعنونها ، فليس لنا ، نحن الشيوعيين ، أن نمحوها وننزلوها ، لأن رقى الصناعة قد محاها أو يمحوها يوما بعد يوم .

أم تراهم يعنون الملكية الخاصة البرجوازية الحالية ؟ ولكن هل يخلق العمل المأجور ملكية للبروليتارى ؟ كلا ! بل هو يخلق الرأسمال ، أى الملكية التى تستثمر العمل

المأجور ، والتي لا يمكن أن تنمو الا بشرط أن تتبع أيضا وأيضا عملا مأجورا لتشتهره من جديد . فالمملکية في شكلها الحالى تتحرك بين هذين الطرفين المتناقضين : الرأسمال والعمل المأجور . فلنبحث كلا من طرفى هذا التناقض .

ان كون المرء رأسمايليا يعني انه لا يشغل مركزا شخصيا فحسب ، بل كذلك مركزا اجتماعيا في الاتتاج . الرأسمال هو تاج جماعي ، فهو لا يمكن أن يدار ويشغل الا بجهود متضادرة يبذلها كثير من الأفراد ، بل هو في آخر تحليل لا يدار ويشغل الا بالجهود المشتركة لجميع أعضاء المجتمع . فليس الرأسمال قوة شخصية اذن ، بل هو قوة اجتماعية .

وعليه ، اذا تحول الرأسمال الى ملك مشترك يخص جميع اعضاء المجتمع ، فلا يكون معنى ذلك أن ثمة مملکية شخصية قد تحولت الى مملکية اجتماعية ، بل كل ما هناك أن الصفة الاجتماعية للملکية تكون قد تغيرت ، أي تفقد الملکية صفتها الطبيعية .

ولنتقل الان الى العمل المأجور .

ان الثمن المتوسط الذي يشتري به العمل المأجور ، هو الحد الأدنى للأجرة ، أي مجموع وسائل المعيشة الازمة للعامل لكي يعيش كعامل . وينتتج من ذلك أن ما يستملكه العامل المأجور بجهده وكده لا يساوى الا ما يلزمته بالضرورة للاحتفاظ بوجوده المزيل وللابقاء على نوعه . فنحن لا نريد

أبدا ولا بشكل من الأشكال ، محو هذا التملك الشخصي لمنتجات العمل ، هذا التملك الضروري لحفظ الحياة البشرية وتكتيرها ، فان هذا التملك لا يترك أقل فأقصى يتسلط المرء بواسطته على عمل غيره . أما الذى نريده فهو محو أسلوب التملك الكئيب المظلم الذى يجعل العامل لا يحيا الا لأجل ائماء الرأسمال ، ولا يحيا الا بمقدار ما تتطلبه مصالح الطبقة الحاكمة فقط .

فى المجتمع البرجوازى ليس العمل الحى الا وسيلة لأنماء العمل المتراكם . أما فى المجتمع الشيوعى فليس العمل المتراكם الا وسيلة لتفریج حياة الشغيلة واغنائها وترفيتها .

وهكذا ، ففى المجتمع البرجوازى : الماضى يسيطر على الحاضر . وفي المجتمع الشيوعى : الحاضر يسيطر على الماضى . فى المجتمع البرجوازى : الرأسمال مستقل وشخصى فى حين أن الفرد الذى يعمل تابع لغيره ومحروم من شخصيته .

فهدم هذه الحالة تعيبة وتشجبه البرجوازية وتزعم انه هدم للشخصية والحرية ! وهى على حق فيما تزعم ، لأن هذا الهدم هو فى الحقيقة هدم للشخصية البرجوازية وللاستقلال البرجوازى وللحريات البرجوازية .

انهم يعنون بالحرية ، فى الظروف الحالية للاتاج البرجوازى ، حرية التجارة ، حرية الشراء والبيع .

ولكن اذا تلاشت التجارة ، تلاشت التجارة الحرة أيضا .  
غير أن جميع الكلمات الضخمة التي ترددنا برجوازيتنا عن  
حرية التجارة وكل تصلفها واتفاقها وغطرستها حول الحريات،  
لا معنى لها الا اذا قوبلت بالتجارة المقيدة والبرجوازى  
المستبعد فى القرون الوسطى ، ولا يبقى لها أقل معنى أو دلالة  
عندما تدور المسألة حول ما ترمى اليه الشيوعية من ازالة  
التجارة وعلاقات الاتاج البرجوازية والبرجوازية نفسها .

يهو لكم ويروعكم اننا نريد محو الملكية الخاصة . ولكن  
فى مجتمعكم هذا ذاته تسعة أعشار أعضائه محرومون من أية  
ملكية خاصة ، واذا كانت هذه الملكية موجودة فلان هؤلاء  
الأعشار التسعة محرومة منها . فأتم تأخذون علينا اذن اننا  
نريد محو شكل للملكية ، شرط وجوده أن تكون الأكثريه  
الساحقة محرومة من كل ملكية .

أى بكلمة ، تتهمنا بأننا نريد محو ملكيتكم أتم . وحقا  
هذا الذى نريد .

وما أن يغدو من المستحيل أن يتحول العمل الى رأسمال  
ونقد وريع عقارى ، أى الى قوة اجتماعية قابلة للاحتكار ، أو  
بعبارة أخرى ، ما أن يصبح من المستحيل أن تتحول الملكية  
الفردية الى ملكية برجوازية ، حتى تزأرون وتصيرون بأن  
الفرد قد أمحى وأبيد .

فأتمت عترفون أذن انكم ، عندما تتكلمون عن الفرد ، لا  
تعنون بكلامكم الا البرجوازى ، أى المالك البرجوازى .  
وبالفعل ان هذا الفرد يجب أن يباد ويمحى نهائيا .

ان الشيوعية لا تسرب أحدا القدرة على تملك منتجات  
اجتماعية ، انها لا تنزع سوى القدرة على استعباد عمل الغير  
بواسطة هذا التملك .

ويعترضون علينا بقولهم : ان محو الملكية الخاصة يؤدى  
إلى توقف كل نشاط وانتشار كسل يعم العالم بأسره .

ولو كان ذلك كذلك ، لكان المجتمع البرجوازى قد سقط  
منذ أمد طويل في بؤرة الكسل والخمول ، ما دام الذين  
يشغلون في هذا المجتمع لا يمتلكون ، والذين يمتلكون  
لا يشتغلون . وهكذا يقول كل اختراظهم إلى تكرار ممل  
للحقيقة التالية وهي : حيث لا يبقى الرأسمال ، لا يبقى عمل  
مأجور .

وجميع التهم الموجهة إلى الأسلوب الشيوعي في انتاج  
 واستملك المنتجات المادية وجهت إلى انتاج واستملك منتجات  
 الفكر أيضا ؟ فـكما أن زوال الملكية التطبيقية يعادل بالنسبة  
 للبرجوازى زوال كل انتاج ، فـكذلك زوال الثقافة التطبيقية  
 يعني بالنسبة إليه زوال كل ثقافة .

غير أن هذه الثقافة التي يسكنى البرجوازى ويتحبب على

فقدتها ، ما هي عند الأكثريّة الساحقة الا تدريبا على عمل مثل الآلة .

ولكن لا فائدة من مما حكتكم لنا ، اذا كان قصدكم من ذلك أن تطبقوا على محو الملكية البرجوازية معيار مفهوماتكم البرجوازية عن الحرية والثقافة والحق ، الخ .. ان أفكاركم نفسها ناتجة عن علاقات الاتصال البرجوازية وعلاقات الملكية البرجوازية ، كما أن الحق لديكم ليس الا ارادة طبقتكم مخطوطة بشكل قانون . هذه الارادة التي تحدد فحواها ومبناها ظروف الحياة المادية لطبقتكم .

ان مفهوماتكم المغرضة تدفعكم الى جعل العلاقات الاجتماعية المتولدة عن أسلوبكم في الاتصال وعلاقات الملكية – هذه العلاقات التاريخية التي يمحوها سير الاتصال – قوانين طبيعية وعقلية ، خالدة أبداً . ولستم منفردين بهذه المفهومات ، بل سبقتكم اليها كل الطبقات الحاكمة التي زالت اليوم . ولكن ما تقبلونه وتقررونه بالنسبة للملكية القديمة ، ما تقبلونه وتقررونه فيما يتعلق بالملكية الاقطاعية ، لم يعد في امكانكم أن تقبلوه بالنسبة للملكية البرجوازية .

هدم العائلة ! حتى أشد الراديكاليين تطرفا تسخطهم . نية الشيوعيين هذه ، الفاضحة المرذولة .

ولكن ، على أية قاعدة ترتكز العائلة البرجوازية في الوقت الحاضر ؟ انها ترتكز على الرأسمال والربح الفردي . وهي ،

بكمال كيانها وتمام بنيانها ، ليست موجودة الا عند البرجوازية فقط . ولكن تتمثلها هي الالغاء القسرى للعائلة بالنسبة للبروليتارى ، ثم البغاء العلنى .

ان العائلة البرجوازية تضم حل طبعا باضمحلال تتمثلها هذه . وكلتاهم ، العائلة البرجوازية و تتمثلها ، تتلاشيان بتلاشى الرأسمال .

أتأخذون علينا اننا نريد القضاء على استثمار الأبناء من قبل أهلهم وذويهم ؟ ان كان ذلك فنحن نعترف بهذه الجريمة .

وتزعمون اننا نحطم أقدس الأواصر والصلات بابد النا التربية في العائلة بال التربية في المجتمع .

ولكن تربتكم أقسى ، أليس المجتمع أيضا هو الذي يحددها ؟ أليست تحدها العلاقات الاجتماعية التي تربون فيها أولادكم ؟ ألا يحددها تدخل المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة بواسطة المدرسة ، الخ . ؟ أن تدخل المجتمع في التربية ليس من ابتكار الشيوعيين . فكل ما يفعله الشيوعيون أنهم يغيرون طبيعة التربية ويحورون صفتها وشكلها وينتزعونها من تأثير الطبقة الحاكمة ونقوذها .

ان تشدق البرجوازيين الفارغ عن العائلة والتربية وعن الأواصر والصلات العذبة التي تربط الولد بأهله ، أصبحت تقرز منه النفس أكثر فأكثر ، اذ أن الصناعة الكبرى تهدم كل

صلة عائلية عند البروليتاريا وتحول الأولاد الى مواد تجارية بسيطة وأدوات عمل صرف .

والآن اسمعوا البرجوازية تصيبح من كل جانب : « انكم أيها الشيوعيون تريدون اشاعة المرأة » .

ليست امرأة البرجوازى عنده سوى اداة انتاج بسيطة ، وهو يسمع أن أدوات الاتاج يجب أن تكون مشتركة ، فيستنتج من ذلك بالطبع أن النساء أنفسهن سوف يسرى عليهن ذلك .

ولا يدخل في وهم البرجوازى أن المسألة هي على العكس تماما ، وانما نريد اعطاء المرأة دورا غير هذا الدور الذى تقوم به الآن كاداة انتاج بسيطة .

ولشد ما يضحكنا هذا الذعر فوق الأخلاقي الذى توحيه الى البرجوازيين اشاعة النساء الرسمية التى يزعمون أن الشيوعيين يدعون اليها . ليست بالشيوعيين حاجة الى ادخال اشاعة النساء ، فهى تقريبا كانت دائما موجودة .

ولا يكتفى البرجوازيون بأن تكون تحت تصرفهن نساء البروليتاريين وبناتهم – هذا عدا البغاء الرسمي – بل يجدون لذة خاصة فى اغواء بعضهم لنساء بعض .

ليس الزواج البرجوازى فى الحقيقة والواقع سوى اشاعة النساء المتزوجات . فقصصاوى ما يمكن أن يتم به الشيوعيون

اذن هو أنهم يريدون ، كما يزعم ، الاستعاضة عن اشاعة النساء المستترة بالرياء والمغطاة بالمداجاة ، باشاعة صريحه رسمية .. ولكن من البديهي الواضح أن محو علاقات الاتاج الحالية يؤدي ، بطبيعة الحال ، الى محو اشاعة النساء التي تنتجه منه ، أى أن البعاء ، سواء أكان رسميا أم غير رسمي ، يضمحل ويزول .

ويتهمون الشيوعيين ، عدا ذلك ، بالرغبة في الغاء الوطن والقومية .

ليس للعمال وطن ، فليس في الامكانيه اذن سلبهم ما لا يسلكون . وبما أن على البروليتاريا أن تستولي أولا على السلطة السياسيه ، وأن تشييد نفسها بحيث تغدو الطبقة القائمه للامة ، وأن تصبح هي الأمة ، فهى لا تزال بعد اذن وطنية ، ولكن ليس بالمعنى البرجوازي لهذه الكلمة .

وها هي الفوائل الوطنية والتناقضات بين الشعوب تزول يوما بعد يوم تبعا لتطور البرجوازية ، وحرية التجارة ، والسوق العالمية ، وتشابه الاتاج الصناعي وشروط المعيشة الناجمة عن ذلك .

وعندما تستولي البروليتاريا على الحكم تعمل لازالتها أكثر أيضا . فان نضال البروليتاريا نضالا مشتركا يشمل الأقطار المتعددة على الأقل ، هو أحد الشروط الأولية لتحريرها .

ازيلوا استثمار الانسان للانسان ، تزيلوا استثمار امة  
لآخرى .

و عندما يزول تناحر الطبقات فى قلب كل امة يزول فى  
الوقت نفسه العداء والحداد بين الأمم .

اما التهم الأخرى الموجهة الى الشيوعية من وجهات نظر  
دينية وفلسفية ، وبوجه عام ، من وجهات نظر فكرية ، فهى  
لا تستحق بحثا عميقا مستفيضا .

اذ هل يحتاج المرء الى تعمق كبير ليدرك أن نظرات الناس  
ومفهوماتهم وتصوراتهم الفكرية ، أو بالاختصار ادراكمهم ،  
يتغير مع كل تغيير يطرأ على ظروف حياتهم وعلاقاتهم  
الاجتماعية وشروط معيشتهم الاجتماعية ؟

وهلا يبرهن تاريخ الأفكار على أن الاتاج الفكري يتبدل  
ويتحور مع تبدل الاتاج المادى وتحوره ؟ فالآفكار والأراء  
السائدة فى عهد من العهود لم تكن سوى أفكار الطبقة  
السائدة وآرائها .

وحينما يتحدثون عن أفكار تؤثر تأثيرا ثوريا فى مجتمع  
بأسره ، انما يعبرون فى الحقيقة عن هذا الحادث وهو انه  
تشكلت فى قلب المجتمع القديم عناصر مجتمع جديد ، وان  
انحلال الأفكار القديمة يسير جنبا الى جنب مع انحلال ظروف  
المعيشة القديمة .

فحينما كان العالم القديم على اعتاب السقوط والزوال ، انتصر الدين المسيحي على الأديان الأخرى القديمة ، وحينما تركت الأفكار المسيحية محلها في القرن الثامن عشر لأفكار الرقى الجديدة (٢) ، كان المجتمع الاقطاعي يقوم اذ ذاك بمعركته الأخيرة ضد البرجوازية التي كانت حينذاك ثورية . ولم يكن ظهور الأفكار القائلة بحرية المعتقد والحرية الدينية الا ايذانا بسيطرة المزاحمة الحرة في ميدان العقائد .

وقد يقولون : « نعم ، ان الأفكار الدينية والأخلاقية والفلسفية والسياسية والحقوقية وما إليها قد طرأ عليها التعديل خلال التطور التاريخي ، ولكن الدين والأخلاق والفلسفة والسياسة والحقوق كانت مع ذلك تحافظ دائمًا على بقاءها خلال هذا التحول المستمر .

وهناك فوق ذلك حقائق أبدية ، مثل الحرية والعدالة ، الخ . ، وهي واحدة مشتركة في جميع مراحل التطور الاجتماعي . أما الشيوعية فهي تلغى الحقائق الأبدية ، تلغى الدين والأخلاق عوضا عن تجديدهما ؟ فهي تناقض اذن كل التطور التاريخي السابق » .

ففيما تتلخص هذه التهمة ؟ ان تاريخ كل مجتمع حتى الآذائم على التناحر بين الطبقات . وقد اتخذ التناحر أشكالا مختلفة حسب العهود .

ولكن مهما كان الشكل الذي اتخذه هذا التناحر ، فقد كان هنالك دائمًا شيء مشترك بين جميع العصور السالفة ،

وهو استثمار قسم من المجتمع لقسم آخر منه . فلا غرابة اذن في أن نرى الادراك الاجتماعي في جميع العصور ، رغم كل اختلاف وكل تنوع ، يتطور ضمن أشكال مشتركة معينة ، اشكال للادراك لن تتحل تماما الا بزوال التناحر بين الطبقات زوالا تماما .

ان الثورة الشيوعية تقطع من الأساس كل رابطة مع علاقات الملكية التقليدية ، فلا عجب اذن ان هى قطعت بحزم أيضا ، أثناء تطورها ، كل رابطة مع الأفكار والأراء التقليدية .

ولكن لندع الآن جانبا ما تبديه البرجوازية من الاعتراضات على الشيوعية .

ان الخطوة الأولى في ثورة العمال هي ، كما رأينا ، تحول البروليتاريا الى طبقة سائدة ، والظفر بالديمقراطية .

وستستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لأجل انتزاع الرأسماли من البرجوازية شيئا فشيئا ، ومركزة جميع أدوات الاتساح في أيدي الدولة ، أى في أيدي البروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة ، وزيادة كمية القوى المنتجة وانمائها بأسرع ما يمكن .

ولا يتم ذلك طبعا في بادئ الأمر الا بحرق حق التملك وعلاقات الاتساح البرجوازية بالشدة والعنف ، أى باتخاذ تدابير ترائي من الوجهة الاقتصادية غير كافية ولا مأمونة البقاء ، ولكنها تعاظم وتجاور نفسها خلال الحركة

وتكون ضرورية لا غنى عنها كوسيلة لقلب أسلوب الاتصال  
بأسره .

وستختلف هذه التدابير ، طبعا ، في مختلف الأقطار .

غير أنه يمكن تطبيق التدابير التالية ، بصورة عامة تقريبا  
في أكثر البلاد تقدما ورقيا :

١ - نزع الملكية العقارية وتخصيص الريع العقاري  
لتغطية نفقات الدولة .

٢ - فرض ضرائب متضاعدة جدا .

٣ - الغاء الوراثة .

٤ - مصادرة أملاك جميع المهاجرين والعصاة المتمردين .

٥ - مركزية التسليف كله في أيدي الدولة بواسطة مصرف  
وطني رأس الماله للدولة ويتمتع باحتكار تام مطلق .

٦ - مركزية جميع وسائل النقل في أيدي الدولة .

٧ - تكثير المصنع التابع للدولة وأدوات الاتصال  
واصلاح الاراضي البور وتحسين الاراضي المزروعة حسب  
منهاج عام .

٨ - جعل العمل اجباريا للجميع على السواء وتنظيم  
جيوش صناعية ، وذلك لأجل الزراعة على الخصوص .

٩ - الجمع بين العمل الزراعي والصناعي واتخاذ التدابير  
المؤدية تدريجيا إلى محو الفرق بين المدينة والريف .

١٠ - جعل التربية عامة ومجانية لجميع الأولاد ومنع تشغيل الأحداث في المصنع كما يجري اليوم ، والتفريق بين التربية وبين الاتاج المادي ، الخ ..

وما أذن تختفي الفوارق الطبقية وتزول خلال سير التطور ، ويصبح كل الاتاج متمركا في أيدي جمعية واسعة تشمل الأمة بأسرها ، حتى تفقد السلطة العامة صبغتها السياسية . اذ أن السلطة السياسية بالمعنى الصحيح هي السلطة المنظمة لطبقة من أجل اضطهاد طبقة أخرى . فاذا كانت البروليتاريا ، في نضالها ضد البرجوازية ، تبني نفسها حتما في طبقة ، واذا كانت تجعل نفسها بواسطة الثورة طبقة حاكمة ، ثم بصفتها طبقة حاكمة ، تهدم بالعنف والشدة علاقات الاتاج القديمة ، فانها بهذه علاقات الاتاج القديمة تهدم في الوقت نفسه ظروف وجود التناقض والتناحر بين الطبقات وتهدم الطبقات بصورة عامة ، وبذلك تهدم أيضا سيادتها ذاتها من حيث هي طبقة .

وعلى أنقاض المجتمع البرجوازى القديم بطبقاته وتناقضاته الطبقية يبرز مجتمع جديد تكون حرية التطور والتقدم لكل عضو فيه شرطا لحرية التطور والتقدم لجميع الأعضاء .

كتبه ماركس وأنجلس في  
كانون الاول ( ديسمبر ) ١٨٤٧ -  
كانون الثاني ( يناير ) ١٨٤٨

## نقد برنامج غوتا ( مقتطفان )

٣ . « ان تحرير العمل يتطلب رفع وسائل العمل الى مستوى ملكية المجتمع بأسره ، وضبط العمل الاجمالي بصورة جماعية مع توزيع دخل العمل توزيعا عادلا » .

« ان رفع وسائل العمل الى مستوى ملكية المجتمع بأسره » (!) يعني على ما يبدو « تحويلها الى ملكية للمجتمع بأسره » ؟ ونقول هذا عرضا .

ما هو المقصود بـ « دخل العمل » ؟ أهـ هونتاج العمل أم قيمته ؟ فـ اذا عـنيت قـيمته ، فـهل هـى قيمة النـتاج الـاجـمالـيـة أو فقط القـسم من الـقيـمة الـذـى أضـافـه الـعـمل إلـى قـيمـة وـسـائل الـاتـاج الـمـسـتـهـلـكـة ؟

إن « دخل العمل » عـبـارة عن فـكـرة غـامـضـة كان لـاسـال (٣) يـتـخـذـها بدـلاـ من مـفـاهـيم اقـتصـادـيـة وـاضـحـة .

وما هو التوزيع « العادل » ؟

ألا يدعى البرجوازيون أن التوزيع الحالى « عادل » ؟ وبالفعل ، أليس التوزيع الحالى التوزيع « العادل » الوحيد على أساس أسلوب الاتاج الحالى ؟ وهل العلاقات الاقتصادية تنظمها المفاهيم الحقوقية أم الأمر على العكس ، أى أن العلاقات الحقوقية هى التى تنبثق من العلاقات الاقتصادية ؟ ثم ، ألا يتبنى أصحاب الشيع الاشتراكية المختلفة ، أكثر الآراء تباعنا حول هذا التوزيع « العادل » ؟

فلكى ندرك ما هو المقصود هنا بـ « الكلمتين » : التوزيع « العادل » ، ينبغى لنا أن نقارن الفقرة الأولى بالفقرة الثالثة . فالفقرة الثالثة تفترض مجتمعا « تكون فيه وسائل العمل ملكية المجتمع بأسره ، ويضبط فيه العمل الاجمالي بصورة جماعية » ، بينما تقول لنا الفقرة الأولى « إن دخل العمل يخص بكليته وبالحق المتساوى ، جميع أعضاء المجتمع » .

« جميع أعضاء المجتمع » ؟ حتى أولئك الذين لا يستغلون ؟ واذ ذاك ، أين هو « دخل العمل غير المنقوص » ؟ مجرد أعضاء المجتمع الذين يستغلون ؟ فأين هو اذن « الحق المتساوى » بين جميع أعضاء المجتمع ؟

ولكن « جميع أعضاء المجتمع » و « الحق المتساوى » ليسا سوى مجرد جملتين . أما الجوهر ، فقوامه انه ينبغى

في هذا المجتمع الشيوعي أن ينال كل شغيل ، كما يقول لاسال ، « دخل العمل غير المنقوص » .

فإذا أخذنا أولاً كلامي « دخل العمل » بمعنى الشيء الذي يخلقه العمل ، فإن دخل العمل الجماعي يعني حينذاك النتاج الاجتماعي الاجمالي .

والآن ، ينبغي أن نقطع منه :

أولاً : ما نستعيض به عن وسائل الانتاج المستهلكة ؟

ثانياً : قسماً إضافياً لتوسيع الانتاج ؟

ثالثاً : أموالاً لل الاحتياط أو للتأمين ضد الطوارئ ،

والكوارث الطبيعية ، الخ ..

إن هذه الاقتطاعات من « دخل العمل غير المنقوص » تتحتمها ضرورة اقتصادية ، وتحدد مقدارها وفقاً للوسائل والقوى المتوافرة ، وجزئياً بمحض حساب الاتفاق ، ولكنها في مطلق الأحوال لا يمكن تحديدها على أساس العدالة .

يبقى القسم الآخر من الانتاج الاجتماعي ، وهو القسم المعد للاستهلاك .

ولكن قبل الشروع بتوزيعه على الأفراد ، يقطع منه أيضاً :

أولاً ، النفقات الإدارية العامة ، التي لا علاقه مباشرة لها

بالاتساح .

ان هذا الجزء سيهبط فوراً بوطا ملحوظاً بالقياس الى قدره في المجتمع الحالى ، وسيقل بقدر ما يتطور المجتمع الجديد .

ثانياً ، ما هو معد لتلبية حاجات المجتمع المشتركة ؟ من

مدارس ، ومؤسسات صحية ، الخ ..

ان هذا الجزء سيزداد فوراً زيادة كبيرة بالقياس الى قدره في المجتمع الحالى ، وسينمو بقدر ما يتطور المجتمع الجديد .

ثالثاً ، الأموال الضرورية لاعالة العاجزين عن العمل

الخ . ، أي ، بكلمة موجزة ، ما يعود الى ما يسمى اليوم باغاثة القراء الرسمية .

وبعد ذلك فقط ، نصل الى ذلك « التوزيع » الذي لا يعني البرنامج الا ايام ، تحت تأثير لاسال ، وبصورة ضيقية ، محدودة ، أي الى هذا القسم من اشياء الاستهلاك الذي يوزع بصورة افرادية بين منتجي المجتمع .

وهكذا تحول « دخل العمل غير المنقوص » بصورة غير محسوسة الى « دخل منقوص » ، رغم أن ما يؤخذ من المنتج ، بوصفه فرداً ، انما يعود عليه بالنفع من جديد . مباشرة أم بصورة غير مباشرة ، بوصفه عضواً في المجتمع .

وكما أَنْ تعبير «دخل العمل غير المنقوص» قد ذاب واختفى، كذلك يذوب ويختفى تعبير «دخل العمل» بوجه عام.

في مجتمع قائم على المبادئ الجماعية، قائم على الملكية العامة لوسائل الاتصال، لا يتداول المنتجون منتجاتهم؛ إن العمل المبذول على المنتجات لا يظهر في هذا النظام الاجتماعي على أنه قيمة هذه المنتجات، على أنه صفة مادية تنطوي عليها هذه المنتجات، إذ أنه خلافاً لما يجري في المجتمع الرأسمالي، يعود عمل الفرد بصورة مباشرة، لا بصورة غير مباشرة، جزءاً لا يتجرأ من عمل المجتمع. وهكذا، إن تعبير «دخل العمل»، الذي لا يصمد للنقد حتى في أيامنا هذه بسبب ابهامه، يفقد كل معنى.

ان ما نواجهه هنا، إنما هو مجتمع شيوعي لا كما تطور على أنسنه الخاصة بل بالعكس، كما يخرج لتوه من المجتمع الرأسمالي، أي مجتمع لا يزال، من جميع النواحي، الاقتصادية والأخلاقية والفكرية، يحمل سمات المجتمع القديم الذي خرج من أحشائه. فالمنتاج يتلقى اذن بصورة افرادية — بعد جميع الاقتطاعات — ما يوازي تماماً ما قدمه للمجتمع وما قدمه للمجتمع، إنما هو نصيبه الفردي من العمل. مثلاً، إن يوم العمل الاجتماعي يمثل محمل ساعات العمل الفردية؛ ووقت العمل الفردي الذي بذلك كل منتج هو النصيب الذي

قدمه من يوم العمل الاجتماعي ، هو القسط الذى أسمى به فى هذا العمل . وهو يتلقى من المجتمع سندًا يثبت أنه قدم قدرًا معيناً من العمل ( بعد اقتطاعات العمل المبذول من أجل الصناديق الاجتماعية ) وبهذا السند ، يأخذ من المخزون الاجتماعى كمية من أشياء الاستهلاك تتناسب قدر عمله . وهكذا فان نفس النصيب من العمل الذى قدمه للمجتمع بشكل معين ، إنما يتلقاه من المجتمع بشكل آخر .

ومن الواضح اننا نواجه هنا نفس المبدأ الذى ينظم تبادل البضائع طالما انه تبادل قيم متساوية . ان المحتوى والشكل يتغيران لأنّه ، نظراً لتغير الأحوال ، لا يستطيع أحد أن يقدم شيئاً غير عمله ، هذا من جهة ، ولأنّه ، من جهة أخرى ، لا يمكن لغير أشياء الاستهلاك الفردى أن يدخل في ملكية الفرد . ولكنه فيما يتعلق بتوزيع هذه الأشياء بين المنتجين بصورة افرادية ، فان المبدأ الموجه هو نفس المبدأ الذى يسود فيما يتعلق بتبادل البضائع المتعادلة : فان قدرًا معيناً من العمل بشكل ما يبادل لقاء نفس القدر من العمل بشكل آخر .

وهكذا فان الحق المتساوی يظل هنا ، من حيث المبدأ ، الحق البرجوازي ، رغم أن المبدأ والتطبيق العملى يكفلان عن التناقض هنا ، فى حين أن تبادل القيم المتعادلة لا يبقى فى ظل تبادل البضائع الا بصورة وسطية ، لا فى كل حالة من الحالات .

ورغم هذا التقدم ، يظل هذا الحق المتساوي محصوراً من ناحية واحدة ضمن حدود برجوازية . فان حق المنتج يتاسب مع العمل الذي بذله ؛ والمساواة تتجلّى هنا في اتخاذ العمل وحدة مشتركة للقياس .

ولكن ، رب فرد يتتفوق جسدياً أو فكريًا على فرد آخر ، فهو اذن يقدم ، خلال الوقت نفسه ، قدرًا أكبر من العمل أو أنه يستطيع أن يعمل وقتاً أطول ؛ ولكن لكي يكون العمل مقاييساً ، ينبغي أن يتحدد بمدته أو شدته ، والا كف عن أن يكون وحدة للقياس . ان هذا الحق المتساوي هو حق غير متساو لقاء عمل غير متساو . فهو لا يقر بأى امتياز طبقي لأن كل انسان ليس سوى شغيل كغيره ؛ ولكنه يفترضنا بعدم المساواة في الموهوب الفردية ، وبالتالي في الكفاءات الاتاجية بوصفها امتيازات طبيعية . فهو اذن ، من حيث المحتوى ، حق قائم على عدم المساواة ، ككل حق . فالحق ، بحكم طبيعته ، لا يمكن أن يتجلّى الا في استعمال نفس الوحدة القياسية ؛ ولكن الأفراد غير المتساوين ( ولن يكونوا أفراداً متماثلين اذا لم يكونوا غير متساوين ) لا يمكن قياسهم وفقاً لوحدة مشتركة الا بقدر ما يرى اليهم من وجهة النظر نفسها ، الا بقدر ما يرى اليهم من زاوية معينة ، واحدة ، مثلاً ، في الحالة المعنية ، حيث لا يرى اليهم الا بصفتهم عمالاً ، لا أكثر ، وبصورة مستقلة عن كل الباقي . وبعد : رب عامل متزوج ،

والآخر عازب ؟ ورب رجل عنده من الأولاد أكثر من رجل آخر ؟ الخ .. الخ .. وهكذا ، لقاء العمل المتساوي ، وبالتالي مع الاستفادة المتساوية من الصندوق الاجتماعي للاستهلاك ، يتلقى أحدهم بالفعل أكثر من الآخر ، ويظهر أغني منه ، الخ .. ولاجتناب كل هذا ، لا ينبغي أن يكون الحق متساويا ، بل ينبغي أن يكون غير متساو .

ولكنها تلك عيوب محتومة لا مناص منها في الطور الأول من المجتمع الشيوعي كما يخرج من المجتمع الرأسمالي بعد مخاض طويل وعسير . فالحق لا يمكن أبدا أن يكون في مستوى أعلى من النظام الاقتصادي ومن درجة التمدن الثقافي التي تناسب هذا النظام .

وفي الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي ، بعد أن يزول خضوع الأفراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ؛ وحين يصبح العمل ، لا وسيلة للعيش وحسب ، بل الحاجة الأولى للحياة أيضا ؛ وحين تناهى القوى المنتجة مع تطور الأفراد في جميع النواحي ، وحين تتدفق جميع نابيع الثروة العامة بفيض وغزاره ، – حينذاك فقط ، يصبح بالامكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازي تجاوزا تاما ، ويصبح بالمكان المجتمع أن يسجل على رايته : من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته !

لقد توسيع بخاصة حول « دخل العمل غير المنقوص » من جهة ، وكذلك حول « الحق المتساوی » و « التوزيع العادل » ، من جهة أخرى ، لکى أبین أية جريمة كبيرة ترتكب ، من جهة ، حين يراد من جديد أن تفرض على حزبنا ، كعائد جامدة ، مفاهيم كان لها بعض المعنى في مرحلة معينة ، ولكنها لم تبق اليوم سوى عبارات مطروقة باطلة ، ومن جهة أخرى ، حين يراد تشویه النظرة الواقعية التي كلفت جهودا طائلة ليثها في صفوف الحزب ، ولكنها التي رسخت فيه عميقا اليوم ، وذلك بواسطة مفاهيم حقوقية خرقاء وغير ذلك من الأضاليل الشائعة بين الديموقراطيين وبين الاشتراكيين الفرنسيين .

وبصرف النظر عما قيل آنفا ، كان من الخطأ على وجه العموم أن يجعل مما يسمى التوزيع الأمر الأساسي وأن يصار إلى ابرازه .

فإن توزيع أشياء الاستهلاك ، في كل عصر وطور ، ليس سوى نتيجة لتوزيع شروط الاتساح نفسها . ولكن توزيع هذه الأخيرة يعبر عن طابع أسلوب الاتساح بالذات . فإن أسلوب الاتساح الرأسمالي ، مثلا ، يرتكز على كون شروط الاتساح المادية بشكل ملكية الرأس المال وملكية الأرض ، تقع في أيدي غير الشغيلة بينما سواد الناس لا يملكون سوى الشرط الشخصي للاتساح – قوة العمل . وإذا كانت عناصر الاتساح

موزعة على هذا النحو ، فان التوزيع الحالى لأشياء الاستهلاك ينبع منه تلقائيا . فاذا غدت شروط الاتصال المادية الملكية العامة للعمال أنفسهم ، تغير توزيع أشياء الاستهلاك بما هو عليه الآن . ان الاشتراكية المبتذلة ( ومن خلالها أيضا قسم من الديموقراطية ) قد اقتبست من الاقتصاديين البرجوازيين عادة اعتبار التوزيع وبحثه بوصفه أمرا مستقلا عن أسلوب الاتصال ، وعادة تصوير الاشتراكية بالتالى كأنها تدور في الأساس حول قضایا التوزيع . ولكن حين تكون العلاقات الفعلية قد اتضحت منذ زمن بعيد ، فما الفائدة من العودة الى وراء ؟

## ٤

واتصل الآن الى القسم الديموقراطي :

أ - « أساس حر للدولة » .

أولا : وفقا لما جاء في الفصل الثاني ، يسعى حزب العمال الألماني الى تحقيق « الدولة الحرة » .

الدولة الحرة — ولكن ما هي ؟

ان جعل الدولة « حرّة » ليس مطلقا هدف العمال الذين تحرروا من عقلية الخضوع والذل الضيق المحدودة . فان « الدولة » في الامبراطورية الألمانية تكاد تكون « حرّة » كما هي عليه في روسيا . ان الحرية هي في تحويل الدولة

من جهاز فوق المجتمع الى جهاز خاضع بكليته لهذا المجتمع ؛  
وحتى في أيامنا ، تتفاوت اشكال الدولة حرية بقدر ما تحد  
من « حرية الدولة » .

ان حزب العمال الألماني ، — اذا تبني هذا البرنامج على  
الأقل ، — يكشف مدى النقص في استيعابه الأفكار  
الاشتراكية ؛ وهو ، بدلا من أن يعتبر المجتمع الحالى ( وهذا  
القول يصح بالنسبة لكل مجتمع مقبل أيضا ) « أساس »  
الدولة الحالية ( أو المجتمع الم قبل أساسا للدولة الم قبلة ) ، يعتبر  
الدولة ، على العكس ، واقعا مستقلا له « أسسه الروحية  
والأخلاقية والحرمة » الخاصة .

ثم أى سوء استعمال فظ في البرنامج لكلمات « الدولة  
الحالية » ، « المجتمع الحالى » ، وكذلك أى سوء فهم ،  
أخشن أيضا ، لتلك الدولة التي يتقدم منها بمطالبه !

ان « المجتمع الحالى » ، إنما هو المجتمع الرأسمالي القائم  
في جميع البلدان المتقدمة وقد تظهر الى هذا الحد أو ذاك من  
عناصر القرون الوسطى وعدالته الى هذا الحد أو ذاك خصائص  
التطور التاريخي في كل بلد من البلدان ، وتطور الى هذا  
الحد أو ذاك . أما « الدولة الحالية » ، فانها ، على العكس ،  
تتغير مع الحدود . فهي في الامبراطورية البروسية الألمانية  
غيرها في سويسرا ، وهي في انجلترا غيرها في الولايات  
المتحدة . « فالدولة الحالية » اذن مجرد وهم من الأوهام .

و مع ذلك فان مختلف الدول في مختلف البلدان المتميزة تتصف جميعها بطابع مشترك ، رغم تنوع أشكالها ، هو أنها تقوم في أرض المجتمع البرجوازي الحديث ، المتتطور رأسمايليا إلى هذا الحد أو ذاك . ولذا فانها تشارك بعض الصفات الجوهرية . وبهذا المعنى يمكن الحديث عن « الدولة الحالية » خلافا لدولة المستقبل حيث يزول المجتمع البرجوازي الذي تنبثق منه الآن .

ثم يوضع السؤال التالي : أى تحول يطرأ على الدولة في المجتمع الشيوعي ؟ و بتعبير آخر : أية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة في المجتمع الشيوعي ؟ العلم وحده يستطيع الجواب عن هذا السؤال ؛ ولن ندفع القضية إلى أمام قيد شعرة ولو قرنا بآلف طريقة كلمة « الشعب » بكلمة « الدولة » .

بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي ، تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولا ثوريا إلى المجتمع الشيوعي . وتناسبها مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الشورية للبروليتاريا .

ولكن البرنامج لا يعالج قضية هذه الديكتاتورية ولا طبيعة الدولة المقبلة في المجتمع الشيوعي .

ان مطالب البرنامج السياسية لا تنتوى على غير الترداد الديموقراطي الذي يعرفه الجميع : الاقتراع العام ، التشريع

المباشر ، حقوق الشعب ، تسليح الشعب ، الخ .. وهى مجرد صدى لحزب الشعب البرجوازى ، لعصبة الحرية والسلام . وهذه كلها مطالب قد تحققت ، بقدر ما لم يبالغ بها لحد الغرابة . الا أن الدولة التي حققتها لا تقوم فى داخل حدود الامبراطورية الألمانية ، بل فى سويسرا ، والولايات المتحدة ، الخ .. ان هذا النوع من « دولة المستقبل » ، انما هو دولة حالية ، رغم أنها تقوم خارج « نطاق » الامبراطورية الألمانية .

ولكنهم نسوا أمرا واحدا . فيما أذن حزب العمال الألماني يعلن بصراحة ووضوح انه يعمل فى داخل « الدولة القومية الحالية » وبالتالي فى داخل دولته الخاصة ، الامبراطورية البروسية – الألمانية – والا كانت مطالبيه ، بمعظمها ، خرقاً، اذ لا يطالب المرء الا بما هو ليس بحاصل عليه – اذن ، كان عليه ألا ينسى النقطة الرئيسية التالية ، وهى أذن جميع هذه الأشياء الجميلة تفترض الاعتراف بما يسمى سيادة الشعب ، وانها لا تجد مكانها وبالتالي الا فى جمهورية ديمقراطية .

وبما أنه لم تكن لديهم الشجاعة الكافية – وحسنا فعلوا ، لأن الوضع يتطلب الحذر – للمطالبة بالجمهورية الديموقراطية كما فعل العمال الفرنسيون فى برامجهم فى عهد لويس فيليب ولويس نابوليون (٤) ، فقد كان عليهم اذ ذاك أيضا الا يلحوذا الى هذه الحيلة ، التى ليست « شريفة » ولا لائقة ، أى الى

المطالبة بأشياء لا معنى لها إلا في جمهورية ديمقراطية ، وذلك من دولة ليست سوى استبداد عسكري ، مصنوع بطريقة بيروقراطية ومحافظ عليه بطريقة بوليسية ، مزین بأشكال برلمانية ، متسم بمزيج من العناصر الاقطاعية ، وخاضع في الوقت نفسه للتأثيرات البرجوازية . وكان عليهم علاوة على ذلك ألا يقنعوا مثل هذه الدولة ، بكل مهابة ورصانة ، بأنهم يأملون الحصول منها على شيء مماثل « بوسائل شرعية » !

بل إن الديمقراطية المبتذلة ، التي ترى فردوسها الأرضي في الجمهورية الديمقراطية والتي لا تظن أن النضال الظيفي يجب أن يجد حلا له بقوة السلاح في ظل هذا الشكل الأخير للدولة في المجتمع البرجوازي ، حتى هذه الديمقراطية بالذات أعلى بكثير من هذا الضرب من الديمقراطية المحصورة في نطاق ما يسمح به البوليس وما يحرمه المنطق .

وبالفعل ، وسواء كان القصد من كلمة « الدولة » الآلة الحكومية أم الدولة بوصفها تشكيل ، بسبب تقسيم العمل ، جهازا خاصا ، منفصل عن المجتمع ، فإن ذلك واضح من الكلمات التالية : « إن حزب العمال الألماني يطالب بأن يكون أساس الدولة الاقتصادي ضريبة موحدة تصاعدية على الدخل » ، الخ .. فالضرائب هي الأساس الاقتصادي للآلة الحكومية ، ولا أى شيء آخر . وهذا المطلب يكاد يكون

محققا في «دولة المستقبل» القائمة في سويسرا . فان ضريبة الدخل تفترض موارد للدخل تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية ، أى أنها تفترض بالتالى المجتمع الرأسمالي . فلا عجب اذا كان دعاة الاصلاح المالى فى ليفربول – وهم جماعة من البرجوازيين على رأسهم اخو غلادستون – قد صاغوا نفس المطالب التى وردت فى هذا البرنامج .

كتبه ماركس في نيسان – أيار  
( ابريل – مايو ) ١٨٧٥

## ضد دوهرينهغ ( مقتطفان )

والقوى الاجتماعية مثل قوى الطبيعة تعمل بشكل أعمى وعنيف ومخرب الى أن نعيها ونضعها في اعتبارنا . ولكن ما نكاد نعرفها ونفهم عملها واتجاهها وتأثيرها حينئذ سيتوقف علينا وحدنا أن نخضعها أكثر فأكثر لارادتنا وبمساعدة تها نحصل على أهدافنا . ويتعلق ذلك بوجهه خاص بالقوى الاتاجية ( المنتجة ) الحديثة الضخمة . فما دمنا نرفض بعناد أن نفهم طبيعتها وطابعها ، — وهذا الفهم يتعارض مع أسلوب الاتاج الرأسمالي والمدافعين عنه — فستظل القوى الاتاجية تعمل رغمها ، ضدنا ، والى ذلك الوقت ستظل تسودنا كما هو مبين فيما سبق بشكل مفصل . ولكن ما ان نفهم طبيعتها حتى يمكن أن تتحول في أيدي المجتمعين المتجمعين من أمراء شيطانيين الى خدم طبيعين . وهنا نفس الفارق الموجود بين قوة الكهرباء المدمرة في البرق الراعد والكهرباء المروضة في

الجهاز التلغرافى ومصباح القوس ، ونفس الفرق الذى بين الحرير والنار التى تعمل لخدمة الانسان . وعندهما يبدأ التعامل مع القوى الاتاجية المعاصرة وفقا لطبيعتها المدركة فى النهاية ، ويحل محل الفوضى الاجتماعية فى الاتاج التنظيم الاجتماعى المخطط للاتاج وفقا لمتطلبات كل من المجتمع فى مجتمعه وكل فرد من افراده على حددة . حينئذ سيحل محل أسلوب التملك الرأسمالى ، الذى يستبعد النتاج فى ظله المنتج أولا ثم المالك بعد ذلك ، أسلوب تملك جديد للمحتاجات قائم على طبيعة وسائل الاتاج الحديثة نفسها : فمن ناحية ، التملك الاجتماعى المباشر للمحتاجات باعتبارها وسائل للمحافظة على الاقتاج وتوسيعه ومن ناحية أخرى — التملك الفردى المباشر لها باعتبارها وسائل للحياة والتمتع .

ومع التحول المتزايد للغالبية الساحقة من السكان الى بروليتариين ، يخلق أسلوب الاتاج الرأسمالى القوة التى تضطر الى تحقيق ذلك التحول وهى مهددة بخطر الهلاك . وان أسلوب الاتاج الرأسمالى اذ يضطر وسائل الاقتاج الضخمة المعمرة للتحول باستمرار الى ملكية الدولة فانه يبين الطريق الى انجاز ذلك التحول . فالبروليتاريا تستولى على سلطة الدولة وتحول وسائل الاتاج قبل كل شئ الى ملكية الدولة . ولكنها بذلك تقضى على نفسها كبروليتاريا ، وبذلك تقضى على كل الاختلافات الطبقية والتناقضات الطبقية ومعها

تفرضى على الدولة كدولة . ان المجتمع الذى كان موجوداً أو لا يزال موجوداً حتى الآن والذى يتحرك فى تضادات طبقية يحتاج الى الدولة أى تنظيم الطبقة الاستغلالية للحفاظ على ظروفها الخارجية للاتصال وبالذات لابقاء الطبقة المستغلة بالعنف فى ظروف القهر المحددة بأسلوب الاتصال المعنى ( العبودية ، ونظام القناة أو التبعية الاقطاعية ، والعمل المأجور ) . كانت الدولة هي الممثل الرسمى للمجتمع كله ، تركيزاً لاتحاد ظاهري ، ولكنها كانت كذلك فقط بالقدر الذى كانت فيه دولة تلك الطبقة التى كانت بالنسبة لعصرها تمثل وحدتها المجتمع بأسره : فى القدم كانت دولة المواطنين من ملوك العبيد ، وفي العصور الوسطى دولة النبلاء الاقطاعيين ، وفي عصراً الحالى دولة البرجوازية . وعندما تصبح الدولة فى النهاية ممثلة فى الواقع للمجتمع بأسره ، فإنها تجعل من نفسها شيئاً لا داعى له . ومن الوقت الذى لن توجد فيه طبقة اجتماعية واحدة يجب ابقاءها خاضعة للقمع ، ومن ذلك الوقت الذى تختفى فيه مع السيادة الطبقية ومع الصراع من أجل الوجود المستقل ، الناشر عن الفوضى الحالية فى الاتصال ، تلك التصادمات والافراطات الناتجة عن ذلك الصراع ، - من ذلك الوقت لن يبقى شيء يمكن قمعه ، فلن توجد حاجة إلى قوة خاصة للقمع ، أى لن تكون حاجة للدولة . ان أول عمل

تتصرف فيه الدولة بالفعل كممثلة للمجتمع بأسره – وهو الاستيلاء على وسائل الاتاج باسم المجتمع ، – هو في نفس الوقت آخر عمل مستقل لها كدولة . ويصبح تدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية أمرا لا داعي له في مجال بعد الآخر ، ثم يذوي من نفسه . ويقوم مكان ادارة الأشخاص ادارة الأشياء وقيادة العمليات الاتاجية . والدولة لا « تلغى » وانما تلاشى . وعلى هذا الأساس يجب تقييم عبارة « الدولة الشعبية الحرة » (٥) التي كان لها حتى وقت معين الحق في الوجود كوسيلة للدعاية ولكنها في نهاية الأمر باطلة من الناحية العلمية . وعلى هذا الأساس يجب أيضا تقييم مطلب من يسمون بالفوضويين بالغاء الدولة على الفور .

ومنذ الوقت الذي ظهر فيه في المجال التاريخي أسلوب الاتاج الرأسمالي ، كثيرا ما يتخيّل بعض الأفراد أو الشعّب بأكملها استيلاء المجتمع على جميع وسائل الاتاج في شكل مثال للمستقبل غامض إلى حد ما . ولكن ذلك أصبح ممكنا ، وأصبح حتمية تاريخية فقط عندما تواجدت الظروف المادية لتطبيقه في الحياة . ومثل أي تقدم اجتماعي آخر ، أصبح من الممكن تطبيقه لا نتيجة لادراك أن وجود الطبقات يتعارض مع العدالة والمساواة النسخ ، ولا نتيجة لمجرد الرغبة في الغاء الطبقات وانما نتيجة لظروف اقتصادية جديدة معينة . وتقسيم المجتمع إلى طبقات استغلالية ومستغلة ، سائدة ومضطهدة – كان نتيجة

ختمية لتطور الاتاج الضئيل في الماضي . وطالما كان مجموع العمل الاجتماعي يعطى من النتاج ما يزيد بالكاد عن وسائل المعيشة الضرورية جداً للمجتمع ، ومن ثم فطالما كان العمل يستغرق كل الوقت أو تقريباً كل الوقت للغالبية الساحقة من أعضاء المجتمع ، فحتى هذا الوقت كان لا بد وأن ينقسم المجتمع إلى طبقات . وإلى جانب هذه الغالبية الساحقة من الذين يستغلون تماماً بعمل غير حر تكونت طبقة متحررة من العمل الاتاجي المباشر تدير أعمال المجتمع العامة مثل ادارة العمل وأعمال الدولة والقضاء والعلوم والفنون الخ . ومن ثم ففي أساس التقسيم إلى طبقات يوجد قانون تقسيم العمل . ولكن هذا ، لم يلغ على الاطلاق استخدام العنف والقسوة والمكر والخداع عند تكوين الطبقات ، ولم يمنع الطبقة السائدة التي استولت على السلطة من أن تدعم مركزها على حساب الطبقات الكادحة وتحويل قيادة المجتمع إلى استغلال الجماهير .

ولكن إذا كان تقسيم المجتمع إلى طبقات له بذلك تبرير تاريخي معين ، فذلك لفترة معينة فقط وفي ظل ظروف اجتماعية معينة . وهو يترتب على عدم كفاية الاتاج ، وسيفضي عليه التطور الكامل للقوى الاتاجية المعاصرة . الواقع أن الغاء الطبقات الاجتماعية يفترض التوصل إلى درجة من التطور التاريخي يصبح فيه ليس وجود هذه الطبقة

السائدة أو غيرها فحسب وإنما أى طبقة سائدة بشكل عام ، ونفس التقسيم إلى طبقات أمراً عفى عليه الدهر وفات أوانه . ومن ثم فإن الغاء الطبقات يفترض مستوى مرتفعاً من تطور الاتصال ، يصبح فيه تملك طبقة اجتماعية خاصة لوسائل الاتصال والمنتجات ، — ومعها السيادة السياسية واحتكار التعليم والقيادة الروحية ، — أمراً لا ضرورة له ، بل ويصبح أيضاً عقبة في طريق التطور الاقتصادي والسياسي والفكري وهذه الدرجة الآن قد تم التوصل إليها . ومن المشكوك فيه أن الإفلاس السياسي والفكري للبورجوازية يعتبر سراً حتى بالنسبة لها هي نفسها ، وافلاسها الاقتصادي يتكرر باظام كل عشرة أعوام . وعند كل أزمة يلهم المجتمع تحت ضغط قواه الاتاجية نفسها ومنتجاته التي لا يستطيع استخدامها ويصبح عاجزاً أمام التناقض الذي لا معنى له ، عندما لا يستطيع المنتجون أن يستهلكوا لنقص المستهلكين . إن قوة التوسع التي تتميز بها وسائل الاتصال المعاصرة تفجر القيود التي فرضها عليها أسلوب الاتصال الرأسمالي . وتحرير وسائل الاتصال من هذه القيود هو الشرط الأولى الوحيد للتطور المتزايد في سرعته باستمرار للقوى الاتاجية ، وبفضل ذلك — للنمو اللانهائي من الناحية العملية للاتصال نفسه . وليس هذا فحسب . فتحويل وسائل الاتصال إلى ملكية اجتماعية لا يزيل فحسب العرقلة الاصطناعية الموجودة حالياً للاتصال ، وإنما أيضاً التبديد والتدمير المباشر للقوى الاتاجية

والم المنتجات اللذين يعتبران في الوقت الحالى لازمتين حتميتين للاتاج ويصلان الى مقاييسهما القصوى فى الأزمات . وفوق ذلك فانه يحتفظ للمجتمع مجموع وسائل الاتاج والمنتجات بازالة البذخ والتبذير اللذين تمارسهما حاليا الطبقات السائدية وممثلوها السياسيون . ان امكانية ضمان ظروف المعيشة المادية الكافية تماما والتى تحسن كل يوم لجميع أعضاء المجتمع عن طريق الاتاج الاجتماعى وكذلك امكانية ضمان التطور الحر الكامل والاستخدام لقدراتهم الجسدية والروحية – هذه الامكانية تم الان التوصل اليها لأول مرة ، ولكنها الان بالفعل

تم التوصل اليها \*

واذ أخذ المجتمع بين يديه وسائل الاتاج حتى يقضى على الاتاج السلعى ومعه على سيادة النتاج على المنتجين . ويحل

\* بعض الارقام يمكن أن تقدم فكرة تقريرية عن القابلية الهائلة لوسائل الانتاج الحديثة للتتوسيع حتى في ظل النير الرأسمالى . ووفقا لأحدث احصاءات جيفن يكون مجموع ثروة بريطانيا العظمى وارلنده بأرقام كاملة

عام ١٨١٤ - ٢٢٠٠ مليون جنيه استرلينى = ٤٤ مليار مارك  
عام ١٨٦٥ - ٦٦٠٠ مليون جنيه استرلينى = ١٢٢ مليار مارك  
عام ١٨٧٥ - ٨٥٠٠ مليون جنيه استرلينى = ١٧٠ مليار مارك

اما فيما يتعلق بتدمير وسائل الانتاج والمنتجات في وقت الأزمات فقد تقرر في المؤتمر الشانى لرجال الصناعة الالمان ( في برلين ، في ٢١ شباط ( فبراير ) عام ١٨٧٨ ) ان الخسائر العامة **لصناعة الحديد الالمانية** وحدتها قد وصلت وقت الازمة الاخيرة الى

٤٥٥ مليون مارك . ( ملاحظة انجلس )

محل الفوضى داخل الاتجاح الاجتماعي التنظيم الواعي المخطط . ويتوقف الصراع من أجل الوجود الفردي . وبذلك ينفصل الإنسان الآن – وبشكل نهائى بمفهوم معين – من مملكة الحيوانات ومن الظروف الوحشية للمعيشة وينتقل الى ظروف انسانية حقا . وتقع حينئذ ظروف المعيشة ، التى تحيط بالناس والتى كانت تسيطر عليهم حتى الآن تحت سيطرة ورقابة الناس الذين يصبحون لأول مرة أسيادا فعليين وواعين للطبيعة ، لأنهم سيصبحون أسيادا لتوحيدهم الخاص فى المجتمع . وقوانين أعمالهم الاجتماعية التى كانت تقف حتى الآن في مواجهة الناس كقوانين الطبيعة الغريبة التى تسيطر عليهم ، ستطبقها الناس بمعرفة كاملة للامر ، وستكون بذلك خاضعة لسيطرتهم . وبذلك فان توحيد الناس في المجتمع الذى كان يواجههم حتى الآن كضرورة تفرضها الطبيعة والتاريخ يصبح الآن من عملهم الحر . وتصبح القوى الموضوعية الخارجية التى كانت تسيطر حتى الآن على التاريخ تحت اشراف الناس أنفسهم . ومن هذه اللحظة وحدها يبدأ الناس بشكل واع تماما في خلق تاريخهم بأنفسهم ، وحينئذ فقط سيكون للأسباب الاجتماعية التى يدفعونها للحركة بدرجة سائدة ونامية باستمرار قفس النتائج التى يرغبونها . وهذا يمثل قفزة للبشرية من مملكة العتمية الى مملكة الحرية .

وانجاز هذا الدور التحرري العالى العظيم هو الرسالة التاريخية للبروليتاريا المعاصرة . والبحث عن الظروف التاريخية لذلك التحول وطبيعته نفسها ، مما يوضح للطبقة المضطهدة حالياً والمدعومة للقيام بهذا الدور العظيم وشروطه وطبيعة عملها – هو مهمة الاشتراكية العلمية التي هي التعبير النظري عن الحركة البروليتارية .

... في كل مجتمع تم فيه تطور الاتصال بشكل تلقائى ، – المجتمع المعاصر يعتبر بالذات من هذا النوع ، – لا يسيطر المنتجون على وسائل الاتصال ، وإنما وسائل الاتصال هي التي تسيطر على المنتجين . وفي مثل هذا المجتمع يتحول حتماً كل حافز جديد من حوافز الاتصال إلى وسيلة جديدة لاستعباد المنتجين بواسطة وسائل الاتصال . وما قيل يتعلق قبل كل شيء بحافز الاتصال الذي كان حتى ظهور الصناعة الكبيرة الأكثر قدرة ، – وهو تقسيم العمل . وحتى أول تقسيم كبير للعمل – فصل المدينة عن القرية – قد حكم على السكان الريفيين بالتبليد لآلاف السنين ، وعلى سكان المدن بالوقوع كل منهم في عبودية حرفته الخاصة . وقد قضى على أساس التطور الروحي لسكان الريف وأساس التطور البدني لسكان المدن . واذ يستولي الفلاح على الأرض ، وحرفى المدينة على حرفته ، فينفس الدرجة تستولي الأرض على الفلاح ، والحرف على الحرفى . ومع تقسيم العمل ينقسم الإنسان نفسه .

ويضحي بجميع القدرات البدنية والروحية الأخرى في سبيل تطور نشاط واحد . وينمو هذا التشویه للإنسان بنفس الدرجة التي ينمو بها تقسيم العمل ، الذي يصل إلى أعلى مستوى له في المانيفاكتورة . وتقسم المانيفاكتورة الحرفة إلى عملياتها الجزئية المستقلة ، وتخصص كلًا منها لعامل مستقل كمهنته على مدى حياته وقيده بذلك طوال حياته بمهمة جزئية معينة وباداة عمل معينة . « المانيفاكتورة تشوہ العامل ، وتربي فيه بشكل مصطنع حداقة من جانب واحد فقط وتعم عالم ميوله ومواهبه الاتاجية ... والفرد نفسه ينقسم ويتحول إلى أداة آلية لعمل جزئي معين » ( ماركس ) – إلى أدلة آلية لا تصل في كثير من الحالات إلى الاكتمال إلا عن طريق التشویه البدني والروحي للعامل بمعنى الكلمة الحرفي . وفي الاتاج الآلی ، في الصناعة الكبيرة لم يبق العامل حتى في مستوى الآلة بل ينزل إلى دور التابع البسيط لها .

« التخصص مدى الحياة – ادارة اداة جزئية يتتحول إلى تخصص مدى الحياة – خدمة آلة جزئية . ويساء استخدام الآلة بحيث يتحول العامل نفسه منذ طفولته إلى جزء من آلة جزئية » ( ماركس ) . وليس العمال وحدتهم وإنما الطبقات التي تستغلهم مباشرة أو بشكل غير مباشر تصبح أيضًا نتيجة لتقسيم العمل بعيداً لأدوات نشاطها : والبرجوازي الفقير روحياً يستعبد رأسماله الخاص وشغفه الخاص بالربح ،

ورجل القانون تستعبده آراؤه القانونية المتجمدة ، التي تسوده كفوة مستقلة ؛ « والطبقات المتعلمة » بشكل عام تستعبدها الاشكال المتنوعة للقصور المحلي والنظرة من جانب واحد ، وقصر نظرها البدني والروحي الخاص ، وتعليمها المشوه ، المفصل على مقياس تخصص واحد محدد ، وتقيدتها طول حياتها بهذا التخصص نفسه — حتى عندما يكون هذا التخصص هو مجرد أداة يفعلوا شيئا .

لقد فهم الطوبويون (٦) فهما تماما آثار تقسيم العمل ، ورأوا تشويه العامل من ناحية وتشويه نشاط العمل نفسه من ناحية أخرى ، ذلك النشاط الذي ينحصر في أن العامل يكرر طوال حياته بشكل واحد ميكانيكي عملية واحدة لا تتغير . وقد طالب كل من أوين وفوريه بالقضاء على التناقض بين المدينة والقرية باعتباره الشرط الأول والأساسي للقضاء على التقسيم القديم للعمل بشكل عام . ووفقا لرأيهما ، يجب توزيع السكان في البلاد إلى فرق من ١٦٠٠ إلى ٣٠٠٠ شخص . وتشغل كل فرقة في مركز أقليمها قصرا ضخما وتقوم بالاقتصاد المنزلي العام . ورغم أن فوريه يتكلم في بعض الأماكن عن المدن ، إلا أن هذه المدن نفسها لا تكون إلا من أربعة أو خمسة من تلك القصور الموجودة جنبا إلى جنب . ووفقا لرأيهما كل عضو في المجتمع يستغل بالزراعة والصناعة . وبالنسبة لفوريه تلعب الدور الرئيسي في الصناعة الحرفة

والمانيفاكتوررة . أما عند أوانى فعلى العكس يخصص الدور الرئيسي للصناعة الكبيرة ، وهو يطالب حينذاك باستخدام قوة البخار والآلات فى أعمال الاقتصاد المنزلى . ولكن كليهما يطالبان بأن يوجد فى الزراعة والصناعة بقدر الامكان تناوب أكثر فى الأعمال بالنسبة لـ كل فرد ، وأن يربى الشباب وفقاً لذلك لاعدادهم للعمل التكنيكى الأكثر تنوعاً بقدر الامكان .

وفقاً لرأيهما ، على الإنسان أن ينمى موهبته من جميع النواحي عن طريق النشاط العملى المتعدد الجوانب ، وعلى العمل أن يعيد لنفسه من جديد جاذبيته التى فقدها بعد تقسيمه — وذلك قبل كل شيء عن طريق التناوب المذكور فى الأعمال وما يصبح ذلك من قصر ملدة « الانشغال » ( اذا استخدمنا تعبير فوريه ) المكرس لكل عمل على حدة . يقف كل من هذين الطوبويين على مستوى أرقى بما لا يقارن من أسلوب تفكير السيد دوهرينج (٧) الذى ورثه من الطبقات الاستغلالية ، والذى يقول بأن التناقض بين المدينة والقرية لا يمكن إزالته بموجب طبيعة الأشياء نفسها . ووفقاً لهذا الأسلوب القاصر من التفكير يجب أن يبقى قدر معين من « السكائنات » مقتضايا عليه فى جميع الأحوال أن ينتج نوعاً واحداً من المنتجات : وهم بهذا يريدون تحديد وجود « أنواع اقتصادية » من الناس الذين يتميزون بنمط حياتهم ، — اناس يشعرون بالملائكة لأنهم يقومون بهذا العمل بالذات وليس غيره ،

ومن ثم فهم من تفاهة العقل انهم يفرحون ببعوديتهم الخاصة وتحولهم الى كائن وحيداً الجانب . وبالمقارنة مع الأفكار الأساسية المتضمنة حتى في أكثر الخيالات الجريئة طيشا عند فوريه «الأبله» ، وبالمقارنة حتى مع أكثر أفكار أوين «الفظ الباهت الضئيل» هزا ، فإن السيد دوهريينغ الذي هو نفسه يبقى تماماً عبداً لتقسيم العمل ، يبدو قزماً متكبراً .

والمجتمع اذ يستولى على جميع وسائل الاتاج في أغراض استخدامها الاجتماعي المخطط فإنه يقضي على استعباد الناس الموجود حالياً من قبل وسائل الاتاج . ومن البدائي أن المجتمع لا يمكن أن يحرر نفسه دون أن يحرر كل فرد على حدة . وبالتالي يجب الاطاحة بأسلوب الاتاج القديم حتى الأساس ، ويجب على وجه الخصوص أن يختفي التقسيم القديم للعمل . وفي مكانه يجب أن ينشأ تنظيم للاتاج لا يمكن لأحد فيه من ناحية أن يلقي على الآخر نصيبه في المساعدة في العمل المنتج ، هذا الشرط الطبيعي للوجود البشري ، وحيث يصبح العمل المنتج من ناحية أخرى اداة لتحرير الناس ، مقدماً لكل منهم امكانية تطوير جميع قدراتهم البدنية والروحية في جميع الاتجاهات وامكانيه اظهارها بصورة فعالة ، وحيث يتحوال العمل المنتج ، وبالتالي ، من عبء ثقيل إلى متعة بدلًا من أن يكون اداة لاستعبادهم .

كل هذا في الوقت الحالى ليس خيالاً على الاطلاق وليس

رغبة طيبة . ففى ظل التطور المعاصر للقوى الاتتاجية يكفى بالفعل زيادة الاتاج التى ستنتج عن مجرد تعميم القوى الاتاجية ، ويكفى مجرد ازالة الصعوبات والعقبات وتبديد المنتجات ووسائل الاتاج ، الناشئة من أسلوب الاتاج الرأسمالى ، كى يصل وقت عمل شخص ، فى ظل اشتراك الجميع فى العمل ، الى قدر ضئيل جدا بالمقارنة بتصوراتنا الحالية .

وكذلك لا يعتبر الغاء التقسيم القديم للعمل على الاطلاق مطلبا يمكن تحقيقه فقط للأضرار باتساجية العمل . على العكس . لقد أصبح بفضل الصناعة الكبيرة شرطا للاتاج نفسه . « الاتاج بالآلات يقضى على حتمية تثبيت هذا التوزيع ، بامتلاكه عملا معينين إلى الأبد بنفس المهام ، وفقا لأسلوب المانيفاكتورة . وبما أن حركة المصنع فى مجموعة لا تنشأ من العامل وإنما من الآلة ، فيتمكن أن يتم هنا تبدل مستمر فى الأشخاص ، دون أن يستدعي ذلك انقطاعا فى عملية العمل ... وفي النهاية فإن السرعة التى يتعلم بها الإنسان فى شبابه العمل على الآلة ، تستبعد بدورها حتمية تعليم فئة خاصة من العمال كعمال الآلات فقط » . ولكن فى الوقت الذى يضطر فيه الأسلوب الرأسمالى لاستخدام الآلات أن يحافظ فى المستقبل أيضا على تقسيم العمل القديم مع مهامه الجزئية المتجمدة ، رغم أنه قد أصبح شيئا زائدا من الناحية التكنيكية ،

فإن الاتساح الآلى نفسه يقف ضد هذه الرواسب القديمة . إن القاعدة التكنيكية للصناعة الكبيرة لها ظابع ثورى . « إنها عن طريق ادخال الآلات والعمليات الكييمياوية وغير ذلك من الأساليب تحدث باستمرار تحولات في القاعدة التكنيكية للاتساح ، وأيضا في وظائف العمال وفي التركيبات الاجتماعية لعملية العمل . وهي بذلك تضفى طابعا ثوريا على تقسيم العمل داخل المجتمع ، وتؤدى باستمرار كمية كبيرة من رؤوس الأموال وعددا كبيرا من العمال من فرع اتساجى إلى آخر . ولهذا فإن طبيعة الصناعة الكبيرة تحدد تغير العمل ، وتحرك الوظائف والتنوع فى نشاط العامل ... رأينا كيف يظهر هذا التناقض المطلق ... بعنف فى التضحيات المستمرة للمطبقة العاملة ، والتبذير الهائل لقوى العمل والتخرير المرتبط بالفوضى الاجتماعية . هذه هي الناحية السلبية . ولكن إذا كان تغير العمل يشق لنفسه الآن الطريق فقط كقانون طبيعى لا يمكن التغلب عليه ، ومع القوة التدميرية العميماء الخاصة للقانون الطبيعي الذى يلقى مقاومة فى كل مكان ، فإن الصناعة الكبيرة نفسها ، من ناحية أخرى ، بكوارثها تجعل مسألة حياة أو موت الاعتراف بتغيير العمل ، وبتنوع مؤهلات العمال بأكبر قدر ممكن قانونا عاما للاتساح الاجتماعى الذى يجب أن تكيف العلاقات مع التطبيق الطبيعي له . وهى كمسألة حياة أو موت ، تضع مهمة : أن تحل محل بشارة الاحتياطى التعس من السكان العاملين الذين يحتفظ بهم

كذئب لاحتياجات رأس المال المتغيرة في الاستغلال ، اللياقة المطلقة للإنسان لمتطلبات العمل المتغيرة با ويحل محل العامل الجزئي ، مجرد الحامل لمهمة اجتماعية جزئية معينة ، الفرد المتتطور من جميع الجوانب ، الذي تصبح الوظائف الاجتماعية المختلفة بالنسبة له بمثابة أساليب النشاط الحيوي المتعاقبة ( ماركس ، « رأس المال » ) .

إن الصناعة الكبيرة بعد أن علمتنا أن نحول للأهداف التكنيكية الحركة الجزئية التي تتم ب مختلف الأشكال في كل مكان ، إلى حركة جماهيرية ، قد حررت الاتجاج الصناعي بدرجة كبيرة من الأطر المحلية . كانت قوة المياه مرتبطة بمكان معين ، وقوة البخار حرة .. فإذا كانت قوة المياه مرتبطة حتما بالقرية فقوة البخار ليست مرتبطة بالضرورة على الاطلاق بالمدينة . فالتطبيق الرأسمالي لها وحده هو الذي ركزها أساسا في المدن ويحول القرى الصناعية إلى مدن صناعية . ولكن بذلك نفسه يقوض شروط السير المعتاد للإنتاج . والمطلب الأول للآلة البخارية والمطلب الرئيسي لجميع فروع الصناعة الكبيرة تقريبا هو وجود ماء نقى نسبيا . ومع ذلك فالمدينة الصناعية تحول كل مياه إلى طين تتن . ولهذا وبالقدر الذي يعتبر فيه التركيز في المدن شرطا أساسيا للإنتاج الرأسمالي ، يهدف كل رأسمالي صناعي على حدة بنفس القدر باستمرار أن ينقل مشروعه من المدن الكبيرة التي خلقها حتما

هذا التركيز الى ظروف الاتجاج الزراعي . ويمكن بالتفصيل دراسة تلك العملية في مناطق النسيج في لانكشير ويوركشير فالصناعة الرأسمالية الكبيرة تخلق هناك بلا انقطاع مدنًا كبيرة جديدة باندفاعها باستمرار من المدينة الى القرية . نفس الشيء يحدث في مناطق صناعة تحويل المعادن ، حيث تنشأ نفس النتائج جزئياً لأسباب أخرى .

لا يمكن القضاء على تلك الحلقة المفرغة الجديدة ، هذا التناقض المتجدد باستمرار للصناعة المعاصرة الا بالقضاء على طابعها الرأسمالي فقط . ولا يمكن الا لمجتمع قادر على اقامة تجمع متناقض لقوى الاتجاجية وفقاً لخطة عامة واحدة أَن يسمح بتوزيع الصناعة في جميع البلاد وفقاً لأحسن الظروف ملائمة لتطورها والحفاظ عليها ، وكذلك لتطوير العناصر الأخرى للاتجاج .

وبهذا فإن القضاء على التضاد بين المدينة والقرية ليس ممكناً فحسب ، بل لقد أصبح حتمية مباشرة للاتجاج الصناعي نفسه وللاتجاج الزراعي على حد سواء ، وهو علاوة على ذلك ، ضروري لصالح الصحة العامة . فعن طريق دمج المدينة والقرية فقط يمكن القضاء على التسميم الحالي للهواء والماء والتربيه ، وبهذا الشرط وحده يمكن لجماهير سكان المدن الذين يصيبهم السقم حالياً أن يتوصلاً الى وضع تستخدمن فيه فضلاتهم كسماد لاستنباتات الزرع بدلاً من تولد الأمراض .

لقد أصبحت الصناعة الرأسمالية مستقلة نسبياً عن الاطر الضيقه للاتاج المحلي للمواد الخام الازمة لها . وتحول صناعة النسيج أساساً خاماً مستوردة . ويتحول خام الحديد الأسباني في انجلترا والمانيا ، وخام النحاس الأسباني والأميركي الجنوبي في انجلترا . ويزود كل حوض للفحم الحجري الصناعة بالوقود الى مسافات بعيدة خارج حدوده محلياً مساحات تتسع باستمرار عاماً بعد عام . وعلى امتداد الساحل الأوروبي يحرك الفحم الحجري الانجليزي الآلات البخارية ، وفي بعض الأماكن يحركها الفحم الألماني والبلجيكي . فيستطيع المجتمع المتحرك من قيود الاتاج الرأسمالي أن يسير خطوات أبعد في هذا الاتجاه . إن المجتمع بتربيته لجيل جديد من المتاجين المتطورين من جميع النواحي ، الذين يفهمون الأسس العلمية للاتاج الصناعي كله والذين درس كل منهم عملياً سلسلة كاملة من فروع الاتاج من البداية حتى النهاية . — إن المجتمع يخلق بذلك قوة انتاجية جديدة تفوق العمل المبذول في نقل الخامات والوقود من أكثر النقاط بعدها .

ومن ثم فإن القضاء على القطيعة بين المدينة والقرية ليس طوبويه كذلك من ناحية التوزيع المتناسق على قدر الامكان للصناعة الكبيرة في البلاد كلها . صحيح أن المدينة قد تركت لنا في شخص المدن الكبيرة تركه يتطلب التخلص منها وقتاً كبيراً وجهاً كثيراً . ولكنها يجب التخلص منها — وسيتم

ذلك ، ولو كان ذلك عملية طويلة جدا . فمهما كان المصير الذي حكم به على الامبراطورية الألمانية البروسية ، فإن بيسمارك يستطيع أن يرقد في قبره مدركا باعتراز أن رغبته المشودة في القضاء على المدن الكبيرة ستحقق على الأرجح (٨) .

والآن بعد كل ما قيل يمكن أن نقدر حق التقدير . تصور السيد دوهرينيغ الصبياني أن المجتمع يستطيع أن يمتلك مجموع وسائل الاتصال ، دون أن يجري تحولا جذريا في أسلوب الاتصال القديم ودون أن يزيل قبل كل شيء تقسيم العمل القديم ، كما لو انه من الممكن اعتبار المهمة محسومة اذا ما « وضع في الاعتبار الظروف الطبيعية والكافاءات الشخصية » . ولكن فى نفس الوقت ستظل جماهير واسعة من البشر مقيدة كما كانت من قبل باتصال نوع واحد من المنتجات ، وسيشغل « السكان » بأكملهم فى فرع معين من فروع الاتصال ، وستبقى البشرية كما كانت حتى الآن منقسمة إلى عدد معين من « الأنواع الاقتصادية » المشوهة بأشكال مختلفة مثل « الحمالين » و « المهندسين المعماريين » . ينتج من ذلك أن المجتمع فى مجموعه يجب أن يصبح سيدا على وسائل الاتصال وذلك فقط لكي يظل كل عضو فى المجتمع عبدا لوسائل اتصاله بحصوله فقط على الحق فى اختيار أى وسيلة اتصال يجب أن تستبعد . ليوجه القارئ أيضا اهتمامه

إلى الكيفية التي يعلن بها السيد دوهرينغ القطيعة بين المدينة والقرية « التي لا يمكن التخلص منها وفقا لطبيعة الأشياء نفسها » ، دون أن يترك هنا إلا تعديلا تافها لهذا الوضع في فروع الاتصال البروسية الخاصة من حيث تركيبها – وهي صناعة تقطير الكحول وصناعة سكر البنجر ، ويضع توزيع الصناعة في البلاد بأسرها في ارتباط باكتشافات مقبلة وعن الختمية الجبرية للربط مباشرة بين الاتصال الصناعي باتصال الخامات – الخامات التي تستهلك الآن بالفعل في أماكن تباعد باستمرار عن مكان استخراجها ، – وكيف يحاول ، في نهاية الأمر ، تعطية مؤخرته بتأكيد في أن الاحتياجات الاجتماعية ستؤدي في نهاية الأمر مع ذلك إلى توحيد الزراعة والصناعة ، حتى على الرغم من الاعتبارات الاقتصادية ، كما لو كان ذلك سيؤدي إلى تضحيات اقتصادية ما !

وهذه العناصر الثورية التي عليها أن تزيل تقسيم العمل القديم ، ومعه القطيعة بين المدينة والريف ، وتحدث تحولا في جميع الاتصال ، متضمنة بالفعل في وضع جنيني في ظروف انتاج الصناعة الكبيرة المعاصرة ولا يعوقها عن المزيد من التطور إلا أسلوب الاتصال الرأسمالي الحالى . ولكن لفهم هذا لا بد بالطبع من أن يكون لدى المرء أفق أكثر اتساعا بعض الشيء من نطاق عمل القانون البروسى المحلى ، حيث الفودكا وسكر البنجر هما المنتجات الصناعية الحاسمة وحيث

يتحدثون عن الأزمات التجارية على أساس وضع سوق الكتب . ولهذا يجب معرفة الصناعة الكبيرة الحالية ، في تطورها التاريخي ووضعها الواقعي الحديث ، وبالذات في البلد الذي يعتبر وطنا لها والمكان الوحيد الذي وصلت فيه إلى تطورها الكلاسيكي . وحينئذ لن يخطر بذهن أحد أن يبتذر الاشتراكية العلمية المعاصرة وينزل بها إلى مستوى اشتراكية السيد دوهرينغ البروسية الخاصة .

---

كتبه انجلس في ايلول ( سبتمبر ) ١٨٧٦  
- حزيران ( يونيو ) ١٨٧٨

## دياليكتيك الطبيعة ( مقتطف )

### المقدمة

ومع الانسان ندخل ميدان التاريخ . ان للحيوانات كذلك تاريخا ، وهو بالضبط تاريخ نشوئها وتطورها التدريجي حتى حالتها الحاضرة . ولكنها مواضيع منفعة في هذا التاريخ . واذا ما اشتربت فيه ب نفسها ، فان اشتراكها هذا يجري دون علم وقصد منها . اما الناس ، فعلى العكس ؛ فبقدر ما يتبعون عن الحيوانات بمعنى الكلمة الضيق ، بقدر ما يصنعون تاريخهم بأنفسهم ، عن معرفة ووعي ، وبقدر ما يقل تأثير العواقب غير المتوقعة والقوى غير المراقبة في هذا التاريخ ، وبقدر ما تتطابق النتيجة التاريخية بمزيد من الدقة مع الهدف المقرر سلفا . ولكن اذا تناولنا بهذا المعيار تاريخ البشر ، وحتى تاريخ أرقى الشعوب في الوقت الحاضر ، لوجدنا أنه لا يزال يوجد هنا مع ذلك قسط هائل من عدم التطابق بين الأهداف المقررة والنتائج الحاصلة ، ولا تزال الغلبة للعواقب غير

المتوقة ، والقوى غير المراقبة أقوى بكثير من القوى المحركة بطريقة منهاجية . ولا يمكن أن يكون الحال آخر ما دام نشاط الناس التارىخى الجوهرى ولا أكثر ، أى النشاط الذى رفعهم من الحالة الحيوانية الى الحالة البشرية والذى يشكل الأساس المادى لجميع أنواع نشاطهم على اختلافها – الاتاج الرامى الى تلبية مطالب الناس الحياتية أى الاتاج الاجتماعى فى زمننا – خاضعا بوجه خاص للعب الأعمى لفعل القوى غير المراقبة الذى لا يدخل فى نواياهم ومقاصدهم ، وما دام الهدف المنشود لا يتحقق هنا الا بصورة استثنائية ، بل تتحقق فى أغلب الأحوال تائج معارضة لهذا الهدف . ففى أرقى البلدان الصناعية ، روضنا قوى الطبيعة ووضعناها فى خدمة الإنسان ، وبفضل هذا ، زدنا الاتاج الى ما لا قياس له بحيث أن الطفل يت捷 الآن أكثر مما كان يت捷 من قبل مئات الراشدين . ولكن ما هي عواقب هذا النمو فى الاتاج ؟ نمو العمل الاضافى ، نمو فقر الجماهير ، وكل عشر سنوات ، افلاس هائل . ولم يخطر فى بال داروين (٩) أى هجاء من كتبه عن البشر ، وخاصة عن مواطنيه عندما برهن أن المنافسة الحرة ، والصراع من أجل البقاء ، اللذين يطريهما الاقتصاديون بوصفهما أعظم منجزة تاريخية ، هما الحالة الطبيعية ، العادية في عالم الحيوانات . إن التنظيم الواعى للاتاج الاجتماعى هو وحده الذى يمكنه ، مع الاتاج منهاجي والتوزيع المنهاجى ، أن يرفع الناس فوق سائر الحيوانات من

الناحية الاجتماعية مثلما رفعهم الاتاج على العموم من الناحية  
البيولوجية الصرف ؛ وان التطور التاريخي يجعل مثل هذا  
التنظيم ضرورياً أكثر فأكثر يوماً بعد يوم وممكناً أكثر فأكثر  
يوماً بعد يوم . ومنه سيبدأ العهد التاريخي الجديد ، وفي  
هذا العهد سيحرز الناس أنفسهم ومع الناس جميع فروع  
نشاطهم ، ولا سيما علم الطبيعة ، نجاحات يتضاعل حيالها تماماً  
كل ما تحقق حتى الآن .

كتب مجلس المقدمة في ١٨٧٥ - ١٨٧٦

## ■ مسألة الفلاحين في فرنسا والمانيا ( مقتطف )

فما هو اذن موقفنا من الفلاحين الصغار ؟ وأى سلوك ينبغي لنا أن نسلكه حيالهم عندما تصبح سلطة الدولة في يدنا ؟

أولا ، لا ريب في صحة موضوعة البرنامج الفرنسي ( ١٠ ) القائلة : اتنا فرى سلفا ختمية هلاك الفلاح الصغير ولكنه ليس لنا في أى حال من الاحوال ان نعجل به بتدخلنا .

ثانيا . من الواضح كذلك انه عندما تصبح سلطة الدولة في يدنا لن يخطر ببالنا ، ان ننتزع ملكية الفلاحين الصغار بالعنف ( بتعويض أو بغير تعويض ، سيان ) مثلما سنكون مضطرين لأن نفعل بالنسبة لكتار الملاكين العقاريين . ان مهمتنا تجاه الفلاحين الصغار تقوم قبل كل شيء في توجيه اتجاههم الخاص ، وملكيتهم الخاصة في السبيل التعاوني لا بواسطة العنف ، بل عن طريق المثل وتقديم مساعدة المجتمع لهذا الغرض . ومن المؤكد انه سيكون لدينا آنذاك ما يكفى من الوسائل لكي نبين للفلاح الصغير المنافع التي لا بد ان تكون واضحة له منذ الان .

منذ قرابة ٢٠ سنة ، تقدم الاشتراكيون الدانماركيون ببرامج مماثلة في بلد لا يوجد فيه ، والحق يقال ، غير مدينة واحدة هي كوبنهاغن ؛ وهكذا يضطرون إلى القيام بدعاؤتهم ، فيما عدا هذه المدينة ، في أوساط الفلاحين بوجه الحصر تقريبا . ينبغي على الفلاحين في هذه القرية أو تلك ، أو في هذه الأبرشية أو تلك ، - وفي الدانمارك عدد كبير من الاستثمارات الكبيرة الفردية ، - أن يجمعوا أراضيهم في عقار ضخم واحد مشترك ، ويحرثوه على حساب جميع المشتركين ويتقاسموا الدخل بنسبة الاقساط . - أرضا وتقودا - وبنسبة العمل المبذول . وفي الدانمارك ، لا تضطلع الملكية العقارية الصغيرة إلا بدور ثانوي . ولكن إذا طبقنا هذه الفكرة في ميدان الاستثمار المجزأ ، وجدنا أن قسما من الأيدي العاملة المستخدمة من قبل سيتعطل عن العمل في حال توحيد قطع الأرض الصغيرة وفي حال تسيير استثماره كبيرة في مجمل الرقعة الموحدة ؛ وفي هذا التوفير في العمل ، تقوم احدى أفضليات الاستثمار الكبيرة . ومن الممكن ايجاد عمل لهذه الأيدي العاملة بوسائلتين : اما بوضع قطع أخرى من الأرض من العقارات الكبيرة المجاورة تحت تصرف التعاونية الفلاحية ، واما توفير الوسائل والفرصة لأجل القيام بحرفه صناعية معاونة بغية تلبية حاجاتها الخاصة حسب الامكان وعلى الأغلب . وفي كل الحالين ، سيكون وضعها الاقتصادي أفضل من ذى قبل ، وهذا ما يؤمن في الوقت نفسه للسلطة العامة المركزية النفوذ الضروري لأجل رفع التعاونية الفلاحية تدريجيا إلى أعلى اشكالها ،

ومساواة حقوق وواجبات التعاوئية بمجملها وكل من أعضائها على السواء بحقوق وواجباتسائر أقسام المجتمع برمتها . إن كيفية تطبيق هذا في كل حالة بمفردها ستكون رهنا بظروف الحالة المعنية وبالظروف التي سنظر فيها بالسلطة السياسية . وعليه ، من الممكن ان نجد بمقدورنا ان نعرض على هذه التعاوئيات افضليات أكبر : ان يأخذ المصرف الوطنى على عاته محمل رهوناتها ويخفض فائدة الرهن المئوية تخفيفا كبيرا جدا؛ منح قروض من الاموال العامة لأجل تنظيم الاتاج الكبير ( وهذه القروض ليست الزاماً أو بوجه الحصر قروضاً نقدية )، بل أيضاً قروض بالمتوجات الضرورية للغاية ، أي بالآلات والاسمدة الصناعية ، وما الى ذلك ) ، وأفضليات أخرى .

وفضلاً عن كل ذلك ، تتلخص المهمة الرئيسية في ان نبين لل فلاخ بوضوح اتنا قادرولى على اتخاذ وصيانة عقاره وملكيته العقارية ، وذلك بطريقة واحدة فقط ، بتحويلهما الى ملكية تعاوئية واتاج تعاوني . فان الاستثمار الفردية التي تسترطها الملكية الفردية هي التي تدفع الفلاحين الى الهلاك . فاذا ما أصرروا على استثمارتهم الفردية ، فانهم سيفقدون حتما بيوتهم وعقاراتهم على السواء ، وستزدح الاستثمارة الكبيرة الرأسمالية أسلوب انتاجهم الشائع البائد . هكذا هو الحال . واذا بنا نأتي ونوفر للفلاحين امكانية تسخير الاستثمارات الكبيرة بذاتهم ، لا في صالح الرأسماليين ، بل في صالحهم العام بالذات . ترى ، الا

يمكننا أن نبين للفلاحين بجلاء أن هذا في مصلحتهم الخاصة بالذات ، وان في هذا الوسيلة الوحيدة لخلاصهم ؟

نحن لا يسعنا أبداً أن نعد الفلاحين الصغار بدعم استثمارتهم الفردية وملكية ملكيتهم الفردية ضد قوى الاتتاج الرأسمالي المتفوقة . فنحن لا يسعنا أن نعدهم إلا بشيء واحد ، هو اتنا لن نتدخل ضد ارادتهم بالقوة في علاقات ملكيتهم . كذلك بواسطتنا أن نفهم بقسطنا لكي يسير نضال الرأسماليين وكبار ملاكى الاراضى ضد الفلاحين الصغار في الوقت الحاضر ، قدر الامكان ، بوسائل أقل جوراً ، ولكلى تقوم قدر الامكان العوائق بوجه النهب السافر والغش الصريح اللذين يلجأون اليهما الآن احياناً كثيرة جداً . ولكن هذا لن يفلح إلا بصورة استثنائية . ففى ظروف أسلوب الاتتاج الرأسمالى المتتطور ، لا يفهم أحد أين ينتهى الصدق وأين يبدأ الغش . ولكن هناك فرق بين ان تقف السلطة السياسية الى جانب الخادع أو الى جانب المخدوع ، وهذا الفرق سيكون دائماً كبيراً . اما نحن فانتا تقف بحزن الى جانب الفلاح الصغير ؛ وسنبذل جهدنا في نطاق الممكن ، لكنى نجعل قسمته أكثر احتمالاً ، لكنى نسهل عليه الانتقال الى التعاونية اذا ما اقدم على ذلك ، وحتى لكي نعطيه فرصة لأجل التفكير ، وهو في أرضه الصغيرة ، اذا كان لا يستطيع بعد ان يتخذ مثل هذا القرار . ونحن سنفعل ذلك لا لأننا نعتبر الفلاح الصغير الذى يعيش بعرق جبينه مصدر راسكنا لزيادة صفوينا وحسب ، بل ايضاً في مصلحة حزبنا

المباشرة . فبقدر ما يزداد عدد الفلاحين الذين نجتبهم تحولهم فعلا الى بروليتاريين وتمكن من اكتسابهم الى جانبنا بوصفهم فلاحين ، بقدر ما يتحقق الاقلاب الاجتماعى بمزيد من السرعة والسهولة . ولا داعى لنا الى انتظار هذا الاقلاب حتى تكشف في كل مكان عواقب تطور الاتساح الرأسمالى بأقصى اشكالها ، حتى يسقط آخر حرف صغير وآخر فلاح صغير ضحية الاتساح الرأسمالى الكبير . وان التضحيات المادية التى سيعتدين تحملها بهذا المعنى من الاموال العامة فى صالح الفلاحين ، قد تبدو من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالى ، أموالا مبددة هباء ، ولكنها ستكون توظيفا ممتازا للرأسمال لأنها ستتوفر مبالغ أكبر بعشر مرات ، أغلبها لظن ، عند الانفاق على التحرير الاجتماعى بمحمله . وبهذا المعنى نستطيع وبالتالي أن تكون ليبراليين جدا حيال الفلاحين . ولا مجال هنا للدخول في التفاصيل ، وتقدير اقتراحات محددة في هذا الاتجاه ، فهنا لا يمكن أن يتناول الكلام غير أعمى السمات ، غير السمات الأساسية .

وهكذا نقدم شر خدمة ، لا للحزب وحسب ، بل ايضا للفلاحين الصغار أنفسهم ، بوعود من شأنها ان توفر أقل ذريعة للتفكير بأننا نعتزم الحفاظ على الملكية الصغيرة المجزأة خلال مدة مديدة . فمن شأن هذا ان يسد مباشرة طريق التحرر أمام الفلاحين وان يهبط بالحزب الى مستوى العداء الصريح للسامية . ان واجب حزبنا هو ، بالعكس ، ان يوضح للفلاحين

دائما ، المرة تلو المرة ، ان وضعهم ميؤوس منه اطلاقا ما دامت تسود الرأسمالية ، وانه من المستحيل اطلاقا صيانة ملكيتهم المجزأة الصغيرة كما هي عليه ، وانه من المؤكد اطلاقا ان الاتساح الكبير الرأسمالي يسحق اقتصادهم الصغير الشائخ والعاجز كما يسحق القطار الحديدي عربة صغيرة يدوية . وبسلوكنا هذا السلوك ، سنعمل وفقا لاحتياج مجرى التطور الاقتصادي ، مع العلم ان هذا التطور سينظف أدمغة الفلاحين لأجل فهم أقوالنا .

ولكنى لا أستطيع أن أختتم هذه المسألة قبل أن أعرب عن اعتناعى بأن واضعى برنامج نات يتبذلون ، من حيث جوهر الامر ، نفس النظارات التى اتبناها أنا . وهم عاقلون الى حد انه لا يمكنهم ان لا يفهموا ان الارض الموجودة الآن بصورة ملكية مجزأة صغيرة انما سيتعين ان تنتقل هي أيضا الى الملكية العامة . وهم انفسهم يعترفون بأن الملكية الصغيرة المجزأة محكوم عليها بالزوال . كذلك تقرير المجلس الوطنى ، الذى قدمه لافارغ (١١) في مؤتمر نات ، يؤكد كلية هذا الرأى . وقد صدر بالألمانية في جريدة «Sozial-demokrat» البرلينية بتاريخ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) من السنة الجارية . بل ان التضاد نفسه في صيغ برنامج نات يبين ان واضعيه يقولون في الواقع غير ما كانوا يعتزمون قوله . فإذا لم يفهمهم الآخرون وطفقوا يسيئون استغلال آرائهم ، - كما حدث هذا فعلا - فالذنب ، بالطبع ، ذنبهم هم . وعلى كل حال ، ينبغي لهم أن يوضحا برنامجهم بمزيد من التفصيل ، وينبغي للمؤتمر الفرنسي التالى أن يعيد النظر فيه من الاساس .

لتنتقل الان الى الفلاحين المتوسطين . هنا نرى - بسبب قسمة الميراث بصورة رئيسية ، وكذلك بسبب الديوان ويقع الأرض الا ضئلارى - نماذج درجات متوسطة بين الفلاح الصغير والفلاح الكبير الذى احتفظ بقطعة أرضه السابقة كاملة بل وكبّرها . وحيث يعيش الفلاح المتوسط بين الفلاحين الصغار . لا يختلف عنهم ، من حيث مصالحه ونظراته ، أى اختلاف جوهرى ؟ ذلك انه لا بد لتجربته الخاصة ان تبين له كم من امثاله هبطوا الى مستوى الفلاحين الصغار . ولكن حيث يهتمون الفلاحون المتوسطون والكبار وحيث يتطلب تسخير الاستثمارة في كل مكان معونة الاجراء والاجيرات الزراعيين ، يختلف الحال تماما . يقينا انه ينبغي لحزب العمال ان يذود في المقام الاول عن مصالح العمال المأجورين أى الاجراء الزراعيين والاجيرات الزراعيات والعمال المياومين ؟ وبحكم هذا وحده ، لا يسعه ان يعطى الفلاحين أى وعود تفترض وجود عبودية العمال المأجورة في المستقبل . ولكنه ما دام الفلاحون الكبار والمتوسطون موجودين بصفتهم هذه ، فانهم لا يستطيعون الاستغناء عن العمال المأجورين . واذا كان من السخف من جانبنا ان ندعهم عند الفلاحين الصغار الأمل في وجودهم زمنا طويلا بوصفهم فلاحين صغارا ، فان وعد الفلاحين الكبار والمتوسطين بالشيء نفسه يتاخم الخيانة السافرة .

وهنا يوجد أيضا شبه بحرفيي المدينة . صحيح انهم تعرضوا للخراب أكثر مما تعرض الفلاحون ، الا أنه لا يزال يوجد بينهم

حرفيون يعمل عندهم الصناع الى جانب المتدربين ، او يقوم  
عندهم المتدربون بعمل الصناع . اما أولئك الحرفيون المعلمون  
الذين يريدون تخليد وضعهم ، فليذهبوا الى اعداء السامية حتى  
يقتعوا بأنهم هناك أيضا لا يلقون اي مساعدة . واما الباقيون  
فانهم يأتون علينا ، وقد أدركوا حتمية هلاك أسلوب انتاجهم ،  
ولكنهم يريدون استعدادهم لان يشاطروا في المستقبل المصير  
الذى يتنتظر جميع العمال الآخرين . وال الحال نفسه فيما يتعلق  
بال فلاحين الكبار والمتوسطين . ان أجراهم وأجراهم الزراعيين  
وعمالهم المياومين يهموننا ، بالطبع ، أكثر بكثير مما يهموننا .  
و اذا شاء هؤلاء الفلاحون أن يضمنوا لهم وجود استثماراتهم  
مستقبلًا ، فإنه لا يسعنا اطلاقا أن نعرض عليهم هذه الضمانة .  
ومكانهم آنذاك في صفوف اعداء السامية ، وبين أعضاء الاتحاد  
الفلاحي وما شابه من الاحزاب التي يطيب لها وخاصة ان تعدد  
بكل شيء وان لا تفني بأى وعد . نحن نعرف بالتأكيد هذه  
الحقيقة الاقتصادية القائلة انه لا بد للفرح المتوسط والكبير  
أيضا ان يهلك بلا مناص من جراء مزاحمة الاقتصاد الرأسمالي  
واتجاج الحبوب الرخيص ما وراء المحيط ، الامر الذي يدل عليه  
تعاظم الديون أكثر وتدھور استثماراتهم الممحوظ في كل  
مكان . ولا يسعنا ان نفعل أي شيء لوقف هذا التدهور ، عدا  
ان نوصي هنا ايضا بتوحيد استثماراتهم في تعاونيات يمكن فيها  
الاستغناء أكثر فأكثر عن استغلال العمل المأجور ، ويمكن  
تحويلها تدريجيا الى أقسام مسكونة من التعاونية الاتاجية

الكبرى الوطنية العامة متساوية في الحقوق والواجبات معسائر الأقسام . و اذا ما ادركه هؤلاء الفلاحون حتمية هلاك أسلوبهم الحالى للاتتاج واستخلصوا من ذلك الاستنتاجات الضرورية ، فانهم سيأتون اليانا ، وسيكونون من واجبنا ان نسهل كذلك قدر الامكان انتقالهم الى أسلوب الاتتاج الجديد . والا ترتب علينا أن ندعهم وشأنهم وان تتوجه الى عمالهم المأجورين الذين سنجده عندهم ، بالطبع ، العطف والتحبيب . أغلبظن اننا لن نلجأ هنا أيضا الى المصادره بالعنف ، ولكنه سيكون بواسعنا مع ذلك أن نأمل بأن يعيد التطور الاقتصادي حتى هذه الرؤوس المعاندة الى طريق العقل والصواب .

ان الامر بسيط تماما فيما يتعلق بالملكية الكبيرة للأرض فقط . فهنا نرى أمامنا مؤسسة رأسمالية غير مستورة أبدا ؟ وما دام الحال هكذا ، فلا يمكن أن تخامرنا اي شكوك . هنا نرى أمامنا جمهور البروليتاريين الريفيين ، ومهمتنا واضحة . فما ان يقبض حزبنا على زمام السلطة ، حتى يتغير عليه ان يصدر بكل بساطة أملاك كبار ملوك الاراضي كما يصدر املاك الصناعيين . اما مسألة ما اذا كانت هذه المصادر ستكون مرافقة بالتعويض أم لا ، فلن تتعلق بمعظمها علينا ، بل على الظروف التي نصل فيها الى الحكم ، وكذلك جزئيا على سلوك السادة كبار ملوك الاراضي أنفسهم . فنحن لا نعتبر ابدا ان التعويض غير مقبول مهما كانت الظروف . وقد اعرب لى ماركس - مارا و تكرارا -

عن رأيه ، وهو انه من الارخص لنا لو استطعنا ان نفدي انفسنا من كل هذه العصابة . ولكننا لن تتناول هذه النقطة هنا . ان العقارات الكبيرة المعادة على هذا النحو الى المجتمع سنجيلها ، لأجل التمتع بها تحت مراقبة المجتمع ، الى العمال الزراعيين المنتظمين في التعاوانيات والذين يحرثونها في الوقت الحاضر أيضا . اما بآى شروط سنجيلها ، فلا يمكن بعد أن نقول اي شيء واضح محدد بصددها . على كل حال ، اصبح تحويل الاقتصاد الرأسمالي الى اقتصاد عام اجتماعي جاهزا تماما هنا ، ومن الممكن اجراؤه دفعة واحدة ، تماما كما في مصنع السيد كروب أو السيد فون شتوم مثلا . وان مثال هذه التعاوانيات الزراعية سيقنع بمزايا الاستثمار الكبيرة التعاونية ، سواء آخر الفلاحين الصغار الذين قد يواصلون المقاومة أم أيضا ، اغلب الظن ، بعض كبار الفلاحين .

كتب بين ١٥ و ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٤

من رسالة كارل ماركس إلى يوسف فييدماير

في نيويورك

لندن في ٥ آذار (مارس) ١٨٥٢

... وفيما يخصنى ، ليس لى لا فضل اكتشاف وجود الطبقات فى المجتمع المعاصر ولا فضل اكتشاف النضال فيما بينها فقد سبقنى بوقت طويل مؤرخون برجوازيون سطوا التطور التاريخي لهذا النضال بين الطبقات ، واقتصاديون برجوازيون سطوا تركيب الطبقات الاقتصادي . وان الجديد الذى اعطيته يتلخص فى اقامة البرهان على ما يأتي : ١ - ان وجود الطبقات لا يقترن الا بمراحل تاريخية معينة من تطور الاتصال

النضال الطبقى يفضى بالضرورة الى ديكاتورية البروليتاريا ، ٢ - ان هذه الديكتاتورية نفسها لا تعنى غير الانتقال الى القضاء على كل الطبقات والى المجتمع الخالى من الطبقات

ان الحمقى الجحلاء ، من طراز هينتسين ، الذين لا ينكرون النضال الطبقى فحسب ، بل وحتى وجود الطبقات ذاته ،

لا يبرهون بذلك الا على انهم ، بالرغم من ولو لولتهم الضاربة  
المدعية بحب الانسان ، يعتبرون الظروف الاجتماعية التي ترتكز  
عليها سيطرة البرجوازية ، بمثابة النتاج الاخير ، او  
non plus ultra \* لل بتاريخ ، ويرهون على انهم ليسوا أكثر من  
خدم للبرجوازية .

---

\* الذروة ، او الحد الذي لا حد بعده - الناشر .

# من رسالة فريدريلك انجلس الى كارل كاوتسكي

في فيينا

لندن في أول شباط ( فبراير ) ١٨٨١

٢ - اذا كان اشتراكيو الكراسي يطلبون باصرار منا ، نحن الاشتراكيين البروليتاريين ، ان نحل لهم هذا اللغز : بأى طريقة سنتتمكن من القضاء على خطر فيض السكان المحتمل وعلى افلاس النظام الاجتماعي الجديد ، المرتبط بهذا الخطر ، فانه لا ينجم البتة من هذا انى ملزم بتنفيذ رغبتهم : ان تبديد جميع شكوك هؤلاء السادة بالنيابة عنهم ، أى شكوكهم التى نشأت عندهم بسبب حكمتهم الفاقحة المشوشة ، أو مثلا ، الاكتفاء على الأقل بدمض كل ذلك اللغو السخيف الذى كدسه شيفله وحده في كثرة من المجلدات السميكة ، سيكون ، حسبما اعتقد ، مجرد تضييع للوقت . وان مجرد تصحيح الاستشهادات غير الصحيحة من « رأس المال » التى يوردها هؤلاء السادة ، واضعينها ضمن قوسين صغيرين ، من شأنه ان يشكل ، على

الارجح ، مجلدا كاملا . فليتعلموا في البدء القراءة والاستنساخ  
قبل ان يطالبوا بالاجوبة عن أسئلتهم .

وفضلا عن ذلك ، انا لا اعتبر البنة هذه المسألة من مسائل  
الساعة في ظرف نرى فيه الاتاج الاميركي بالجملة الذي ظهر  
للتو والزراعة الكبيرة الحقيقة يهددان حقا وفعلا بخنقنا بسیل  
جارف من وسائل العيش التي ينتجانها ؟ عشية انقلاب لا بد له  
ان يؤودي ، في عداد ما سيؤودي اليه من عواقب ، الى استيطان  
الكرة الارضية ، - ان ما تكتبه عن هذا في ص ص ١٦٩-١٧٠  
يلمس هذه المسألة بسطحية مفرطة ، - عشية انقلاب سيتطلب  
بالضرورة في أوروبا أيضا نمو عدد السكان نموا كبيرا ...

... ان الامكانيه المجردة مثل هذا النمو في عدد البشر ، التي  
تستتبع ضرورة وضع حد لهذا النمو ، قائمة بالطبع . ولكن  
اذا ما اضطر المجتمع الشيوعي يوما الى ضبط انتاج الناس مثلما  
يضبط في ذلك الحين انتاج الاشياء ، فانه هو بالذات ووحده  
بالذات سيتمكن من القيام بذلك دون مصاعب . فان التوصل  
بصورة منهاجية في مثل هذا المجتمع الى نتيجة كالتي حصلت  
الآن في فرنسا والنمسا السفلی في سياق تطور عفوی ، غير  
مخطط ، يبدو لى امرا غير فائق الصعوبة بالقدر المظنون . على  
كل حال ، سيفصل الناس أنفسهم في المجتمع الشيوعي فيما اذا  
كان يجدر اتخاذ اجراءات ما لهذا الغرض ، ومتى وكيف ، وأى

اجراءات على وجه الدقة . وانا لا اعتبر نفسي مدعوا الى اقتراح  
شيء ما عليهم أو الى اعطائهم نصائح مناسبة فان هؤلاء الناس  
لن يكونوا ، على كل حال ، أكثر غباوة مني ومنك .

من رسالة فريدريلك انجلس الى فيليب فان باتن

في نيويورك

لندن في ١٨ نيسان ( ابريل ) ١٨٨٣

لقد تبيننا ماركس وانا منذ ١٨٤٥ الرأى القائل ان اضمحلال التنظيم السياسي المسمى بالدولة اضمحلا تدريجيا وبالتألي زواله سيكون احدى النتائج الاخيرة للثورة البروليتارية العتيدة. فان تأمين الخضوع الاقتصادي من قبل الأغلبية الكادحة للاقلية الميسورة ، بواسطة القوة المسلحة ، كان على الدوام الهدف الرئيسي من هذا التنظيم . ومع زوال الاقلية الميسورة ، تزول كذلك الحاجة الى قوة القسر المسلحة ، الى سلطة الدولة . وفي الوقت نفسه ، اعتبرنا على الدوام انه لا يتحقق هذا الهدف وغيره من أهداف الثورة الاشتراكية العتيدة أهم بكثير ، يتبع على طبقة البروليتاريا ان تستولي قبل كل شيء على سلطة الدولة السياسية المنظمة وان تقم بواسطتها مقاومة طبقة الرأسماليين وتنظم المجتمع تنظيما جديدا . وهذا ما ورد في «البيان الشيوعي» المكتوب في عام ١٨٤٧ ، الفصل الثاني ، القسم الاخير .

من رسالة فريدريك انجلس الى اوتو بونيفل

في برسلاف \*

فولكستون بجوار دوفر  
في ٢١ آب (اغسطس) ١٨٩٠

... لا أستطيع الجواب عن استئنافك الا بایجاز وبالخطوط  
الكبرى ، والا فان الجواب عن السؤال الاول يتطلب مني كتابة  
بحث كامل .

١ - ان ما يسمى «المجتمع الاشتراكي» ليس، حسبما اعتقد،  
شيئاً ما اعطى مرة واحدة والى الابد ، بل ينبغي اعتباره ، مثله  
مثل كل نظام اجتماعي آخر ، قابلاً للتغيرات وتحولات دائمة . ان  
ميزته الفاصلة عن النظام الحالى تقوم بالطبع في تنظيم الاتتاج على  
أساس الملكية العامة لأمة واحدة في البدء لجميع وسائل الاتتاج .  
وانا لا أرى أى مصاعب على الاطلاق تعترض سبيل تحقيق هذا  
الانقلاب غداً بالذات ، اذ أن المقصود تحقيقه تدريجياً . اما أن  
عمالنا قادرون على هذا فتشتبه جمعياتهم العديدة للاتتاج

---

\* واسمها حالياً: فروتسلاف . الناشر .

والاستهلاك التي تدار حسنا مثل الشركات المساهمة  
البرجوازية ، بل بصورة أكثر استقامة بكثير ، حيث لم يقوها  
البوليس قصدا وعمدا . ولا يسعني أن أفهم كيف يمكنك  
الحديث عن جهل الجماهير في ألمانيا بعد البرهان الساطع الذي  
قدمه عمالنا على نضجهم السياسي في غمرة النضال المظفر ضد  
القانون بشأن الاشتراكيين (١٢) . وانى أرى الغطرسة العلمية  
المزعومة عند من يسمون بال المتعلمين عقبة جدية أكبر بكثير .  
يقينا انه ليس لدينا بعد العدد الكافي من التكنيكيين  
والمهندسين الزراعيين والمهندسين والكيماويين والمعماريين ،  
الخ . ولكن بمقدورنا في اسوأ الاحتمالات ان نشتريهم من  
أجلنا كما يفعل الرأسماليون ؛ واذا ما عوقب بعض الخونة –  
الذين سيظهرون من كل بد في هذا المجتمع – العقاب اللازم  
عبرة لغيرهم ، فانهم سيدركون ان من مصلحتهم بالذات ان  
يكفوا عن سرقتنا . ولكن باستثناء هؤلاء الاختصاصيين الذين  
أصنف أيضا معلمي المدارس في عدادهم ، نستطيع تماما اذ  
نستغنى عن « المتعلمين » الباقيين ؛ وعلى سبيل المثال أذكر أن  
تدفق الأدباء والطلاب القوى الحالى على الحزب مقررون بشتى  
الاضرار اذا لم نبق هؤلاء السادة ضمن الاطارات الازمة .

واذا توفرت القيادة التكنيكية الازمة ، يمكن بدون جهد  
تأجير لا تيفونديات اليونكر في شرقى نهر الألب من العمال  
المياومين والأجراء الزراعيين الحاليين ، ويمكن استثمارها حسب  
المبادئ الجماعية . اما اذا حدثت فى هذه الحال تجاوزات ما ،

فإن المسؤولين عنها هم السادة اليونكر الذين ، رغم كل التشريع المدرسي القائم ، دفعوا الناس إلى هذا الحد من التوحش .

والعقبة الكبرى سيكونها الفلاحون الصغار وأولئك المتعلمون اللجوجون الفائقون الذين يتظاهرون بأنهم يعرفون كل شيء بقدر ما يدركون هذه المسألة أقل .

وهكذا متى توفر العدد الكافى من الاتباع بين الجماهير ، سيكون من الممكن تحويل الصناعة الكبيرة والزراعة الكبيرة من طراز الالاتيفونديات بسرعة كبيرة إلى ملكية عامة ، لأن السلطة السياسية ستكون في أيدينا . وأثر هذا يأتى الباقي بدرجات متفاوتة من السرعة أو البطء . أما في ميدان الاتصال الكبير ، فأننا سنكون أسياد الوضع .

أنت تتحدث عن فقدان الأدراك المناسب . إن هذا واقع ، ولكنه من جانب المتعلمين المتحدررين من أوساط النبلاء والبرجوازيين ، والذين لا يتصورون حتى أى قدر كبير من الأشياء لا يزال يترب عليهم أن يتعلموها من العمال ...

فَلَادِيْكِير لِينِن



# كارل ماركس

## ( مقتطف )

### الاشتراكية

ان ماركس يخلص الى ان المجتمع الرأسمالي سينتحول  
حتما الى مجتمع اشتراكي ، وهو يستخلص ذلك استخلاصا  
اما ، وعلى وجه الحصر ، من القانون الاقتصادي لحركة  
المجتمع الحديث . ان جعل العمل اجتماعيا ، ان هذه العملية  
التي تقدم بسرعة متزايدة أبدا وبالوف الأشكال ، والتي  
ظهرت بوجه خاص ، خلال نصف القرن الذي اقضى على وفاة  
ماركس ، في توسيع الصناعة الكبيرة ، والكارتيلات وال Sindikats  
والتروستات الرأسمالية ، وفي التطور الأسطوري لنسب  
الرأسمال المالي وقوته ، ذلك هو الأساس المادي الرئيسي لمجيء  
الاشتراكية الذي لا مناص منه . ان المحرك الفكري والمعنوی ،  
العامل المادي لهذا التحول ، إنما هو البروليتاريا التي تشقها  
الرأسمالية نفسها . ان نضال البروليتاريا ضد البرجوازية ،  
الذى يتخد اشكالا مختلفة ، ومحتوى يعنى باستمرار ، يصبح ،

حتما ، نضالا سياسيا يرمي الى استيلاء البروليتاريا على الحكم السياسي ( « ديكاتورية البروليتاريا » ) . ولا بد لعملية جعل الاتاج اجتماعيا من ان يجعل وسائل الاتاج ملكية اجتماعية ، وان تؤدي الى « انتزاع الملكية من معتصبيها » . ان التزايد الضخم في انتاجية العمل ، وانتقاد يوم العمل ، واحتلال العمل التعاوني المتقن محل بقايا الاتاج الصغير البدائي المباغر ، وعلى انفاصه ، تلك هي النتائج المباشرة لهذا التحول . ان الرأسمالية تقطع نهائيا الروابط التي تصل الزراعة بالصناعة ولكنها ، في الوقت نفسه ، تهييء بتطورها الأكثر تقدما ، العناصر الجديدة لهذا الترابط ، وتهيء اتحاد الصناعة بالزراعة على أساس تطبيق العلم تطبيقا واعيا ، وعلى أساس تنسيق العمل التعاوني ، وتوزيع جديد للسكان ( واضعة حدا لعزلة الريف عن العالم ، وما يعانيه من اهمال وتوحش ، وكذلك ، اتكدوس عدد ضخم من السكان في المدن الكبيرة على نحو غير طبيعي ) . ان الأشكال العليا للرأسمالية الحديثة تهييء شكلًا جديدا للعائلة وشروطًا جديدة للمرأة ، ولتربيه الأجيال الناشئة فان عمل النساء والأولاد ، واحتلال العائلة البطريركية بسبب النظام الرأسمالي يأخذان ، حتما ، في المجتمع الحديث ، أكثر الأشكال فظاعة وأشدها تدميرا وتنفيرا . ومع ذلك « فالصناعة الكبيرة ، باعطائها النساء والأحداث والأولاد من الجنسين دورا حاسما في عملية الاتاج المنظمة اجتماعيا خارج النطاق العالمي ، تخلق أساسا اقتصاديا لشكل أعلى من أشكال العائلة والعلاقات

بين الجنسين . ومن الخرق طبعا ان يعتبر بمثابة شيء مطلق سواء الشكل الجرمانى المسيحي للعائلة أم الأشكال القديمة الرومانية واليونانية والشرقية التى تؤلف ، من جهة أخرى ، سلسلة واحدة من التطورات التاريخية المتعاقبة . ومن البداهى أيضا ان تركيب الهيئة العمالية المختلطة ، عن طريق اجتماع أفراد من الجنسين ، ومن مختلف الأعمار — مع كونه فى شكله الرأسمالى العفوى الفظ ، حيث العامل موجود من أجل عملية الاتاج وليس عملية الاتاج موجودة من أجل العامل ، يؤلف ينبوعا موبوءا للافساد والاستعباد ، — ان هذا التركيب يجب ان يتحول ، بالعكس ، في ظروف مؤاتية ، الى ينبوع للتطور الانساني » ( « رأس المال » ، المجلد الأول ، نهاية الفصل الثالث عشر ) . ان نظام المصنع يبين لنا « بذور التربية فى المستقبل »، هذه التربية التى ستوحد العمل المنتج لجميع الأولاد فوق سن معينة ، مع التعليم ، والرياضة ، وذلك ليس فقط بمثابة طريقة تهدف الى زيادة الاتاج الاجتماعى ، بل أيضا بمثابة الطريقة الوحيدة الفريدة لاتاج رجال متطورين من كل النواحي » ( المصدر نفسه ) . وعلى الأساس التاريخي تقسم اشتراكية ماركس قضيتى القومية والدولة ، لا لتفسير الماضى وحسب ، بل لتحديد التنبؤات بجرأة ، وللقيام بعمل مقدم فى سبيل تحقيقها . ان الأمم هى النتاج والشكل الحتميان للمرحلة البرجوازية من التطور الاجتماعى . ان الطبقة العاملة لم تستطع أن تقوى نفسها وتتضخم وت تكون الا

« بتشكيل نفسها ضمن الحدود القومية » ، دون أن تكون « قومية » ( « وان لم يكن اطلاقاً بالمعنى البرجوازي لهذه الكلمة » ) . والحال ، ان تطور الرأسمالية لا ينفك يحطم الحدود القومية ويهدم العزلة القومية ويحل التناحرات الطبقية محل التناحرات القومية . ولهذا يكون من الصحيح تماماً « ان ليس للعمال وطن » في البلدان الرأسمالية المتطرفة ، وان « توحيد جهود » العمال ، في البلدان المتقدمة على الأقل ، « هو أحد الشروط الأولية لتحرير البروليتاريا » ( « البيان الشيوعي » ) . أما الدولة ، هذا العنف المنظم ، فقد ظهرت ظهوراً حتمياً عند درجة معينة من تطور المجتمع ، حينما أصبح المجتمع منقسم إلى طبقات لا يمكن التوفيق بينها ، ولم يعد في طوقيه أن يعيش بدون « سلطة » موضوعة ، كما يزعم ، فوق المجتمع ومفصولة عنه إلى حد ما . وهذه الدولة ، التي ولدت في قلب التناحرات الطبقية ، تصبح « دولة الطبقة الأقوى » ، الطبقة المسيطرة اقتصادياً ، والتي تغدو أيضاً ، بفضل الدولة ، الطبقة المسيطرة سياسياً ، وهكذا تكتسب وسائل جديدة لاخضاع الطبقة المظلومة واستثمارها وعلى هذا النحو كانت الدولة القديمة ، قبل كل شيء ، دولة مالكي العبيد ، لاخضاع العبيد ، كما أن الدولة الاقطاعية كانت جهاز النبلاء لاخضاع الفلاحين الاقنان ، وكما أن الدولة التمثيلية الحديثة هي اداة استثمار الرأسماليين للعمال المأجورين » ( انجلس في كتاب « أصل العائلة والملكية

الخاصة والدولة » حيث عرض وجهات نظره ووجهات نظر ماركس ) . وحتى الشكل الأوفر حرية والأكثر تقدماً للدولة البرجوازية ، ونعني به الجمهورية الديموقراطية ، لا يلغى أبداً هذا الواقع ، بل يعدل شكله فقط ( ارتباط الحكومة بالبورصة ، رشوة الموظفين والصحافة على نحو مباشر وغير مباشر ، الخ . ) . ان الاشتراكية ، اذ تقود الى الغاء الطبقات ، تقود ، وبالتالي ، الى الغاء الدولة . « ان أول عمل ثبت به الدولة فعلاً انها تمثل المجتمع بأسره — أي الاستيلاء على وسائل الاتصال في صالح المجتمع بأسره — هو في الوقت نفسه آخر عمل خاص بها بوصفها دولة . أن تدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية يصبح نافلاً في ميدان بعد آخر ثم يتلاشى من تلقاء نفسه . ومحل حكم الأشخاص تحل ادارة الأشياء وقيادة عملية الاتصال . ان الدولة لا « تلغى » ، انها « تضمحل » ( انجلس ، « ضد دوهرينج » ) . « ان المجتمع الذي سينظم الاتصال على أساس المشاركة الحرة المتساوية بين المنتجين ، سيعيد كل آلة الدولة ، الى المكان اللائق بها : الى متحف الآثار ، الى جانب المغزل اليدوى والفأس البرونزية » ( انجلس ، « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ) .

وأخيراً ، من الأهمية بمكان أن نشير ، في معرض موقف اشتراكية ماركس من الفلاح الصغير الذي سيقى موجوداً

أيضاً في مرحلة انتزاع الملكية من معتصبيها ، إلى هذا البيان من أنجلس الذي يعبر عن رأى ماركس : « عندما تصبح سلطة الدولة في أيدينا ، لن يكون بالامكان أن يخطر ببالنا أن ننتزع ملكية الفلاحين الصغار بالعنف ( بتعويض أو بغير تعويض ، سيان ) مثلما سنكون مضطرين لأن نفعل بالنسبة لكتار الملاكين العقاريين . إن مهمتنا تجاه الفلاح الصغير ستكون ، قبل كل شيء ، توجيه اتجاهه الخاص وملكيته الخاصة في السبيل التعاوني ، لا بواسطة العنف ، بل عن طريق المثل وتقديم مساعدة المجتمع لهذا الغرض . ومن المؤكد أن سيكون لدينا ما يكفي من الوسائل لاقناع الفلاح بجميع المزايا التي يتسم بها هذا التحول ، والتي لا بد من توضيحها له منذ الآن » ( انجلس ، « مسألة الفلاحين في فرنسا والمانيا » . طبع اليكسيفا ، صفحة ١٧ . الترجمة الروسية باغلاط . النص الأصلي في جريدة « Neue Zeit » .

كتب في تموز - تشرين الثاني  
( يوليو - نوفمبر ) ١٩١٤

# خلاصة المناقشة حول حق الأمم في تقرير مصيرها ( مقتطف )

## ١ - الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها

لقد سبق لنا وأكّدنا أن الدول عن تحقيق حق الأمم في تقرير مصيرها في ظل الاشتراكية إنما يعني خيانة الاشتراكية . فردو علينا قائلين : « إن حق حرية تقرير المصير غير قابل للتحقيق في المجتمع الاشتراكي ». إن الخلاف جوهري . فأين مصدره ؟

يرد علينا معارضونا قائلين : « نحن نعلم أن الاشتراكية ستقضى على الاضطهاد القومي لأنها تقضى على المصالح الطبقية التي تقود إلى هذا الاضطهاد ... ». ولكن ما شأن هذه المحاكمة هنا حول الشروط الاقتصادية للقضاء على الاضطهاد القومي ، التي يعرفها الجميع منذ زمن بعيد والتي لا جدال حولها ، حين تتناول المناقشة أحد أشكال الاضطهاد السياسي ، ونعني

به الحفاظ بالعنف على أمة ضمن حدود دولة أمة أخرى ؟ ان تلك مجرد محاولة للتهرب من القضايا السياسية ! كذلك المحاكمات التالية تقوى اقتناعنا بصحة تقديرنا هذا ، اذ يقول الرفاق البولونيون :

« ليس ثمة أى سبب يدعونا الى الافتراض بأن الأمة ستتسنم في المجتمع الاشتراكي بطابع وحدة اقتصادية وسياسية . فمن المحتمل تماماً ألا تتسم بغير طابع وحدة ثقافية ولغوية ، نظراً لأن التقسيم الإقليمي لحلقة اشتراكية ثقافية ، هذا اذا وجد هذا التقسيم لا يمكن أن يتم الا وفقاً لحاجات الانتاج ؛ وطبعاً ان حل قضية هذا التقسيم لن يقع على عاتق امم منعزلة ، كل بمفردها ، وتتمتع كل منها بكامل سلطتها ( كما يتطلب « حق الامم في تقرير مصيرها بنفسها » ) ، بل على عاتق جميع المواطنين ذوى العلاقة الذين يقررون بصورة مشتركة ... » .

ان هذه الحجة الأخيرة حول التقرير المشترك بدلاً من تقرير الأمم مصيرها بنفسها قد أعجبت رفاقنا البولونيين الى حد أنهم كرروها ثلاثة مرات في موضوعاتهم ! ولكن التكرار لا يحول هذه الحجة الاكتوبرية (١٣) والرجعية الى حجة اشتراكية - ديموقراطية . لأن جميع الرجعيين وجميع البرجوازيين يمنحون القوميات التي يبيرونها بالعنف ضمن حدود دولة معينة ، الحق في « تقرير » مصيرها « بصورة مشتركة » في برلمان مشترك ، واحد . بل ان غليوم الثاني (١٤) نفسه يمنح البلجيكيين الحق في أن « يقرروا بصورة مشتركة » في البرلمان الألماني المشترك ، مصائر الامبراطورية الألمانية .

أما النقطة موضوع الخلاف وهي النقطة الوحيدة التي يجب مناقشتها – أى حق الانفصال – فان معارضينا يحاولون التهرب من بحثها . فيا له من موقف يبعث على الفضحك لو لم يكن مؤسفا جدا !

لقد قلنا في الموضعية الأولى أن تحرير الأمم المضطهدة المظلومة يفترض في الميدان السياسي تحويلا مزدوجا : أولا ، المساواة التامة في الحقوق بين الأمم ، وهذا أمر لا جدال فيه ، ولا يتعلق الا بما يجري في داخل الدولة ؛ وثانيا ، حرية الانفصال السياسي ، وهذا أمر يتعلق بتعيين حدود الدولة . وهذا الأمر وحده هو موضوع المناقشة . وحوله

بالضبط يلزم معارضونا جانب الصمت . فهم لا يريدون التفكير لا بحدود الدولة حتى ولا بالدولة ، وعلى وجه العموم . و موقفهم هذا ضرب من « الاقتصادية الامبرialisية » أشبه « بالاقتصادية » (١٥) القديمة في مرحلة ١٨٩٤ – ١٩٠٢ ، وكانت تحاكם على الوجه التالي : لقد انتصرت الرأسمالية ، ولهذا لا جدوى من طرح المسائل السياسية . لقد انتصرت الامبرialisية ، ولهذا لا جدوى من طرح المسائل السياسية ! ان هذه النظرية الاصいاسية تناهى الماركسيّة في الأساس .

كتب ماركس في « نقد برنامنج غوتا » يقول : « بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي ، تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولا ثوريا الى المجتمع الشيوعي .

ويناسبها مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا ». وحتى الآن ، كانت هذه الحقيقة أمرا لا مرية فيه بنظر الاشتراكيين ؟ والحال ، تتطوى هذه الحقيقة على الاعتراف بالدولة حتى فترة انتقال الاشتراكية الظاهرة إلى الشيوعية الكاملة . ومعلوم ما قاله انجلس عن اضمحلال الدولة وزوالها . وقد أشرنا عمدا في موضوعتنا الأولى إلى أن الديموقراطية شكل من أشكال الدولة يزول هو أيضا مع زوال الدولة . وما دام معارضون لا يستعيضون عن الماركسية بوجهة نظر جديدة ، « منافية للدولة » ، فإن جميع محاكماتهم تظل نسيجا من الأضاليل والأخطاء .

فهم ، بدلا من أن يبحثوا في الدولة ( وبالتالي في تعين حدودها ! ) ، نراهم يتحدثون عن « حلقة ثقافية اشتراكية » . أى أنهم يختارون عمدا تعبيرا غامضا يتهربون به من بحث جميع المسائل المتعلقة بالدولة ! وإذا نحن أمام ثرثرة تبعث على الضحك والسخرية : فإذا لم تكن ثمة دولة ، فمن البدئي ألا توضع قضية حدودها . وهكذا يغدو كل البرنامج السياسي الديموقراطي أمرا لا حاجة إليه . ومتى « زالت » الدولة ، فلن يبقى ثمة جمهورية أيضا .

في الموضعية الخامسة ( ملاحظة ) ، أشرنا إلى مقالات لشوفيني الألماني لينش ؟ وفي هذه المقالات استشهد لينش

بفقرة طريفة من مؤلف أنجلس : « البو والراين ». فقد كتب أنجلس ، فيما كتب ، ان حدود « الأمم الأوروبية الكبيرة القابلة للحياة » كانت تتبع أكثر فأكثر ، خلال التطور التاريخي الذي ابتلع عدة أمم صغيرة غير قابلة للحياة ، وفقا « لغة » السكان و « عواطف »هم ، وهذه الحدود ، أسمها أنجلس الحدود الطبيعية ». لقد جرى ذلك في مرحلة الرأسمالية الصاعدة التقدمية ، في أوروبا ، نحو سنوات ١٨٤٨ - ١٨٧١ . أما الآن ، فان الرأسمالية الامبرialisية ، الرجعية ، تحطم أكثر فأكثر هذه الحدود التي تعيينت بصورة ديموقراطية . وتشهد كل الدلائل على أن الامبرialisية ستترك للاشراكية التي ستخلفها حدودا أقل ديموقراطية ، وجملة من الالحاقات في أوروبا وفيسائر أنحاء العالم . فما العمل ؟ هل تتخلى الاشتراكية الظافرة عن تعيين حدود الدولة على نحو ديموقراطي ، اذ تعيّد الديمقراطية الكاملة وتطبقها إلى النهاية ؟ هل ترفضأخذ « عواطف » السكان بعين الاعتبار ؟ يكفي أن نطرح هذين السؤالين لكي نرى بوضوح أن زملاءنا البولونيين ينزلقون من الماركسية إلى « الاقتصادية الامبرialisية » .

فان « الاقتصاديين » القدماء ، الذين كانوا يشوهون الماركسية ويحرفوها ، كانوا يقولون للعمال ان ما يهم الماركسيين ، انما هو العنصر « الاقتصادي » « فقط » . أما

«الاقتصاديون» الجدد فانهم اما يفكرون بأن الدولة الديموقراطية التي ستتبثق عن الاشتراكية الظافرة ستكون بلا حدود (أشبه بضرب من «مركب احساسات» بلا مادة) واما يفكرون بأن هذه الحدود ستتعين وفقا لحاجات الاتاج «فقط». غير أن هذه الحدود ستتعين، بالفعل، على وجه ديمقراطي، أي وفقا لارادة السكان و«عواطفهم». ولكن الرأسمالية تجاهه هذه العواطف بالعنف، فتخلق بالتالي مصاعب جديدة بوجه التقارب بين الأمم، في حين أن الاشتراكية، اذ تنظم الاتاج دون اضطهاد طبقي، وتؤمن الرفاهية لجميع أفراد الدولة، انما تفسح بالتالي المجال حرا أمام «عواطف» السكان، وبذلك تسهل وتعجل، الى حد هائل، تقارب الأمم واندماجها.

ولكى يرتاح القارئ قليلا من «الاقتصادية» الخرقاء، الثقيلة الوطأة، نورد محاكمة كاتب اشتراكي، لا علاقه له بمناقشتنا. هذا الكاتب هو أوتو باور، وهو أيضا له «فقرته الصغيرة»، «استقلال الثقافة القومية الذاتي» (١٦)؛ انه يحاكم جيدا جدا فى جملة من القضايا الأساسية. ففى الفقرة التاسعة والعشرين من كتابه «المسئلة القومية والاشراكية - الديموقراطية»، مثلا، أشار بصواب لا مزيد عليه الى تمويه السياسة الامبرialisية بقناع من

الإيديولوجية القومية . وفي الفقرة الثالثين : « الاشتراكية ومبدأ القومية » ، جاء قوله :

« ان المشاعرة الاشتراكية لن تستطيع أبدا أن تضم الى صفوفها بالقوة قوميات بكليتها . تصوروا جماهير شعبية ، تتمتع بجميع مفانم الثقافة القومية ، وتسهم بقسط نشيط كامل في التشريع والحكم ، وأخيرا تملك الأسلحة ؟ فهل يمكن اخضاع قوميات كهذه بالقوة لسيطرة تنظيم اجتماعي غريب ؟ ان كل سلطة سياسية ترتكز على قوة السلاح . ولا يزال الجيش الشعبي الحالى حتى الان ، بفضل مهارة التنظيم ، أداة في يد شخص معين ، أو أسرة معينة ، أو طبقة معينة ، شأنه شأن فرق الفرسان والمرتزقة في الماضي . أما جيش المشاعرة الديموقراتية في المجتمع الاشتراكي . فإنه لا يمثل غير الشعب المسلح ، لأنّه يتّألف من أناس ذوى ثقافة عالية ، ويعملون بملء خاطرهم في المشاغل الاجتماعية ويسيّمون بقسط كامل في جميع ميادين حياة الدولة . ففي هذه الاحوال ، تزول كل امكانية لقيام سيطرة قومية أخرى » .

هذا صحيح . ففي ظل الرأسمالية ، يستحيل القضاء على الاضطهاد القومي (والاضطهاد السياسي ، بعامة) . ولهذا كان من الضروري القضاء على الطبقات ، أي اقامة الاشتراكية . ولكن الاشتراكية ، اذ ترتكز على الاقتصاد ، لا تقتصر اطلاقا على الاقتصاد ؟ فلأجل القضاء على الاضطهاد القومي ، لا بد من قاعدة ، وهذه القاعدة هي الاتّاج الاشتراكي ؛ الا أنه لا بد أيضا من أن يقوم على هذه القاعدة تنظيم ديموقратي للدولة ، وجيش ديموقратي ، الخ .. ان البروليتاريا ، اذ تحول الرأسمالية الى اشتراكية ، تخلق امكانية القضاء على الاضطهاد القومي قضاء تاما . ولن تصبح هذه

الامكانية حقيقة واقعة الا بشرط « واحد » ، و « واحد

فقط ! » ، هو اقامة الديموقراطية على نحو تام في جميع الميادين ، بما في ذلك تعين حدود الدولة وفقا « لعواطف » السكان ، بما في ذلك حرية الانفصال التامة . وعلى هذا الأساس ، يقضى عمليا واطلاقا على كل الاحتكاكات القومية ، وعلى بوادر الحذر القومي ، ويتم التقارب والاندماج بين الأمم بتسارع ، مما يؤدي في آخر المطاف إلى اضمحلال الدولة وزوالها . تلك هي النظرية الماركسية التي أخطأ زملاؤنا البولونيون في الابتعاد عنها .

كتب في تموز  
١٩١٦ ( يوليو )

## الدولة والثورة ( مقتطف )

### الفصل الخامس

#### الاسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة

ان الشرح الأكثر تفصيلاً لهذه المسألة هو الشرح الذي أعطاه ماركس في مبحثه « بقد برنامج غوتا » ( رسالة إلى براكه مؤرخة في ٥ من أيار ( مايو ) سنة ١٨٧٥ ، لم تنشر إلا في سنة ١٨٩١ في « Neue Zeit » ١ ، ٩ وصدرت بالروسية في طبعة على حدة ) . ان القسم الجدلی في هذا البحث الرائع ، والذي يتلخص في انتقاد الالاسالية قد أبقى في الظل ، ان أمكن القول ، قسمه الايجابي ونعني تحليل الصلة بين تطور الشيوعية واضمحلال الدولة .

#### ١ - وضع ماركس للمسألة

اذا قورنت الرسالة التي وجهها ماركس الى براكه في ٥ من أيار ( مايو ) سنة ١٨٧٥ مقارنة سطحية بالرسالة التي

وجهها أنجلس الى بيل في ٢٨ من آذار ( مارس ) سنة ١٨٧٥ واثنى بحثتها أعلاه ، فقد يبدو أن ماركس « نصير للدولة » أشد بكثير من أنجلس وأذ الفرق بين نظرات الكاتبين الى الدولة كبير جدا .

يطلب أنجلس من بيل أن ترك الثرثرة عن الدولة بصورة باتة وأن تشطب بصورة نهائية من البرنامج الكلمة الدولة ويستعاض عنها بكلمة « مشاعة » ، حتى أن أنجلس يعلن أن الكومونية كفت عن أن تكون الدولة بمعنى الكلمة الخاص . في حين أن ماركس يتحدث حتى عن « نظام الدولة الم قبل في المجتمع الشيوعي » ، أى أنه يبدو كأنه يعترف بضرورة الدولة حتى في الشيوعية .

ولكن مثل هذه النظرة تكون غير صحيحة من أساسها . فامعان النظر يظهر أن نظرات ماركس وأنجلس بشأن الدولة وأضمحلالها متتفقة تماما وأن عبارة ماركس المذكورة تتعلق بالضبط بنظام الدولة المضحلة .

و واضح أنه لا يمكن أن يدور الحديث بحال عن تحديد ساعة « الاضمحلال » المقبل ، لا سيما وهو حتما عبارة عن سير طويل . إن الفرق الظاهري بين ماركس وأنجلس ناشيء عن الفرق بين المواقف التي تناولاها والمهام التي أرادا حلها . فال مهمة التي وضعها أنجلس نصب عينيه هي أن يبرهن لبيل بحلاه ووضوح وبالخط العريض كل بطلان الأوهام ( التي

يؤمن بها لأسال لحد كبير ) الشائعة بقصد الدولة . ولم يتناول ماركس هذه المسألة إلا في سياق الحديث ، موجها اتباهه لموضوع آخر : تطور المجتمع الشيوعي .

ان نظرية ماركس بأكملها تتلخص في كونه يطبق على الرأسمالية الحديثة نظرية التطور بشكلها الأتم والأكمل والمنسجم والغنى المضبون . وطبعاً اذن أن تطرح أمام ماركس مسألة تطبيق هذه النظرية كذلك على انهيار الرأسمالية المقبل وعلى التطور المقبل للشيوعية المقبلة .

وعلى أساس أية وقائع يمكن طرح مسألة التطور المقبل للشيوعية المقبلة ؟

على أساس واقع ان الشيوعية تشاء عن الرأسمالية وتتطور تاريخياً من الرأسمالية وانها نتيجة  فعل قوة اجتماعية أو لدتها الرأسمالية . لا يرى المرء عند ماركس حتى ولا ظل محاولة لنسج الأحلام ولبذل الجهد دون طائل لمعرفة ما لا يمكن معرفته . فماركس يطرح مسألة الشيوعية كما يطرح عالم الطبيعيات مسألة تطور شكل جديد ، لنقل مثلاً ، تطور شكل من الأشكال البيولوجية بعد أن عرف مصدره واتضح الاتجاه الذي يسلكه تطوره .

يبدأ ماركس قبل كل شيء بنبذ التشويش الذي يدخله برنامج غوتا في مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع .

وقد كتب :

« ... إن المجتمع الحالى إنما هو المجتمع الرأسمالى القائم فى جميع البلدان المتقدمة وقد تظهر إلى هذا الحد أو ذاك من عناصر القرون الوسطى وعذلته إلى هذا الحد أو ذاك خصائص التطور التاريخي فى كل بلد من البلدان وتطور إلى هذا الحد أو ذاك . أما « الدولة الحالية » ، فانها ، على العكس تتغير مع تغير الحدود . فهى فى الامبراطورية البروسية الألمانية غيرها فى سويسرا ، وهى فى انجلترا غيرها فى الولايات المتحدة . « فالدولة الحالية » اذن مجرد وهم من الأوهام .

ومع ذلك ، فان مختلف الدول فى مختلف البلدان المتقدمة تتصف جميعها بطابع مشترك ، رغم تنوع أشكالها وهو أنها تقوم فى أرض المجتمع البرجوازى الحديث مع فارق واحد هو أن درجة تطور هذا المجتمع من الناحية الرأسمالية تختلف فى بلد عنها فى بلد آخر . ولذا فانها تشترك ببعض الصفات الجوهرية . وبهذا المعنى يمكن الحديث عن « الدولة الحالية » خلافاً للمستقبل ، حيث يزول المجتمع البرجوازى الذى تنبثق منه الآن .

ثم يوضع السؤال التالى : اى تحول يطرأ على الدولة فى المجتمع الشيوعى ؟ وبتعبير آخر : أية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة فى المجتمع الشيوعى ؟

العلم وحده يستطيع الجواب عن هذا السؤال ؟ ولن ندفع القضية الى أمام قيد شعرة ولو قرنا بآلف طريقة كلمة « الشعب » بكلمة « الدولة ... »

وبعد أن سخر ماركس بهذا الشكل من كل هذه الثرثرة عن « الدولة الشعبية » يَبَيِّنُ كيف ينبغي أن توضع المسألة وكأنما ينبه الى أن اعطاء الجواب العلمي عليها لا يمكن الا بالاستناد الى المعطيات الثابتة علميا .

ان النقطة الأولى التي أثبتتها بكل الدقة نظرية التطور كلها والعلم كله بوجه عام والتى نسيها الطوبويون وينساهما الاتهazioناليون الذين يخشون الشورة الاشتراكية هي واقع انه لا بد تاريجيا من طور خاص او مرحلة خاصة للانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

## ٢ - الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية

يستطرد ماركس :

« ... بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولا ثوريا الى المجتمع الشيوعي . وتناسبها مرحلة انتقال سياسية ، لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا ... »

ويستند استنتاج ماركس هذا الى تحليل ذلك الدور الذي تلعبه البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي الراهن والى

وقاءً تطور هذا المجتمع والى واقع أن مصالح البروليتاريا والبرجوازية المضادة لا يمكن التوفيق بينها .

فيما مضى كانت المسألة تطرح بالشكل الآتي : يتوجب على البروليتاريا ، لكيما تكتسب حرفيتها ، أن تسقط البرجوازية وأن تظفر بالسلطة السياسية وأن تقيم ديمقراطية ثورية .

أما الآن فتطرح المسألة بشكل مختلف بعض الشيء : إن الانتقال من المجتمع الرأسمالي بسبيل التطور نحو الشيوعية الى المجتمع الشيوعي يستحيل بدون « مرحلة انتقال سياسية ». ولا يمكن لدولة هذه المرحلة أن تكون غير الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا .

فما هو موقف هذه الديكتاتورية من الديموقراطية ؟

لقد رأينا أن « البيان الشيوعي » يقتصر على عرض المفهومين جنبا الى جنب : « تحويل البروليتاريا الى طبقة سائدة » و « اكتساب الديموقراطية ». وعلى أساس كل ما عرض أعلاه يمكننا أن نحدد بدقة أكبر كيف تتغير الديموقراطية في الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

في المجتمع الرأسمالي ، في حالة أفضل الظروف لتطوره ، نرى ديموقراطية تامة لهذا الحد أو ذاك في الجمهورية الديموقراطية . ولكن هذه الديموقراطية مضغوطة على الدوام

في إطار ضيق من الاستثمار الرأسمالي ، وهي تبقى لذلك على الدوام . في الجوهر ، ديموقراطية للأقلية ، للطبقات المالكة وحدها ، للأغنياء وحدهم . إن الحرية في المجتمع الرأسمالي تبقى على الدوام تقريبا على ما كانت عليه الحرية في الجمهوريات اليونانية القديمة : حرية لمالكي العبيد . فالعبيد الأجراء اليوم يظلون ، بحكم ظروف الاستثمار الرأسمالي ، رازحين تحت أثقال العوز والبؤس لحد « لا يبالون معه بالديمقراطية » ، « لا يبالون بالسياسة » ، لحد تبعد معه أكثرية السكان ، في حالة سير الأحداث في مجرها العادي السياسي ، عن الاشتراك في الحياة السياسية والاجتماعية .

ولعل صحة هذا التأكيد تظهر بالشكل الأوضح في المانيا ، وذلك بالضبط لأن الشرعية الدستورية قد استمرت في هذه الدولة نحو نصف قرن ( ١٨٧١ - ١٩١٤ ) بثبات ودوماً مدهشين ، وأن الاشتراكية - الديمقراطية قد استطاعت خلال هذه الفترة أن تفعل أكثر جداً مما تم في البلدان الأخرى « للاستفادة من الشرعية » ولتنظم في حزب سياسي نسبة كبيرة من العمال لا تضارعها نسبة في أي بلد في الدنيا .

ما هي إذن أعلى نسبة تلاحظ في المجتمع الرأسمالي من العبيد الأجراء النشطاء والمدركون سياسيا ؟ مليون عضو في حزب الاشتراكيين - الديمقراطيين من ١٥ مليوناً من العمال الأجراء ! ثلاثة ملايين منظمين في النقابات من ١٥ مليوناً !

ان ديموقراطية المجتمع الرأسمالي هي ديموقراطية الأقلية ضئيلة ، ديموقراطية للأغنياء . و اذا ما أمعنا النظر في آلية الديموقراطية الرأسمالية ، رأينا في كل شيء وفي كل خطوة ، في « التوافه » ، فيما يدعى بتوافقه تفاصيل الحق الانتخابي ( قيد الإقامة ، استثناء النساء ، الخ . ) وفي طريقة عمل المؤسسات التمثيلية ، وفي العقبات الفعلية القائمة في وجه حق الاجتماع ( الأبنية العامة ليست « للصعاليك » ! ) ، وفي التنظيم الرأسمالي الصرف للصحافة اليومية والخ . ، والخ . ، نرى الديموقراطية مغلولة بقيد فوق قيد . وهذه القيود – الحذف ، الاستثناء ، العقبات في وجه القراء – تبدو توافه لا سيما في نظر من لم يعرف بنفسه العوز قط ولم يعرف عن كثب حياة جماهير الطبقات المظلومة ( وهذا هو حال تسعة أعشار ، ان لم يكن تسعة وتسعين بالمئة من الصحفيين والساسة البرجوازيين ) ، ولكن هذه القيود بمجملها تبعد وتدفع القراء عن السياسة ، عن الاشتراك الشيطاني في الديموقراطية .

لقد أدرك ماركس بكل الوضوح فحوى الديموقراطية الرأسمالية هذه ، اذ قال في تحليله لخبرة الكومونة : يسمح للمظلومين مرة في كل عدة سنوات بأن يقرروا : من من ممثلين الطبقة الظالمه سيمثلهم في البرلمان ويتحقق لهم !

ولكن التطور الى أمام ، من هذه الديموقراطية الرأسمالية — الضيقة حتماً والتى تبعد القراء خلسة والتى هي ، بسبب ذلك ، نفاق وكذب كلها — لا يجرى ببساطة ، مباشرة ودون عقبات فى اتجاه « ديموقراطية أو فى فأوفى » كما يتصور الأساتيد الليبراليون والاتهارزيون صغار البرجوازيين . لا . ان التطور الى الأمام ، أى نحو الشيوعية ، يتم عبر ديكاتورية البروليتاريا ، ولا طريق له غير هذه الطريق ، لأنه ما من طبقة أخرى أو طريق آخر لتحطيم مقاومة المستثمرين الرأسماليين .

ييد أن ديكاتورية البروليتاريا ، أى تنظيم طليعة المظلومين في طبقة سائدة لقمع الظالمين ، لا يمكنها أن تكون مجرد توسيع للديمقراطية . فديكتاتورية البروليتاريا ، الى جانب التوسيع الهائل للديمقراطية التي تصبح لأول مرة ديموقراطية للفقراء ، ديموقراطية للشعب ، لا ديموقراطية للأغنياء ، تفرض في الوقت نفسه جملة من التقييدات على الحرية حيال الظالمين ، المستثمرين ، الرأسماليين . يتوجب علينا قمعهم لكيما نخلص البشرية من عبودية العمل المأجور ، وينبغي تحطيم مقاومتهم بالقوة ، وواضح أنه حيثما يكون القمع ويكون العنف ، فلا حرية ولا ديموقراطية .

وقد أوضح أنجلس عن ذلك بجلاء في رسالته الى بيل اذ قال كما يذكر القارئ : « ان البروليتاريا بحاجة الى الدولة

لا من أجل الحرية ، بل من أجل قمع خصومها ، وعندما يصبح بالامكان الحديث عن الحرية ، عندئذ تزول الدولة » .

ديموقراطية من أجل الأكثريه الكبرى من الشعب وقمع بالقوة ، أى استثناء من الديموقراطية للمستثمرين ، لظالمى الشعب ، — هذا هو التغير الذى يطرأ على الديموقراطية أثناء الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية .

فى المجتمع الشيوعى فقط ، عندما تحطم مقاومة الرأسماليين بصورة نهائية ، عندما يتلاشى الرأسماليون ، عندما تنعدم الطبقات ( أى عندما ينعدم التباين بين أعضاء المجتمع من حيث علاقتهم بوسائل الاتصال الاجتماعيه ) ، عندئذ فقط « تزول الدولة ويصبح بالامكان الحديث عن الحرية » .

عندئذ فقط تصبح فى الامكان وتحقق الديموقراطية الكاملة حقا ، الديموقراطية الخالية حقا من كل قيد . وعندئذ فقط تأخذ الديموقراطية الاضمحلال بحكم ظرف بسيط هو واقع أن الناس عندما يتخلصون من العبودية الرأسمالية ومما لا يحصى من أهوال الاستثمار الرأسمالى وفظاعاته ، وحمقاته وسفالاته يعتادون شيئا فشيئا مراعاة القواعد الأولية للحياة

فى المجتمع ، القواعد المعروفة منذ قرون والتى كررت ألوان السينين فى جميع الكتب ، يعتادون مراعاتها دونما عنف ، دونما قسر ، دونما خضوع ، بدون هذا الجهاز المد خصيصا

للقسر والمسمى بالدولة .

ان تعبير «الدولة تضمحل» هو تعبير اختياري بتفويق كبير ، لأنه يشير بوقت معا الى تدرج هذا السير والى عفويته . اهى العادة وحدها التي يمكنها ولا بد أن تفعل هذا الفعل ، لأننا نلاحظ من حولنا ملايين المرات كيف يعتاد الناس بسهولة مراعاة قواعد الحياة في المجتمع الضرورية لهم ، اذا كان الاستثمار مدعوما ، اذا لم يكن هناك ما يثير ويدعو الى الاحتياج والافتراض وينشئ ضرورة القمع .

وعلى ذلك نرى أن الديموقراطية في المجتمع الرأسمالي هي ديموقراطية بترا ، حقيرة ، زائفة ، هي ديموقراطية للأغنياء وحدهم ، للأقلية . أما دكتatorية البروليتاريا ، مرحلة الانتقال الى الشيوعية ، فهي تعطى لأول مرة الديموقراطية للشعب ، للأكثرية بمحاذة القمع الضروري للأقلية ، للمستثمرين . والشيوعية وحدها هي التي تستطيع أن تعطى الديموقراطية كاملة حقا ، وبمقدار ما تتكامل بمقدار ما تزول الحاجة إليها فتضمحل من نفسها .

وبعبارة أخرى : في ظل الرأسمالية نرى الدولة بمعنى الكلمة الخاص ، بمعنى آلة خاصة تقوم بها طبقة طبقة أخرى ، تقوم بها الأقلية الأكثرية . وبديهي أن هذا الأمر — قمع الأكثرية المستمرة بصورة دائمة من قبل الأقلية المستمرة — يتطلب لنجاحه منتهى الفظاعة ، منتهى الوحشية في القمع ، يتطلب

بحارا من الدماء تجتازها البشرية في قرون العبودية والقنانة  
والعمل المأجور .

وبعد . في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية  
يظل القمع أمرا ضروريا ، ولكنه يغدو قمعا للأقلية المستثمرة  
من جانب الأكثريّة المستثمرة ، ويبقى الجهاز الخاص ، الآلة  
الخاصّة للقمع ، « الدولة » أمرا ضروريا ، ولكنها تعدّ دولة  
انتقالية ، تكف عن أن تكون الدولة بمعنى الكلمة الخاص ،  
لأن قمع الأقلية المستثمرة من قبل الأكثريّة ، عبّيد العمل  
المأجور في الأمس ، هو نسبياً أمر هين بسيط وطبيعي لحد  
 يجعله يكلف من الدماء أقل كثيراً مما يكلفه قمع اتفاقيات  
عبّيد أو فلاحين اقنان أو عمال أجراء ، لحد يكلف البشرية  
أقل بكثير ، وهو يتلاءم وجعل الديموقراطية تشمل من السكان  
أكثريّة ساحقة لحد تأخذ معه بالزوال الحاجة إلى آلة خاصة  
للقمع . وبديهي أن المستثمرين عاجزون عن قمع الشعب بدون  
آلة في منتهى التعقيد تعد لهذه المهمة . ولكن الشعب يستطيع  
قمع المستثمرين حتى بـ « آلة » في منتهى البساطة ، تقريراً  
بدون « آلة » بدون جهاز خاص ، بمجرد تنظيم الجماهير  
المسلحة ( ونلاحظ مستبقين البحث ، على غرار سوفييتات  
نواب العمال والجنود ) .

وأخيراً ، الشيوعية هي وحدتها التي تجعل الدولة أمراً لا لزوم له البتة ، لأنه لا يبقى عندئذ أحد ينبعى قمعه ، « أحد » بمعنى الطبقة ، بمعنى النضال المنتظم ضد قسم معين من السكان . نحن لسنا بخياليين ، ونحن لا ننكر أبداً امكانية وتحمية وقوع مخالفات من أفراد كما لا ننكر ضرورة قمع مثل هذه المخالفات . ولكن هذا الأمر لا يحتاج ، أولاً ، إلى آلة خاصة للقمع ، إلى جهاز خاص للقمع – فالشعب المسلح نفسه يقوم به ببساطة ويسر كما تقوم كل جماعة من الناس المتدينين حتى في المجتمع الراهن بتفریق متشارجين أو بالحيلولة دون الاعتداء على امرأة . وثانياً ، نحن نعلم أن السبب الاجتماعي الجذري للمخالفات التي تتجلى في الاخلال بقواعد الحياة في المجتمع هو استثمار الجماهير وعوزها وبؤسها . وعندما يزول هذا السبب الرئيسي تأخذ المخالفات لا محالة بـ « الاضمحلال » . نحن لا نعلم بأية سرعة وبأى تدرج ، ولكننا نعلم أنها ستض محل . ومع اضمحلالها تض محل الدولة أيضاً .

إن ماركس دون أن ينساق مع الخيال ، قد عرف بالتفصيل ما يمكن تعريفه الآن بقصد هذا المستقبل ، ويعنى الفرق بين الطور ( الدرجة ، المرحلة ) الأسفل والطور الأعلى من المجتمع الشيوعي .

### ٣ - الظور الأول من المجتمع الشيوعي

في « نقد برنامج غوتا » فند ماركس بالفعل ودحض فكرة لاسال القائلة بأن العامل ينال في الاشتراكية « تاج العمل كاملاً » أو « غير مبتور ». وقد أظهر ماركس أنه لا بد من أن تطرح من كامل العمل الاجتماعي الذي يعطيه المجتمع بأكمله مخصصات احتياط ومخصصات توسيع الاتاج ومخصصات لاستبدال الماكينات « المستهلكة » الخ . ثم من مواد الاستهلاك مخصصات للإنفاق على جهاز الادارة والمدارس والمستشفيات وملجئ الشيوخ وغير ذلك .

فensibly عن عبارة لاسال العامة ، الغامضة والمهمة ( « كامل تاج العمل للعامل » ) يبين ماركس بوضوح كيف ينبغي على المجتمع الاشتراكي بالضرورة أن يدير الأمور . ويقاد ماركس يحلل تحليلا ملماسا ظروف الحياة في مجتمع ستنعدم فيه الرأسمالية ويقول :

« إن ما نواجه هنا » ( عند تحليله لبرنامج حزب العمال ) « إنما هو مجتمع شيوعي لا كما تطور على أساسه الخاصة بل بالعكس ، كما يخرج منه من المجتمع الرأسمالي ؛ أي مجتمع لا يزال ، من جميع النواحي ، الاقتصادية والأخلاقية والفنكيرية ، يحمل سمات المجتمع القديم الذي خرج من أحشائه » .

ان هذا المجتمع الشيوعي المنشق لسوء من أحشاء الرأسمالية والذى يحمل من جميع النواحي طابع المجتمع القديم يسميه ماركس بالطور « الأول » أو الأسفل من المجتمع الشيوعي .

فإن وسائل الاتاج لا تبقى ملكا خاصا لأفراد . إن وسائل الاتاج تخص المجتمع كله . وكل عضو من أعضاء المجتمع يقوم بقسط معين من العمل الضروري اجتماعيا وينال من المجتمع ايصالا بمقدار كمية العمل الذى قام به . وبموجب هذا ايصال ينال من المخازن العامة لبضائع الاستهلاك الكمية المناسبة من المنتوجات . وبعد طرح كمية العمل التى توجه للمخصصات العامة ، ينال كل عامل اذن من المجتمع بمقدار ما أعطاه .

ويبدو أننا فى ملکوت « المساواة » .

ولكن عندما يقول لاسال ، آخذنا بعين الاعتبار هذه الأوضاع الاجتماعية ( التي تسمى عادة الاشتراكية ويسمى بها ماركس الطور الأول من الشيوعية ) ، بأن هذا « توزيع عادل » ، بأن هذا « حق متساو لكل فرد في كمية متساوية من متوجات العمل » ، فهو يخطئ ويوضح ماركس خطأه بقوله :

نحن هنا فى الواقع ازاء « الحق المتساوی » ، ولكنه ما يزال « حقا برجوازيا » يفترض ، كل حق ، عدم المساواة .

ان كل حق هو تطبيق مقياس واحد على أناس مختلفين ليسوا في الواقع متشابهين ولا متساوين ، ولذا فان « الحق المتساوي » هو اخلال بالمساواة وهو غبن . وفي الحقيقة فان كل فرد ينال لقاء قسط متساو من العمل الاجتماعي قسطا متساويا من المسئوجات الاجتماعية ( بعد طرح المخصصات المذكورة ) .

ييد أن الناس ليسوا متساوين : أحدهم قوى والآخر ضعيف ، أحدهم متزوج والآخر أعزب ، لدى أحدهم عددا أكبر من الأطفال ولدى الآخر عدد أقل الخ ..

ويستنتج ماركس :

« ... لقاء العمل المتساوي ، وبالتالي لقاء الاسهام المتساوي في الصندوق الاجتماعي للاستهلاك يتلقى أحدهم بالفعل أكثر من الآخر وأحدهم أغنى من الآخر والخ .. ولاجتناب جميع هذه المصاعب لا ينبغي أن يكون الحق متساويا ، بل ينبغي أن يكون غير متساو ... »

وعلى ذلك فان المرحلة الأولى من الشيوعية لا يمكنها أن تعطى العدالة والمساواة : تبقى فروق في الثروة وهي فروق مجحفة ، ولكن استثمار الانسان للانسان يصبح أمرا مستحيلا ، لأنه يصبح من غير الممكن للمرء أن يستولى كملكلية خاصة على وسائل الاتصال ، على المعامل والماكينات والأرض

وغير ذلك . واد دحض ماركس عبارة لاسال الغامضة على النمط البرجوازى الصغير بصدق « المساواة » و « العدالة » بوجه عام ، قد أظهرت مجرى تطور المجتمع الشيوعى المضطر فى البدء الى القضاء فقط على ذلك « الغبن » الذى يتلخص فى تملك أفراد لوسائل الاتاج ، ولكنه عاجز عن أن يقضى دفعه واحدة على الغبن الثانى الذى يتلخص بتوزيع مواد الاستهلاك « حسب العمل » ( لا حسب الحاجة ) .

ان الاقتصاديين السطحيين ومنهم الأستاذ البرجوازيون بمن فيهم « صاحبنا » توغان يلومون الاشتراكيين على الدوام زاعمين أنهم ينسون أن الناس غير متساوين و « يحلمون » بازالة هذه اللامساواة . وهذا اللوم ان برهن على شيء فانما يبرهن كما نرى على أن السادة المفكرين البرجوازيين جهال جهلا مطبقا .

ان ماركس ، عدا أنه يحسب الحساب بدقة لحتمية عدم المساواة بين الناس ، يأخذ بعين الاعتبار كذلك أن مجرد انتقال وسائل الاتاج الى ملكية عامة للمجتمع كله ( « الاشتراكية » بمعنى الكلمة المعتمد ) لا يزيل نواقص التوزيع وعدم المساواة فى « الحق البرجوازى » الذى يظل سائدا ما دامت المتوجات توزع « حسب العمل » .

ويستطرد ماركس :

« ... ولكنها تلك مصاعب محتملة لا مناص منها في الطور الأول من المجتمع الشيوعي كما يخرج من المجتمع الرأسمالي بعد مخاض طويل وعسير . فالحق لا يمكن أبداً أن يكون في مستوى أعلى من النظام الاقتصادي ومن درجة التمدن الاجتماعي التي تناسب هذا النظام ... »

وعلى هذه الصورة فإن « الحق البرجوازي » في الطور الأول من المجتمع الشيوعي ( الذي يسمى عادة بالاشتراكية ) يلغى لا بصورة تامة ، بل بصورة جزئية ، فقط بالمقدار الذي بلغه الانقلاب الاقتصادي ، أي فقط حيال وسائل الاتاج . « فالحق البرجوازي » يعترف بها ملكاً خاصاً للأشخاص منفردين . أما الاشتراكية فتجعلها ملكاً عاماً . بهذا المقدار ليس غير ، يسقط « الحق البرجوازي » .

ولكنه مع ذلك يبقى في جزءه الآخر ، يبقى بصفة ضابط ( محدد ) لتوزيع المتوجات وتوزيع العمل بين أعضاء المجتمع . « من لا يعمل لا ينبغي أن يأكل » ، هذا المبدأ الاشتراكي قد طبق ؟ « لقاء كمية متساوية من العمل كمية متساوية من المتوجات » ، وهذا المبدأ الاشتراكي الآخر قد طبق أيضاً . ولكن ذلك ليس بالشيوعية بعد . إن ذلك لا يزيل بعد « الحق البرجوازي » الذي يعطى الناس غير المتساوين مقابل عمل غير متساو ( غير متساو عملياً ) قدرًا متساوياً من المتوجات .

ويقول ماركس ان هذا « نقص » ، ولكن لا مفر منه في الطور الأول من الشيوعية ، لأن المرء اذا لم ينسق مع الخيال لا يمكنه أن يفكر بأن الناس ، بعد اسقاط الرأسمالية ، يتعلمون على الفور العمل للمجتمع بدون أية أحكام حقوقية : ناهيك بأن الغاء الرأسمالية لا يعطى فوراً ممهدات اقتصادية مثل هذا التغير .

ولا وجود لأحكام غير أحكام « الحق البرجوازي ». ولذا تبقى الحاجة إلى دولة تصون الملكية العامة لوسائل الاتصال وبذلك تصون تساوى العمل وتساوي توزيع الممتلكات .

تض محل الدولة ، لأنه ينعدم الرأسماليون وتنعدم الطبقات فيستحيل بالتالي قمع أية طبقة .

ولكن الدولة لا تض محل بعد بصورة تامة ، لأنه تبقى صيانة « الحق البرجوازي » الذي يكبس اللامساواة الفعلية . ولا ض محل للدولة بصورة تامة يقتضي الأمر الشيوعية الكاملة .

٤ - الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي  
يستطرد ماركس :

« ... في الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي ، بعد أن يزول خضوع الأفراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد

بين العمل الفكري والعمل الجسدي ؟ وحين يصبح العمل لا وسيلة للعيش وحسب ، بل الحاجة الأولى للحياة أيضا ؟ وحين تتنامي القوى المنتجة مع تطور الأفراد في جميع النواحي ، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزاره ، - حينذاك فقط ، يصبح بالمكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازى تجاوزا تاما ، ويصبح بامكان المجتمع أن يسجل على رايته : « من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته ! » .

الآن فقط ، يمكننا أن نقدر كل صحة ملاحظات أنجلس عندما سخر دونما رحمة من سخافة الجمع بين كلمتي « الحرية » و « الدولة » . فما بقيت الدولة ، لا وجود للحرية ، وعندما توجد الحرية تنعدم الدولة .

ان الأساس الاقتصادي لاضمحلال الدولة اضمحلالا تاما هو تطور الشيوعية تطورا كبيرا يزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، ويزول وبالتالي ينبوع من أهم ينابيع اللامساواة الاجتماعية الراهنة ، مع العلم أنه ينبوع تستحيل ازالته فورا استحالة تامة بمجرد تحويل وسائل الاتاج ملكا اجتماعيا ، بمجرد مصادرة أملاك الرأسماليين .

ان هذه المصادر ستفسح المجال لتطور القوى المنتجة تطورا هائلا . واذ نرى الى أى حد لا يصدق تعيق الرأسمالية الان هذا التطور ، والى أى حد كبير يمكن دفع التطور الى

الامام على الأساس الذي بلغه التكنيك الحديث اليوم ، يحق لنا أن نقول موقنين كل اليقين أن مصادرة أملاك الرأسماليين تسفر لا محالة عن تطور قوى المجتمع البشري المنتجة تطورا هائلا . ولكن ما لا نعرفه وما لا نستطيع معرفته هو درجة سرعة هذا التطور لاحقا والوقت الذي يصل فيه الى الاتهاء من تقسيم العمل ، الى ازالة التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، الى صيغة العمل « الحاجة الأولى للحياة » .

ولذا لا يحق لنا أن نتكلّم الا عن حتمية اضمحلال الدولة ، مشيرين الى أن هذا السير يستغرق وقتا طويلا والى توقيفه على مدى سرعة تطور الطور الأعلى من الشيوعية تاركين مسألة وقت هذا الاضمحلال أو أشكاله الملموسة معلقة ، لأنه لا توجد معلومات تسمح بحل هذه المسألة .

لا يمكن للدولة أن تضمحل تماما الا عندما يطبق المجتمع قاعدة « من كل حسب كفاءاته وكل حسب حاجاته » ، أي عندما يعتاد الناس مراعاة القواعد الأساسية للحياة في المجتمع ويصبح عملهم منتجًا بحيث يشرعون يعملون طوعا حسب كفاءاتهم . وعندئذ يتم تخطي هذا « الأفق الضيق للحق البرجوازي » الذي يرغم المرء على الحساب بحرص شيلوك (١٧) فلا يعمل نصف ساعة زيادة على ما يعمل آخر ولا يقبض أجرا أقل من أجرا الآخر . وعندئذ لن يتطلب

توزيع المتوجات تقنياً من قبل المجتمع لكمية المتوجات التي ينالها كل فرد ، فكل فرد سيأخذ بحرية « حسب حاجاته » .

من السهل ، من وجهة النظر البرجوازية ، اعلان مثل هذا النظام الاجتماعي « طوبوية محسنة » والسخرية من الاشتراكيين لأنهم يعدون كل مواطن بأنه سيحقق له أن يأخذ من المجتمع بدون أية مراقبة لعمله أي مقدار من السكاكر أو السيارات أو أجهزة البيانو وغير ذلك . وبمثل هذه السخريات تتملص أكثريه « العلماء » البرجوازيين حتى الآن مظهررين بذلك جهلهم ودفعهم المعرض عن الرأسمالية .

الجهل ، لأنه لم يخطر لأى اشتراكي ببال أن « يعد » بحلول الطور الأعلى من تطور الشيوعية . أما فيما يخص نبوءة الاشتراكيين العظام بحلولها فهي تفترض انتاجية عمل غير انتاجية العمل الحالية وانسانا غير الانسان الحالى التافه الذى يستطيع كالاخوة المترهبين الذين وصفهم الكاتب بوميالوفسكي (١٨) أن يدد « لوجه الشيطان » الثروات العامة ويطلب المستحيل .

وما لم يحل الطور « الأعلى » من الشيوعية يطالب الاشتراكيون برقابة صارمة جداً من جانب المجتمع ومن جانب الدولة على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك ، ولكن هذه الرقابة يجب أن تبدأ من مصادرة أملاك الرأسماليين ، من

رقابة العمال على الرأسماليين ، والا تمارسها دولة الموظفين ، بل دولة العمال المسلحين .

---

أما الدافع المغرض عن الرأسمالية من قبل المفكرين البرجوازيين ( وأذنابهم من أمثال السادة تسيريتيلى وتشيرنوف وشركاهما ) ( ١٩ ) فيتلخص بالضبط في كونهم يطمسون بالجدال والثرثرة حول المستقبل بعيد مسألة الساعة ، المسألة الملحة في سياسة اليوم : مصادرة أملاك الرأسماليين وتحويل جميع المواطنين إلى شغيلة ومستخدمين في « نقابة » كبيرة واحدة ، وتعنى الدولة بأكملها ، واحتضان كامل عمل هذه النقابة بأكملها اخضاعا تماما لدولة ديموقراطية حقا ، لدولة سوفييات نواب العمال والجنود .

---

أما في الجوهر فان الأستاذ العلامة وفي اثره التافه الضيق الأفق . وفي اثره السادة تسيريتيلى وتشيرنوف وآخراً بهما عندما يتكلمون عن الطوبويات الخرقاء ووعود البلاشفة الخلب وعن استحالة « تطبيق » الاشتراكية فانما يقصدون بالضبط التطور الأعلى أو المرحلة العليا من الشيوعية ، هذه المرحلة التي لم يفكر أحد « بتطبيقها » ، فضلا عن الوعد بذلك ، لأن « تطبيقها » أمر مستحيل بوجه عام .

هنا نقف وجها لوجه حيال مسألة الفرق العلمي بين الاشتراكية والشيوعية ، هذه المسألة التي تطرق إليها أنجلس

فى الفقرة التى أوردناها أعلاه بصدق عدم صحة تسمية « الاشتراكيين - الديموقراطيين ». أغلب الفتن أذ الفرق السياسي بين الطور الأول أو الأسفل والطور الأعلى من الشيوعية سيسىبح مع الزمن كبيرا ، ولكن من المضحك الاهتمام به فى الوقت الحاضر ، فى الرأسمالية ، ولا يمكن لأحد أذ يضعه فى المقام الأول اللهم الا بعض الفوضويين ( اذا ما يبقى بين الفوضويين أناس لم يتغذوا بعد تحول كروبوتلين وغراف وكورييليسين واضرابهم من « نجوم » الفوضوية ، التحول « البليخانوفى » الى اشتراكيين - شوفينيين ، او الى فوضوي خنادق حسب تعبير غنى ، أحد الفوضويين القلائل الذين احتفظوا بالشرف والضمير ) .

ييد أذ الفرق العلمى بين الاشتراكية والشيوعية واضح . فما يدعونه فى المعتمد بالاشتراكية ، قد سماه ماركس بالطور « الأول » أو الأسفل من المجتمع الشيوعى . فبمقدار ما تصبح وسائل الاتاج ملكا عاما يمكن تطبيق كلمة « الشيوعية » على هذا الطور أيضا ، شريطة ألا ينسى المرء أذ هذه ليست بالشيوعية الكاملة . والأهمية الكبرى لشرح ماركس تتلخص فى كونه قد طبق بانسجام فى هذه النقطة أيضا الدialektik المادى ، نظرية التطور ، ناظرا الى الشيوعية كشىء ينشأ عن الرأسمالية . فبدلأ من التعاريف الكلامية المختلفة و « المختبرعة » والنقاش العقيم حول الكلمات ( ما هى

الاشترائية وما هي الشيوعية ) يعطى ماركس تحليلا لما يمكن تسميتها درجات نضج الشيوعية اقتصاديا .

فالشيوعية في طورها الأول ، في درجتها الأولى ، لا يمكن بعد أن تكون ناضجة تماما من الناحية الاقتصادية ، لا يمكن أن تكون خالية تماما من تقاليد أو آثار الرأسمالية . ومن هنا هذه الظاهرة التي تستوقف النظر ، - بقاء « الأفق الضيق للحق البرجوازى » في الشيوعية خلال طورها الأول . واضح أن الحق البرجوازى حيال توزيع متوجات الاستهلاك يتطلب حتما دولة برجوازية ، لأن الحق لا شيء بدون جهاز البرجوازية يستطيع القسر على مراعاة أحكام الحق .

ويستتتج أنه في الشيوعية لا يبقى لزمن معين الحق البرجوازى وحده ، بل أيضا الدولة البرجوازية بدون البرجوازية !

وقد يبدو ذلك تناقضا أو مجرد تلاعب ديدلكتيكى من ذهن ، الأمر الذى كثيرا ما يتهم به الماركسية الناس الذين لم يبذلوا أى جهد ليدرسوها مضمونها العميق ممتهنى العمق .

أما في الحقيقة فان الحياة تريننا في كل خطوة ، في الطبيعة وفي المجتمع ، بقايا القديم في الجديد ، وماركس لم يدخل في الشيوعية بصورة كيفية قطعة من الحق « البرجوازى » ، بل إنما أخذ ما هو ، اقتصاديا وسياسيا ، أمر لا مناص منه في مجتمع ينشأ من احشأ الرأسمالية .

للديمقراطية أهمية كبرى في نضال الطبقة العاملة ضد الرأسماليين ، في سبيل تحررها . ولكن الديمقراطية ليست البتة بحد لا يمكن تخطيه ، فهي ليست غير مرحلة من المراحل في الطريق من الاقطاعية إلى الرأسمالية ومن الرأسمالية إلى الشيوعية .

الديمقراطية تعنى المساواة . ولا حاجة لتبيان مدى أهمية نضال البروليتاريا من أجل المساواة وشعار المساواة اذا ما فهم هذا الشعار فهما صحيحاً بمعنى القضاء على الطبقات . ولكن الديمقراطية لا تعنى غير المساواة الشكلية . فما أن تتحقق مساواة جميع أعضاء المجتمع حيال تملك وسائل الانتاج ، أي المساواة في العمل ، المساواة في الأجر ، حتى تطرح أمام البشرية لا مناص مسألة السير إلى الامام ، من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية ، إلى تحقيق قاعدة : « من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته » . ونحن لا نعرف ولا يمكننا أن نعرف عن طريق أية مراحل وأية تدابير عملية ستسير البشرية نحو هذا الهدف الأعلى . ولكن الأمر الهام هو أن نعرف مدى بطلان الفكرة البرجوازية الشائعة التي تزعم أن الاشتراكية شيء ما ميت ، باتمات ، ثابت لا يتغير ، في حين أن حركة التقدم السريع في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والفردية ، الحركة الجماهيرية فعلاً وحقاً التي

يشترك فيها الثورية السكان ثم جميع السكان لا تبدأ في  
الحقيقة الا مع الاشتراكية.

الديموقراطية هي شكل للدولة ، نوع من أنواعها . ولذا  
فهي ، ككل دولة ، استعمال العنف حيال الناس بصورة  
منظمة ، ودائمة . هذا من جهة ، ولكنها من الجهة الأخرى ،  
تعنى الاعتراف الشكلى بالمساواة بين المواطنين ، الاعتراف  
للجميع بحق متساو في تحديد شكل بناء الدولة وفي ادارتها .  
وهذا بدوره يرتبط بكون الديموقراطية عند درجة معينة من  
تطورها ، أولا ، ترقص ضد الرأسمالية الطبقة الثورية ،  
البروليتاريا ، وتعطيها امكانية تحطيم آلة الدولة البرجوازية ،  
حتى ولو كانت برجوازية جمهورية ، — أي الجيش النظامي ،  
الشرطة ، الدواوينية — وجعلها هباء منتشرًا ومحوها عن وجه  
الأرض والاستعاضة عنها بآلة دولة أكثر ديموقراطية ، تظل  
مع ذلك آلة دولة شخص جماهير العمال المسلحين ثم  
باشتراك الشعب كله في الميليشيا .

هنا « يتتحول الكم الى كيف » : فمثل هذه الدرجة من  
تطور الديموقراطية مترتبة بالخروج من اطار المجتمع  
البرجوازي وبدء اعادة بنائه على أسس اشتراكية . فاذا ما  
اشترك الجميع حقا في ادارة الدولة تصبح الرأسمالية عاجزة  
عن الصمود . وتطور الرأسمالية يكون بدوره المهدات لكيما  
يستطيع « الجميع » حقا الاشتراك في ادارة الدولة . ومن

هذه المهدات انعدام الأمية انعداماً تاماً ، الأمر الذي قد حققه عدد من البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً ، ثم وجود الملايين من العمال الذين « علمهم وعودهم على النظام » الجهاز الكبير المعقد ذو الطابع الاجتماعي : البريد ، السكك الحديدية ، المعامل الكبرى ، المتاجر الكبرى ، البنوك والخ . ، الخ ..

وعند وجود مثل هذه المهدات الاقتصادية يمكن كل الامكان ، بعد اسقاط الرأسماليين والموظفين ، الانتقال الى الاستعاضة عنهم حالاً ، بين عشية وضحاها ، في أمر رقابة الإنتاج والتوزيع ، في أمر حساب العمل والمتوجات ، بالعمال المسلحين ، بالشعب المسلح كله . ( ولا يجوز الخلط بين مسألة الرقابة والحساب ومسألة الملاكات ذات الثقافة العلمية من مهندسين وخبراء زراعيين وغيرهم : فهؤلاء السادة يعملون اليوم خاضعين للرأسماليين ، وسيعملون غداً بصورة أفضل خاضعين للعمال المسلحين . )

الحساب والرقابة هما الأمر الرئيسي الذي يتضمنه « ضبط » التطور الأول من المجتمع الشيوعي وعمله المنظم . فجميع المواطنين يصبحون آنذاك مستخدمين تستأجرهم الدولة التي هي العمال المسلحون . وجميع المواطنين يصبحون مستخدمين وعملاً لدى « نقابة » واحدة للشعب كله ، لدى الدولة . وكل القضية هي أن يعمروا على قدم المساواة

مراجعين بصورة صحيحة مقياس العمل وأن ينالوا الأجور على قدم المساواة . وقد جعلت الرأسمالية من هذا الحساب وهذه الرقابة أمرا بسيطا غاية البساطة ، عمليات من المراقبة والحساب يسيرة لحد خارق هي في طاقة كل انسان غير أمي لا تundo العمليات الحسابية الأربع واعطاء الایصالات اللازمة \* .

وعندما تأخذ أكثريّة الشعب بالقيام بصورة مستقلة وفي كل مكان بهذا الحساب وهذه الرقابة على الرأساليين ( الذين يتحولون آنئذ الى مستخدمين ) وعلى السادة المثقفين الذين يحتفظون بالعادات الرأسمالية ، عندئذ تصبح هذه الرقابة عامة حقا ، شاملة ، ذات طابع شعبي عام ، ولا يبقى بالامكان التملص منها ، و « لا يبقى للمفرار منها ملاذ » .

سيصبح المجتمع كله مكتبا واحدا ومعملا واحدا يتساوى فيه الجميع في العمل وفي الأجور .

ييد أن هذا النظام « المعملى » الذي تشمل به البروليتاريا المجتمع كله بعد أن تنتصر على الرأساليين وتسقط المستثمرين ليس بحال من الأحوال بمتلنا الأعلى ولا بهدفنا النهائي ، ليس الا درجة ضرورية ليجتث المجتمع من الجذور شناعة وقباحة الاستثمار الرأسمالي ولمتابعة السير الى الامام .

---

\* عندما يقتصر القسم الرئيسي من وظائف الدولة على الحساب والرقابة من قبل العمال أنفسهم ، عندئذ تكف الدولة عن أن تكون « دولة سياسية » ، عندئذ « تحول الوظائف العامة من وظائف سياسية الى مجرد وظائف ادارية » .

رمذ يتعلم جميع أعضاء المجتمع أو ، على الأقل ، أكثريتهم الكبيرى ادارة الدولة بأنفسهم ، مذ يأخذون هذا الأمر بأيديهم و « يرتبون » الرقابة على أقلية الرأسماليين الفسيلة ، على السادة الراغبين فى الاحتفاظ بالعادات الرأسمالية ، على العمال الذين أفسدتهم الرأسماлиة حتى اعماقهم ، تأخذ بالزوال الحاجة الى كل ادارة بوجهه عام . وبمقدار ما تتكامل الديموقراطية ، يقترب وقت زوال الحاجة اليها . وبمقدار ما تكون الديموقراطية أوفى في « الدولة » المؤلفة من العمال المسلحين والتي « لم تعد دولة بمعنى الكلمة الخاص » ، تبدأ كل دولة في الانضمام الحال بصورة أسرع .

ذلك لأنه عندما يتعلم الجميع الادارة ويديرون في الواقع بصورة مستقلة الاتاج الاجتماعي ، ويتحققون بصورة مستقلة الحساب ورقابة الطفiliين والأفندية والمحتالين ومن على شاكلتهم من « حفظة تقاليد الرأسماлиة » — عندئذ يصبح التهرب من حساب الشعب ورقابته على التأكيد أمراً عسير المنال وأمراً نادراً جداً يصحبه في أكبر الظن عقاب سريع وصارم ( لأن العمال المسلحين أناس مليون وليسوا من نوع المثقفين العاطفيين ، لا يحسبون أنهم يليقون المزاح من أحد ) بحيث أن ضرورة منهاة النوع الأساسية البسيطة للحياة في كل مجتمع بشري ستتحول ، بسرعة كبيرة الى عادة .

و عندئذ ينفتح على مصراعيه باب الاتصال من الطور الأول  
للمجتمع الشيوعى الى طوره الأعلى وفي الوقت نفسه الى  
اضمحلال الدولة اضمحلالا تاما .

كتب في آب - ايلول  
(أغسطس - سبتمبر ) ١٩١٧

## الماركسيّة والدولة ( مقتطف )

ان ديكاتورية البروليتاريا هي اذن « مرحلة انتقالية سياسية » ، واضح ان دولة هذه المرحلة هي أيضا انتقال من الدولة الى اللادولة اى انها « لا تبقى دولة بمعنى الكلمة الاصلي ». ينجم بالتالي ان ماركس وانجلس لا ينافقون البته أحدهما الآخر في هذه النقطة .

ولكن ماركس يتحدث فيما بعد عن « الدولة المقبلة في المجتمع الشيوعي » !! اذن ، حتى في « المجتمع الشيوعي » ستكون ثمة دولة !! أفلأ يوجد هنا تناقض ؟

كلا :

١ - في المجتمع الرأسمالي ، الدولة تحتاجها  
الدولة بمعنى الكلمة  
الأصلي .  
البرجوازية

الدولة تحتاجها  
البروليتاريا  
البروليتاريا  
الطراز الاتقانى  
( ليست دولة بمعنى  
الكلمة الأصلى ) .

٣ - المجتمع الشيوعى :  
اضمحلال الدولة ،  
لا حاجة الى الدولة ،  
انها تضمحل

انسجام ووضوح كامل !!

وبتعبير آخر :

١ - الديموقراطية بشكل  
الستثنائي فقط ،  
غير كاملة أبدا ...

١ - الديموقراطية فقط من  
أجل الأغنياء ومن  
أجل فئة صغيرة من  
البروليتاريا ( ليس  
للفقراء مجال اليها ! )

٢ - الديموقراطية كاملة  
تقريبا ، محدودة  
فقط بقمع مقاومة  
البرجوازية .

٢ - الديموقراطية من أجل  
الفقراء ، من أجل  
٩/١٠ السكان ، قمع  
مقاومة الأغنياء بالقوة

٣ - الديموقراطية كاملة ،  
فعلا ، داخلة في  
العادة ، وهذا  
تض محل .. الديموقراطية  
الكاملة لا تضاهيها أى  
ديموقراطية . هذا ليس  
تناقضا ، بل حقيقة !

٣ - الديموقراطية كاملة ،  
داخلة في العادة ،  
ولهذا تض محل مخلية  
المكان للمبدأ القائل :  
« من كل حسب  
كفاءاته ، ولكل حسب  
حاجاته ». .

صدر لأول مرة في المجموعة  
اللينينية XIV عام ١٩٣٠

## كيف ننظم المباراة ؟

لقد دفع الكتاب البرجوازيون ولا يزالون يدربون جبالا من الورق في مدح المنافسة والمبادرة الخاصة وما شابه ذلك من روائع وجمالات عظيمة ملزمة للرأسماليين والنظام الرأسمالي . وقد اتهموا الاشتراكيين بعدم الرغبة في فهم أهمية هذه الروائع وفيأخذ « طبيعة الانسان » بالحسبان . اما في الواقع ، فإن الرأسمالية قد استعاضت من زمان عن الاتجاج المستقل البضاعي الصغير الذي كان يمكن في ظله للمنافسة ان تغذى المبادرة والهمة وجراة المبادرة بمقاييس واسعة نسبيا ، بالاتجاج المصنوعي الضخم والضخم جدا ، والمؤسسات المساهمة ، والستديكارات والاحتكارات الأخرى . ان المنافسة في ظل رأسالية كهذه تعنى خنق مبادحة جماهير السكان ، أغلبيتهم الساحقة ، تسعة وتسعين بالمئة من الشغيلة ، خنق همتهم وجراة مبادرتهم ، خنقا وحشيا لم يسمع بمثله من قبل ، تعنى كذلك الاستعاضة عن المباراة

بالاحتياطات المالية ، ومحاباة الأقارب ، والاستخداة في قمة السلم الاجتماعي .

اما الاشتراكية فلا تطفئ روح المباراة ، وليس هذا وحسب ، بل تخلق بالعكس ، وللمرة الاولى ، امكانية تطبيقها على نطاق واسع فعلا ، على نطاق جماهيري فعلا ، وامكانية اجتذاب اغلبية الشغيلة فعلا الى حلبة عمل يستطيعون فيها ان يبدوا مؤهلاتهم ، ويطلقوا كفاءاتهم ، ويكتشفوا الموهوب التي هي في الشعب ينبع لا ينضب والتى سحقتها الرأسمالية وضغطت عليها وخنقتها بالآلاف والماليين .

ومهمتنا الان ، وفي دست السلطة حكومة اشتراكية ، ان تنظم المباراة .

ان أذناب البرجوازية والمتعيشين منها قد صوروا الاشتراكية بصورة ثكناة وحيدة الشكل ، دواوينية ، رتبية ، مملة . والساسة المثقفون البرجوازيون ، خدم كيس النقود وعييد المستثمرين ، « خَوَّفُوا » بالاشراكية الشعب المحكوم عليه في ظل الرأسمالية على وجه الضبط بسجن الاشغال الشاقة ، وثكناة العمل الممل الامتهانى ، وحياة نصف المجاعة ، والفقر المدقع . والخطوة الاولى لتحرير الشغيلة من سجن الاشغال الشاقة هذا انما هي مصادرة اراضي الملاكين العقاريين ، وتطبيق الرقابة العمالية ، وتأمين المصارف . وستكون الخطوات التالية تأمين المعامل والمصانع ، وتنظيم السكان كافة بصورة زامية في جماعات

استهلاك تكون في الوقت نفسه جمعيات لتصريف المنتوجات ، واحتكار الدولة لتجارة الحبوب وغيرها من السلع الضرورية .

ان تأمين امكانية ابداء المبادحة والمبادرة الجريئة تأمينا واسع النطاق ، جماهيريا حقا ، يتبدى الان فقط . فكل معمل طردوا منه الرأسمالي او يلجمونه على الاقل بليجام الرقابة العمالية الحقيقة ، وكل قرية طردوا منها المالك العقاري المستثمر وانتزعوا فيها أرضه منه ، هما الان ، والآن فقط ، الميدان الذي يستطيع فيه انسان العمل ان ييدي مؤهلاته ، يستطيع فيه أن يقوّم ظهره قليلا ، يمكن فيه له أن يقف مستقيما بكل قامته ، يستطيع فيه أن يشعر بنفسه انسانا . وللمرة الاولى بعد قرون وقرون من الكدح لأجل الغير ، من العمل القسري لأجل المستثمرين تتبدى امكانية العمل من أجل الذات ، مع العلم ان هذا العمل يستند الى جميع مكتسبات احدث التكنيك والثقافة .

ويقينا ان هذه الاستعاضة العظيمة للغاية في تاريخ الانسانية عن العمل القسري بالعمل من أجل الذات لا يسكن لها أن تجري دون احتكاكات ومصاعب ونزاعات ، دون عنف حيال الكسالى المتأصلين وأذنابهم . وفي هذا الصدد ، لا أوهام عند أى من العمال : فان العمال والفلاحين الفقراء ، الذين اشتند مراسمهم سنوات وسنوات طويلة من جراء العمل الشاق لأجل المستثمرين ، من جراء أعمال التحكم والاهانات التي لا عدّ لها من جانب المستثمرين ، والذين اشتند مراسمهم من جراء الفقر المدقع ،

يعرفون انه لا بد من الوقت لأجل تحطيم مقاومة المستثمرین .  
ان العمال والفلاحين غير مصابين اطلاقا بعذوى الاوهام العاطفية  
الملازمة للسادة المثقفين المترددین ، لكل هذا الوحل ، وحل  
جماعة « نوفايا جيزن » (٢٠) وما أشبهه ، الذين « زعقاوا » ضد  
الرأسماليين حتى بحثت أصواتهم ، و « لوحوا » ضدهم  
و « أرعدوا » ضدهم ، لكن يبکوا ويسلكوا سلوك الكلب  
المضروب عندما بلغت الامور حد العمل ، حد تنفيذ التهدید ،  
حد القيام عمليا بتکنیس الرأسماليين .

ان الاستعاضة العظيمة عن العمل القسرى بالعمل لاجل  
الذات ، بالعمل المنظم بصورة منهاجية على نطاق عما لا ينفع ، على  
نطاق الدولة بأسرها (وبمعنى ما ، على نطاق اممى ، عالمى أيضا) .  
تنطلب كذلك - عدا التدابير « الحربية » لقمع مقاومة  
المستثمرین - جهودا تنظيمية هائلة من جانب البروليتاريا  
والفلاحين الفقراء . ان المهمة التنظيمية تتشابك في كل واحد  
لا انفصام لعراء مع مهمة قمع مالکي العبيد السابقين (الرأسماليين)  
وعصابة خدمتهم ، السادة المثقفين البرجوازيين قمعا حربيا لا هوادة  
فيه . لقد كنا على الدوام منظمين ورؤساء ، وقد أمرنا - هكذا  
يقول ويفكر مالکو العبيد السابقون وماموروهم من المثقفين -  
ونريد أن نبقى كذلك ، ولن نطيع « العامة » ، العمال والفلاحين ،  
لن تخضع لهم ، سنحول المعرفة أداة المدافع عن امتیازات کيس  
النقود وسيطرة الرأس المال على الشعب .

هكذا يقول ويفكر ويعمل البرجوازيون والمتقفوون  
البرجوازيون . ان سلوكهم مفهوم من وجهة نظر الانانية  
والجشع : فقد كان من « الصعب » كذلك على المتعيشين  
والطفيلين اللازقين بالملائكة العقاريين الاقطاعيين ، وعلى الكهنة  
والمأمورين والموظفين من نماذج روايات غوغول ، وعلى « المتقدفين »  
الذين يكرهون بيلينسكي (٢١) ، ان يتخلوا عن الحق الاقطاعي .  
ولكن قضية المستشرين وخدمتهم المتقدفين قضية لا أمل فيها .  
فالعمال وال فلاحون يحطمون مقاومتهم — ومع الاسف ، بما  
لا يكفي بعد من الصلابة والحزم وعدم الشفقة — وسيحطمو نها .

و « هم » يظنون ان « الشعب البسيط » ، ان العمال  
« البسطاء » وال فلاحين الفقراء لن يؤدوا المهمة التنظيمية الطابع  
التي القتها الثورة الاشتراكية على كاهل الشغيلة ، لن يؤدوا هذه  
المهمة العظيمة ، البطولية حقا بمعنى الكلمة التاريخي العالمي .  
والمتفرون الذين اعتادوا ان يخدموا الرأسماليين والدولة  
الرأسمالية يعزون أنفسهم قائلين : « لا غنى عنّا » . ان أملهم  
الواقع لن يتحقق : فان الناس المتعلمين ينفرزون الآن ، منتقلين  
إلى جانب الشعب ، إلى جانب الشغيلة ، مساعدين على تحطيم  
مقاومة خدم الرأسماли . و الموهوب التنظيمية في صفوف الطبقة  
العاملة وطبقة الفلاحين كثيرة ، وهذه الموهوب تبدأ للتو بالذات  
تعرف ذاتها ، وتستيقظ ، وتشوق إلى العمل الحى ، الخلاق ،  
العظيم ، وتتكب من تلقاء ذاتها على بناء المجتمع الاشتراكي .

من أهم المهام الآن ، إن لم تكن الأهم ، تطوير هذه المبادرة التلقائية من العمال وجميع الشغيلة والمستثمرين على العموم في مضمون العمل التنظيمي الخلاق تطويراً واسعاً أوسع مما يمكن ومهما كلف الأمر ، يجب تحطيم الوهم القديم ، الآخر ، الوحشى ، الخسيس ، الشنيع الزاعم انه لا يستطيع أن يصرف شؤون الدولة ، ويقوم بالبناء التنظيمى للمجتمع الاشتراكي غير ما يسمى «بالطبقات العليا» ، غير الاغنياء أو الذين مرروا بمدرسة الطبقات الغنية .

هذا وهم . وهو يبقى بفعل الرتابة العفنة ، والتحجر ، وعادة الذل والخضوع ، ويبقى أكثر بفعل الجشع القدر عند الرأسماليين الذين لهم مصلحة في الحكم مع النهب وفي النهب مع الحكم . كلا . إن العمال لن ينسوا دقيقة واحدة انهم بحاجة إلى قوة المعرفة . إن الحسية غير العادية التي يبديها العمال في قضية التعليم ، ويدوّنها الآن على وجه الضبط ، تبرهن انه ليست ثمة في هذا الصدد ولا يمكن أن تكون ثمة أضاليل في بيئة البروليتاريا . ولكن العمل التنظيمي في مستطاع العامل العادى والفللاح العادى على السواء ، اذا كان من ذوى التحصيل ومعرفة الناس والتجربة العملية . وأمثال هؤلاء كثيرون جداً في صفوف «العامة» التي يتحدث عنها المثقفون بتعال وازدراه . وأمثال هذه المواهب في صفوف الطبقة العاملة وفي صفوف الفلاحين ينبوع لا ينضب ، ينبع في غاية الغنى .

ان العمال والفلاحين لا يزالون بعد «وجلين» ، ولم يألفوا بعد انهم هم الطبقة السائدة الان ، لا يزالون بعد غير حازمين كفاية . وهذه الصفات لم يكن في وسع الانقلاب ان يخلقها على الفور ، دفعه واحدة في الملايين والملايين من الناس ممن اضطروا طوال حياتهم بداع من الجوع والعوز الى العمل تحت العصا ولكن ما يشكل قوة ثورة اكتوبر ١٩١٧ ، وحيويتها واستحالت قهرها يكمن على وجه الضبط في كونها توقف هذه الصفات ، وتحطم جميع العقبات القديمة ، وتحطم القيود البالية ، وتخرج بالشغيلة الى طريق ابداع الحياة الجديدة ابداعا مستقلا .

الحساب والرقابة ، هذان هما المهمة الاقتصادية الرئيسية التي تواجه كل من سovicيات نواب العمال والجند والفلاحين ، كل من جمعيات الاستهلاك ، كل من النقابات او من لجان التموين ، كل من لجان المعامل والمصنع ، او كل من هيئات الرقابة العمالية على العموم .

ان النضال ضد العادة القديمة — النظر الى مقياس العمل ، الى وسائل الانتاج ، من وجهة نظر الانسان المكره : كيف يتحرر من العبء الزائد ، كيف ينتزع وانكسرة من البرجوازية ، ان هذا النضال ضروري . وهذا النضال بدأه العمال الطليعيون ، الواقعون الذين يردون ردا حاسما على الغرباء الذين ظهروا في الوسط المصنعي باعداد كبيرة ابان الحرب على الخصوص والذين

يريدون الآن أن يقفوا من المصنع الشعبي ، من المصنع الذي انتقل إلى ملكية الشعب ، موقفهم السابق ، أى من وجهة نظر التفكير الوحيد نفسه : « انتزاع كسرة أكبر والهرب ». ان كل ما في صفوف الفلاحين وفي صفوف الجماهير الكادحة من واع وشريف ومفكر سيقف في هذا النضال إلى جانب العمال الطليعيين .

والحساب والرقابة ، اذا ما قامت بهما سوفييتات نواب العمال والجنود والفلاحين بوصفها السلطة العليا في الدولة ، أو تحققا بأوامر ، بتنهويض من هذه السلطة ، — الحساب والرقابة في كل مكان ، العامان ، الشاملان ، — الحساب والرقابة على كمية العمل وعلى توزيع المنتوجات — إنما فيهما يكمن جوهر التحويل الاشتراكي ، طالما ان السيادة السياسية قد انشئت وتأمنت للبروليتاريا .

الحساب والرقابة اللذان هما ضروريان من أجل الانتقال إلى الاشتراكية لا يمكن ان يكونا الا جماهيريين . فقط التعاون الاختياري والوجوداني المحقق بحماسة ثورية بين جماهير العمال والفلاحين في الحساب والرقابة على الاغنياء ، على المحتالين ، على الكسالي ، على الزعران يمكنه ان يتغلب على هذه البقايا من المجتمع الرأسمالي اللعين ، على هذه النفايات من البشرية ، على هذه الأعضاء المتعفنة والمحترضة التي لا رجاء فيها ، على

هذا الوباء ، الطاعون ، القرحة ، التي بقيت للاشتراكية ارثا من  
الرأسمالية .

أيها العمال والفلاحون ، أيها الكرادحون والمستثمرون !  
الأرض والمصارف والمصانع والمعامل أسبعين ملذاً للشعب بأسره !  
فإنكم بأنفسكم على حساب ورقابة النقد والتوزيع المتوجات  
— في هذا وفي هذا وحده السبيل إلى الاشتراكية ،  
وعربون انتصارها ، عربون النصر على كل استثمار ، على كل عوز  
وفقر ! لأن الحبوب والحديد والخشب والنسيواف والقطن والكتان  
في روسيا تكفى الجميع ، شرط توزيع العمل والمتوجات توزيعا  
صحيحا ، شرط فرض الرقابة العملية ، الفعلية ، رقابة الشعب  
بأسره على هذا التوزيع ، شرط الانتصار لا في السياسة  
وحسب ، بل ايضا في الحياة الاقتصادية اليومية على اعداء  
الشعب : الأغنياء والمتعيشين منهم ، ثم على المحتالين والكسالي  
والزعران .

لا رحمة لهؤلاء ، أعداء الشعب ، أعداء الاشتراكية ، أعداء  
الشغيلة . الحرب المستمرة على الأغنياء والمتعيشين منهم ،  
المثقفين البرجوازيين ، الحرب على المحتالين والكسالي  
والزعران . هؤلاء وأولئك ، الأوائل والآخرون ، أخوة بالدم  
والعصب ، أولاد الرأسمالية ، أبناء المجتمع البرجوازي ، مجتمع  
الاسياد ، المجتمع الذي كانت فيه حفنة تنهب الشعب وتنهكهم

على الشعب ، المجتمع الذى كان فيه العوز والفقر يقذفان بالآلاف والآلاف الى طريق الزعرنة وبيع أنفسهم ، والاحتيال ، ونسيان الكرامة الإنسانية ، المجتمع الذى كان يتربى فيه حتما عند الشغيلة السعى الى تجنب الاستثمار وان بالخداع ، والافلات والخلاص ، وان دققة ، من العمل المكروه ، وانتزاع كسرة من الخبر على الأقل بأى طريقة كانت ، بأى ثمن كان ، لكن لا يجوعوا ، لكن لا يشعروا هم وأقرباؤهم بأنهم لم يسدوا رقمهم .

الاغنياء والمحталون انما هم جانبا مدارية واحدة ، انما هم الفصيلتان الرئيسيتان من الطفيليين الذين غذتهم الرأسمالية ، انما هم اعداء الاشتراكية الرئيسيون ، وهؤلاء الاعداء يجب وضعهم تحت رقابة خاصة من السكان كافة ، ويجب معاقبتهم بلا رحمة لدن أقل مخالفة منهم لاحكام وقوانين المجتمع الاشتراكي . وكل ضعف ، وكل تردد ، وكل عاطفية في هذا المضمار ، افتح جريمة امام الاشتراكية .

ولتجنيد المجتمع الاشتراكي ضرر هؤلاء الطفيليين ، يجب تنظيم الحساب والرقابة الشعبيين الشاملين ، بتأييد الملاليين والملاليين من العمال وال فلاحين طوعا واختيارا ، وبهمة وعزز ، وبحماسة ثورية ، على كمية العمل ، على اتساع وتوزيع المتوجات . وانتظم هذا الحساب وهذه الرقابة ، اللذين هما كلية في متداول ، كلية في مستطاع كل عامل وفلاح شريف ، سليم

التفكير ، أريب ، يجب ابراز مواهب العمال وال فلاحين التنظيمية الخاصة المتحدرة من وسطهم ، يجب ايقاظ المباراة في نفوسهم - وضبطها على صعيد الدولة كلها - في مضمون النجاحات التنظيمية ، يجب أن يدرك العمال وال فلاحون بوضوح الفرق بين النصيحة الضرورية من انسان متعلم والمراقبة الضرورية من عامل وفلاح «بسيط» على الاستهتار المأثور جدا عند الناس «المتعلمين» .

ان هذا الاستهتار ، هذه اللامبالاة ، هذا الاهمال ، هذا التهاون ، هذا التسرع العصبي ، هذا الميل الى الاستعاضة عن العمل بالنقاش ، عن النشاط بالاحاديث ، الميل الى التعهد بكل شيء في الدنيا وعدم اكمال أي شيء الى النهاية ، انما هو خاصة من خصائص «الناس المتعلمين» ، غير النابعة اطلاقا من طبيعتهم الشريرة ، وبالاحرى عن سوء النية ، بل من جميع عادات الحياة ، من اوضاع عملهم ، من التعب الزائد ، من انفصال العمل الفكرى عن العمل اليدوى انفصلا غير طبيعى ، وهكذا دواليك وهلمجرأ .

في عداد الاخطاء والنواقص والهفوات في ثورتنا ، تضطلع بدور غير قليل الاخطاء وخلافها التي تولدها هذه الخصائص المؤسفة - ولكن المختمة في الوقت الحاضر - الملازمة للمثقفين من وسطنا ، وانعدام الرقابة الكافية على عمل المثقفين التنظيمى من جانب العمال .

ان العمال وال فلاحين لا يزالون «وجلين» ويجب عليهم ان يتخلصوا من هذا ، ولا رب انهم سيتخلصون منه . من المستحيل الاستغناء عن نصيحة المعلمين ، المثقفين ، الاختصاصيين ، عن توجيهاتهم المرشدة . وكل عامل وفلاح فطن نوعا يفهم هذا فهنا رائعا ، وليس في وسع المثقفين من وسطنا ان يتذكروا من قلة الاتباه والاحترام الرفاقى من جانب العمال وال فلاحين . ولكن النصيحة والتوجيه المرشد شيء ، وتنظيم الحساب العملى والرقابة العملية شيء آخر . ان المثقفين يعطون فى اغلب الاحيان نصائح ممتازة وتوجيهات مرشدة رائعة ، ولكنهم يبدون «مشلولى اليدى» الى حد اثارة الضحك ، الى حد الخرافة ، الى حد الخزى والعار ، عاجزين عن تطبيق هذه النصائح والتجيئات ، عن تطبيق الرقابة العملية لكي تتحول الاقوال الى افعال .

هنا بالضبط يستحيل الاستغناء في أى حال من الاحوال عن مساعدة المنظمين الممارسين من «الشعب» ، من العمال ومن الفلاحين الكادحين ، وعن دورهم القيادى . «ليس الالة هم الذين يحرقون القدور» — ان هذه الحقيقة انما يجب على العمال وال فلاحين ان يغرسوها في نفوسهم على ارسطخ شكل . يجب عليهم ان يفهموا ان القضية كلها الان في التطبيق ، وانه قد آتى بالضبط تلك اللحظة التاريخية التي تتحول فيها النظرية الى

النشاط العملي ، وتحيا فيها النظرية بالتطبيق ، وتتصفح بالتطبيق ، وتشتت بالتطبيق ، وتبصر فيها صحة بوجهه خاص كلمات ماركس : «كل خطوة من الحركة العملية أهم من ذرية من البرامج» ، — كل خطوة في قضية لجم الأغنياء والمحتالين ، وتقليلهم ، واخذهم تحت الحساب الدائم والمراقبة الدائمة ، واجراء كل هذا بصورة عملية فعلية ، هي أهم من ذرية من المحاكمات الممتازة حول الاشتراكية . لأن «النظرية ، يا صديقي ، رمادية ، ولكن شجرة الحياة خضراء الى الابد» (٢٢) .

يجب تنظيم المبارزة بين المنظمين الممارسين من العمال وال فلاحين . يجب النضال ضد كل ابتدال وكل محاولة لفرض وحدة في الشكل من أعلى ، الأمر الذي يميل إليه المثقفون شديد الميل . فلا الابتدال ولا فرض وحدة في الشكل من أعلى يمتان بأى صلة إلى المركزية الديموقراطية والاشراكية . ان الوحدة لا ينتهكها بل يؤمنها ، أساسا ، واصلا ، ومن حيث الجوهر ، الكثرة والتنوع في التفاصيل ، في الخصائص المحلية ، في اساليب تناول المسألة ، في وسائل تحقيق الرقابة ، في سبل ابادة الطفيليين (الاغنياء والمحتالين ، المستهترین والمهترئین من المثقفين ، والخ ، وهلم جرا) ومنعهم عن الحق الأذى .

ان كومونة باريس (٢٣) قد اعطت نموذجا عظيما على الجمع بين المبادرة والاستقلال وحرية الحركة وهمة الانطلاق من اسفل ، وبين المركزية الطوعية الغريبة عن الابتدال . وسوفيتاتنا (٢٤)

تسير في الطريق نفسها . ولكنها لا تزال «وجلة» ، ولم تفتح بعد ، ولم «تنخرط» في عملها الجديد ، العظيم ، الخلاق ، ألا وهو خلق النظم الاشتراكية . يجب أن تكتب السوفيات بمزيد من الجرأة والمبادرة على العمل . يجب أن تبرز كل «كومونة» — كل مصنع ، كل قرية ، كل جمعية استهلاك ، كل لجنة تموين — خلال المباراة فيما بينها ، كمنظّمات عملية للحساب والرقابة على العمل وعلى توزيع المنتوجات . إن برنامج هذا الحساب وهذه الرقابة بسيط ، واضح ، مفهوم لكل امرئ : لكي يكون الخبر عند كل امرئ ، لكي يمشي الجميع في أحذية متنية وفي لباس غير ممزق ، وتكون لهم مساكن دافئة ، ويعملوا بوجдан ، لكي لا يسرح أى من المحتالين (بمن فيهم المتهربون من العمل ) حرا طليقا ، بل يقع في السجن أو يمضى مدة المحكومية بالأشغال الشاقة الالزامية ، لكي لا يتمكن أى من الأغنياء الذين ينتهكون أحكام الاشتراكية وقوانينها ، من التهرب من مصير المحتال ، هذا المصير الذى تقتضى العدالة ان يصبح مصير الغنى . «من لا يشتعل ، لا يأكل» ، هذه هي وصية النظام الاشتراكي العملية . وهذا ما يجب ضبطه عمليا .

وهذه هي النجاحات العملية التي يجب أن تعتز بها «كومونات»نا ومنظمونا من العمال وال فلاحين ، وبالآخرى من المثقفين ( وبالآخرى لأنهم اعتادوا بافراط ، اعتادوا فوق الحد الاعتزاز بتوجيهاتهم وقراراتهم العامة ) .

يجب على الكومونات ، على الخلايا الصغيرة في القرية وفي المدينة ان تضع بنفسها آلاف الاشكال والوسائل للحساب العملي والرقابة العملية على الاغنياء والمحتالين والكسالي ، وان تستثبت منها في التطبيق . ان التنوع هنا هو كفالة الحيوية ، وضمانة النجاح في بلوغ الهدف الواحد المشترك : تطهير الارض الروسية من جميع الحشرات الضارة ، من البراغيث — المحتالين ، من البق — الاغنياء ، وخلافه وما شابه . ففى مكان ما ، سيزجون في السجن عشرة من الاغنياء وذرية من المحتالين ، ونصف ذرية من العمال المتهربين من العمل ( بنفس القدر من الزعرنة الذى يتهرب به من العمل عدد كبير من صفاتي المطابع في بتروغراد ، وخاصة في المطابع الحزبية ) . وفي مكان آخر ، سيجبرونهم على تنظيف المراحيض . في مكان ثالث ، سيزودونهم ، لدن مغادرة السجن ، ببطاقات صفراء ، لكي يراقبهم الشعب كله ، حتى اصلاح نفوسهم ، مراقبته لاناس مضررين . في مكان رابع ، سيعدمون على الفور رميا بالرصاص واحدا من كل عشرة مذنبين بالكسيل . في مكان خامس ، سيخترون وينسقون مختلف الوسائل والسبل ويتوصلون بسرعة ، مثلا ، عن سبيل الافراج المشروط ، الى اصلاح العناصر القابلة للاصلاح من الاغنياء ، والمثقفين البرجوازيين ، والمحتالين والزعران . وكلما تنوّعت السبل ، تحسنت واغتنت التجربة المشتركة وكان نجاح الاشتراكية اضمن واسرع ، وكان من الاسهل على التطبيق ان

يضع — لأن التطبيق وحده يستطيع أن يضع — خير اساليب  
وسائل النضال .

في أي كومونة ، في أي حى من مدينة كبيرة ، في أي مصنع ،  
في أي قرية لا يوجد جياع ، لا يوجد عاطلون عن العمل ، لا يوجد  
كسالى أغنياء ، لا يوجد اخساء من خدم البرجوازية ، ومخربون  
يسمون انفسهم مثقفين ؟ في أي منها ، تتحقق اكثرا من اجل زيادة  
انتاجية العمل ؟ من اجل بناء بيوت جديدة جيدة للفقراء ، من  
اجل اسكانهم في بيوت الاغنياء ؟ من اجل تزويد كل طفل من  
العائلات الفقيرة بزجاجة من الحليب تزويدا منتظما ؟ هذه هي  
المسائل التي يجب ان تتطور بصددها المباراة بين الكومونات ،  
والشعارات وجمعيات الاستهلاك والاتصال ، وسوفيتات نواب  
العمال والجنود وال فلاحين . في سياق هذا العمل يجب ان تبرز  
عمليا الموهوب التنظيمية وتترقى الى اعلى ، الى ادارة الدولة  
بأنسراها . وهي كثيرة في صفوف الشعب . الا انها مسحوقة .  
فيجب مساعدتها على النهوض والتطور . وبتأييد الجماهير ،  
 تستطيع ، وحدتها دون غيرها ، ان تنفذ روسيها وتنفذ قضية  
 الاشتراكية .

كتب في ٢٤ - ٢٧ كانون  
الاول (ديسمبر) ١٩١٧

# خطاب القى في المؤتمر

## الاول لمجالس الاقتصاد الوطنى لعامة روسيا

٢٦ أيار (مايو) ١٩١٨

أيها الرفاق ، اسمحوا لي قبل كل شيء بأن أحبي مؤتمر مجالس الاقتصاد الوطنى باسم مجلس مفوضى الشعب .  
\_\_\_\_\_  
(تصفيق ) .

أيها الرفاق ، ان المجلس الأعلى للاقتصاد الوطنى أقيمت الآن على عاتقه مهمة من أصعب المهام وأوفرها ثمارا في آن واحد . ولا سبيل الى الريب أبدا انه بقدر ما تتسع مكاسب ثورة اكتوبر ، ويتعمق الانقلاب الذى بدأته ، وتتوطد أسس مكاسب الثورة الاشتراكية والنظام الاشتراكي نفسه ، بقدر ما يتعاظم ويتنامى دور مجالس الاقتصاد الوطنى . فانها ستكون المؤسسات الوحيدة التى ستحتفظ من بين جميع مؤسسات الدولة بمكانتها الراسخ ، وسيزداد هذا المكان رسوحا بقدر ما تقترب من اقامة النظام الاشتراكى وبقدر ما تقل الحاجة الى جهاز ادارى صرف ، الى جهاز لا يهتم ، فى الواقع ، الا بالادارة . وحين يقضى نهائيا على مقاومة المستثمرين ، ويتعلم الشغيلة تنظيم الاتصال الاشتراكى ، فان هذا الجهاز الادارى ، بمعنى الكلمة الأصلى ، الضيق ، جهاز الدولة القديمة ، محكوم عليه بالزوال ، بينما

الجهاز من نوع المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني مكتوب له النمو والتطور والرسوخ في سياق قيامه بالنشاط الجوهري كله لمجتمع منظم .

ولهذا ، أيها الرفاق ، حين أرى إلى تجربة مجلسنا الأعلى لل الاقتصاد الوطني والمجالس المحلية التي يرتبط بنشاطها ارتباطاً وثيقاً لا تنفص عن عراها ، أعتقد ، رغم كثرة من الأمور غير المتممة ، غير المنجزة ، غير المنظمة ، أن ليس لنا ولو ظل لسبب يحملنا على استنتاجات مفعمة بالتشاؤم . لأن المهمة التي يضعها المجلس الأعلى لل الاقتصاد الوطني نصب عينيه ، المهمة التي تطرحها جميع مجالس المقاطعات وجميع المجالس المحلية ، إنما هي على درجة من الكبر والشمول بحيث لا شيء على الإطلاق يشير القلق في ما نلاحظه جميعاً . ففي كثير جداً من الأحيان ، — ولربما يعجب القول من وجهة نظرنا ، بالطبع ، في كثرة مفرطة من الأحيان — لم يطبق المثل القائل : « قس سبع مرات وقص مرة واحدة ». ومع الأسف ، ليست الأمور بسيطة بقدر ما هي عليه في هذا المثل ، حين يكون المقصود تنظيم الاقتصاد وفقاً للمبادئ الاشتراكية .

إن مهماتنا لتزداد تعقداً حين تنتقل كامل السلطة — وهذه المرة ، لا السلطة السياسية وحسب ، بل بالأحرى وبالدرجة الأولى أيضاً السلطة الاقتصادية ، أي السلطة التي تمس أعمق أنسنة حياة الناس اليومية — حين تنتقل كامل السلطة إلى طبقة

جديدة تجذب وراءها ، فضلا عن ذلك ، ولأول مرة في تاريخ البشرية ، أغلبية السكان الساحقة ، سواد الشغيلة والمستثمرين . وغنى عن البيان أن يكون مفهوما تماما في الحالة الراهنة انه يستحيل ترتيب الأمور بمقدار البساطة التي يريدها المثل : « قس سبع مرات وقص مرة واحدة » ، وذلك نظرا لما تتسم به المهام التنظيمية من أهمية فائقة وصعوبة بالغة ، اذ يتبعنا علينا أن ننظم على نحو جديد كلها أعمق أسس الحياة البشرية لمئات الملايين من الناس . وبالفعل ، لا نستطيع أن نقيس سلفا ومرارا عددا ومن ثم أن نقص ونحيط ما قسناه وضبطناه نهائيا . إنما يجب علينا ، اذ نضع هذه المؤسسة أو تلك موضع الاختبار والامتحان ، اذ نلاحظ نشاطها العملي ، اذ تثبت منها بتجربة الشغيلة الجماعية ، ولا سيما بتجربة تنتائج العمل ، إنما يجب علينا أن نشيد صرحنا الاقتصادي على الفور ، في مجرى العمل بالذات ، وذلك رغم ما يخوضه المستثموون من نضال يائس ويبدونه من مقاومة ضاربة ، اذ أنهم يزدادون ضراوة بقدر ما نصبح على وشك أن نقتلع نهائيا آخر اضراس الاستثمار الرأسمالي المنخورة . ومفهوم أن لا يكون في هذه الأحوال أى ظل لسبب يحمل على التشاوؤم ، مع أن البرجوازية والسيادة المستثمرين المجرروجين في خيرة عواظفهم يجدون ، بالطبع ، حججا ممتازة لشن حملات حاقدة علينا اذا ما أضطررنا أحيانا ، وحتى في فترات متقاربة جدا ، الى تعديل نماذج مختلف فروع الاقتصاد الوطنى ، وأنظمتها الداخلية ، وهيئاتها الإدارية ، وتعديلها عدة مرات .

ويقينا أن من يشترك بصورة قريبة جداً و المباشرة جداً في هذا العمل ، وأحياناً في تعديل مثلث للأنظمة الداخلية والقواعد واللوائح الإدارية ، كما هي الحال ، مثلاً ، بالنسبة للادارة الرئيسية للنقليات المائية ، يعرف طبعاً لحظات لا تدعوا إلى المزح والضحك أبداً ، وهذا النوع من الأعمال لا يمكن له أن يبعث في النفس كثيراً من الرضى والارتياح . ولكننا اذا صرفاً نفينا قليلاً عن الأزعاجات التي تأتي مباشرة من تعديل المراسيم بتواتر بالغ ، وإذا ألقينا نظرة أعمق وأبعد قليلاً ورأينا إلى العمل العملاق العالمي التاريخي الشأن ، الذي يجب على البروليتاريا الروسية أن تقوم به رغم أنه لا يتواتر لها في الوقت الحاضر إلا قواها غير الكافية ، أدركنا فوراً أن إجراء التعديلات ، وحتى بتواتر أكثر بكثير ، والثبت بالتجربة من مختلف النظم الإدارية ، من مختلف القواعد الهدافة إلى نشر الطاعة ، لا غنى عنهما ، وإننا في مهمة بمثل هذا الجلال لا نستطيع أبداً أن ندعى ، وما من اشتراكي عاقل بحث في آفاق المستقبل لم يعتقد يوماً ، بأن في مقدورنا ، وفتنا لخطط مزعوم موضوع سلفاً ، أن نرسم دفعه واحدة ونقر دفعه واحدة أشكال المجتمع الجديد التنظيمية .

فكل ما كنا نعرفه ، كل ما أوضحه لنا بدقة خيرة عارفي المجتمع الرأسمالي ، أقوى المفكرين الذين استشفوا تطوره ، هو أن هذا التحويل يجب أن يتم حتماً بمحض قوانين التاريخ ، حسب خط كبير ما ، هو أن الملكية الخاصة لوسائل الاتصال قد

حكم عليها التاريخ بالزوال ، وانها ستزول ، وانه ستتصادر حتماً أملاك المستثمرين . وقد أثبتت هذا بدقة علمية . ونحن كنا نعرفه حين رفعنا في أيدينا راية الاشتراكية ، وحين أعلنا عن أنفسنا أنا اشتراكيون ، وأسسنا أحزاباً اشتراكية ، وشرعنا بتحويل المجتمع . كنا نعرفه حين أخذنا السلطة لكي تقوم بالتحول الاشتراكي ولكنه لم يكن في مقدورنا أن نعرف لا أشكال لهذا التحويل ، ولا سرعة التحويل العملي . إن التجربة الجماعية ، إن تجربة الملايين من الناس هي وحدتها التي تستطيع أن تعطى التوجيهات الحاسمة بهذا الصدد ، لأنه ، من أجل قضيتنا ، من أجل قضية بناء الاشتراكية ، لا تكفي على وجه التدقيق تجربة المئات ، ولا مئات الآلاف من ممثلي هذه الفئات العليا التي صنعت التاريخ حتى الآن ، سواء أفي مجتمع الملايين العقاريين أم في المجتمع الرأسمالي . ونحن لا نستطيع العمل بهذه الطريقة لأننا نعتمد بالضبط على التجربة المشتركة ، على تجربة ملايين الشغيلة .

ولهذا ، نحن نعرف أن قضية التنظيم التي تشكل مهمة السوفيات الرئيسية والأساسية الجوهرية ، ستتحمل لنا حتماً كثرة من التجارب والخطوات والتعديلات والمصاعب ، ولا سيما فيما يتعلق بطريقة وضع كل انسان في مكانه ، لأننا لا نملك أى تجربة في هذا الميدان ، ففى هذا الميدان ، يجب علينا أن نضع كلًا من التدابير بأنفسنا ، وكلما ازدادت فداحة الأخطاء

التي نرتكبها في هذا السبيل ، تعاظمت ثقتنا في أن عدد أولئك الذين يتبعون عليهم أن يتحققوا الأمور ويحركوها في الطريق القوي سيرداد لدى كل زيادة جديدة في عدد أعضاء النقابات ، لدى كل ألف جديد ، كل مئة ألف جديدة من أولئك الذين ينتقلون من معسكر الشغيلة ، المستثمرين ، حيث كانوا لا يزالون يعيشون حتى الآن حسب التقاليد والعادات ، إلى معسكر بناء المنظمات السوفيتية .

خذوا مهمة ثانوية غالبا جدا ما يصطدم بها مجلس الاقتصاد الوطني - المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني : مهمة استخدام الاختصاصيين البرجوازيين . نحن نعرف جميعا ، وعلى الأقل أولئك الذين منا يعتمدون على العلم والاشتراكية ، انه لا يمكن تحقيق هذه المهمة إلا في المرحلة وبالمقدار اللذين طورت الرأسمالية العالمية بهما المقدمات المادية والتكنيكية ، لعمل يجري على نطاق هائل جدا ويرتكز على معطيات العلم ، وبالتالي على تكوين عدد عديد جدا من الاختصاصيين ذوى التحصيل العلمي . ونحن نعرف انه يستحيل بناء الاشتراكية دون هذا .  
وإذا ما أعدنا قراءة مؤلفات الاشتراكيين الذين راقبوا تطور الرأسمالية في السنوات الخمسين الأخيرة وخلصوا المررة تلو المررة إلى الاستنتاج بأن الاشتراكية آتية حتما ، لرأينا انهم أشاروا ، كلهم بلا استثناء ، إلى أن الاشتراكية وحدها هي التي ستتحرر العلم من قيوده البرجوازية ، من عبوديته للرأسمال ، من

استخدامه أمام مصالح الجشع الرأسمالي القدر . ان الاشتراكية وحدها هي التي تستطيع تطوير الاتساح الاجتماعي وتوزيع المنتجات تطويرا واسعا وانضاعهما فعلا لاعتبارات علمية تهدف الى تأمين أسهل حياة لجميع الشغيلة ، وتوفر لهم امكانية ازفافه . والاشراكية وحدها هي التي تستطيع أن تتحقق هذا . ونحن نعرف انه لا بد لها أن تتحققه ، وفي ادراك هذه الحقيقة تكمن كل صعوبة الماركسية وكل قوتها .

ينبغي لنا أن نحقق هذا بالاعتماد على العناصر المعادية للاشراكية ، لأنه كلما تناهى الرأس المال ، شدد من نير البرجوازية ومن سحق العمال . وحين أصبحت السلطة في أيدي البروليتاريا وال فلاحين الفقراء ، حين تتغير هذه السلطة مهمات تحظى بتأييد هذه الجماهير ، يتغير علينا أن نحقق هذه التحويلات الاشتراكية بمساعدة الاختصاصيين البرجوازيين ، بمساعدة هؤلاء الاختصاصيين الذين تربوا في المجتمع البرجوازي ، ولم يعروفوا وسطا غيره ، ولا يمكنهم أن يتصوروا وسطا اجتماعيا غيره ؟ ولذا حتى حين يكون هؤلاء القوم صادقين ومخلصين كلبا لهمتهم ، حتى في هذه الحالة ، نجد لهم مفعمين بآلاف من الأوهام البرجوازية ، مرتبطين بآلاف الخيوط التي لا يلحظونها بالمجتمع البرجوازي الذي يحضر ويتسخ والذى ، لهذا السبب ، يبدى مقاومة ضاربة .

ونحن لا يسعنا أن نخفى عن أنفسنا هذه المصاعب التي تتعارض تحقيق مهمتنا . وحين استشهد بجميع الاشتراكيين الذين

كتبوا حول هذا الموضوع ، لا أستطيع أن أتذكر أى مؤلف أو أى رأى لاشتراكيين بارزين حول المجتمع الاشتراكي المقبل يشير إلى الصعوبة العملية الملحوظة التي ستواجهها الطبقة العاملة المسلمة زمام السلطة ، حين تعترض تحويل هذا التراث الهائل من الثقافة والمعارف والتكنولوجيا ، الذى كدسته الرأسمالية والذى هو ضروري ومحتم لنا تاريخيا ، تحويل كل هذا من اداة للرأسمالية الى اداة للاشتراكية . ان هذه المهمة لسهولة اذا ما اهتدينا بصيغة عامة ، بمعارضة مجردة ؛ ولكنها مهمة فى أقصى الصعوبة فى غمرة النضال ضد الرأسمالية التى لا تموت من ضربة واحدة والتي تبدي بالأحرى مقاومة تستد ضراوة بقدر ما يقترب موتها . واذا كنا نلجأ فى هذا الميدان الى التجارب ، واذا كنا نصلح الأخطاء الجزئية مرارا وتكرارا ، فان هذا السلوك أمر لا مندوحة عنه حين لا تفلح دفعه واحدة ، فى هذا الميدان او ذاك من ميادين الاقتصاد الوطنى ، فى تحويل الاختصاصيين من خدم للرأسمالية الى خدم ، الى مستشارين للجماهير الكادحة . واذا كنا لا تفلح فى هذه المهمة دفعه واحدة ، فلا يمكن لهذا الأمر أن يبعث فى نفوسنا أى شعور بالتشاؤم ، لأن المهمة التى تتوخاها لعلى مكان عالمى تارىخي من الصعوبة والأهمية . ونحن لا نغمض عيوننا على واقع انه يستحيل علينا وحدنا ، يستحيل على بلد واحد أن يحقق الثورة الاشتراكية كلها بقواه الخاصة ، حتى وان كان هذا البلد أقل تأثرا بكثير

مما هي عليه روسيا ، حتى وان كنا نعيش في ظروف أيسر مما هي عليه بعد أربع سنوات من حرب لا سابق لها ، من حرب مؤلمة ، مضنية ، مدمرة . وكل من ينصرف عن الثورة الاشتراكية الجارية في روسيا بحججة انه من الجلى أن القوى غير مناسبة لل مهمة ، يشبهه رجلا معلبا (٢٥) لا يرى أبعد من طرف أنفه ، ونسى انه ليس ثمة أى انعطاف تاريخي كبير الى حد ما خلا من جملة حالات من عدم مناسبة القوى . فالقوى تتعاظم في معungan النضال بالذات ، بقدر ما تتطور الثورة . وحين يسير بلد ما في طريق التحويلات الجليلة ، فان مأثرة هذا البلد وحزب الطبقة العاملة التي انتصرت فيه ، إنما هي اتنا اقتربنا عن كثب وعمليا من المهام التي كانت توضع حتى ذاك بصورة مجردة ، نظرية . ان هذه التجربة لن تنسى . ان هذه التجربة ، تجربة العمال الذين نراهم في الوقت الحاضر متجمعين في النقابات وفي المنظمات المحلية والذين ينكبون عمليا على تنظيم مجمل الاتجاج على النطاق الوطنى ، ان هذه التجربة لا يمكن محوها ، مهما حدث ، مهما كانت مضنية تقلبات أحوال الثورة الروسية والثورة الاشتراكية العالمية . فقد دخلت في التاريخ كسبا من مكاسب الاشتراكية ، وعلى هذه التجربة ستتبني الثورة العالمية المقبلة صرحها الاشتراكي .

وانى أسمح لنفسى بأن أشير الى مهمة أخرى ، قد تكون أصعب المهام ، ويعود الى المجلس الأعلى لللاقتصاد الوطنى أمر

حلها عمليا . هذه المهمة هي مهمة طاعة العمل . ونحن ، اذ تتناول هذه المهمة ، يجب علينا ، والحق يقال ، أن نعترف ونشير بارتياح الى ان النقابات ، مع أهم منظماتها ( اللجنة المركزية لنقابة عمال التعدين ، مجلس النقابات في عامه روسيا ) ، ان أكبر النقابات التي تضم ملايين الشغيلة هي التي بادرت وانكبت على تنفيذ هذه المهمة . والحال ان هذه المهمة هي مهمة عالمية تاريخية . ولفهمها يجب أن نصرف النظر عن الاخفاقات الجزئية الصغيرة ، عن المصاعب التي لا تصدق والتي تبدو مستعصية لا يمكن تذليلها اذا ما رأينا اليها على حدة . يجب أن نرى الى الامور من على ونرى الى تعاقب نماذج الاقتصاد الاجتماعي في التاريخ . فان وجهة النظر هذه وحدتها هي التي تبين بوضوح جلال المهمة التي أخذناها على عاتقنا ، والأهمية الهائلة للواقع التالي ، وهو أن الممثل الأرقى للمجتمع ، بشخص الجماهير الكادحة المستمرة ، هو الذي يأخذ هذه المرة على عاتقه ، وبمبادرة منه ، مهمة كانت حتى ذاك حفنة من المالكين العقاريين ، في روسيا القناة ما قبل ١٨٦١ ( ٢٦ ) تحلها كليا وحدها وتعتبرها امتيازا لها ، ساعية الى تأمين الصلة والطاعة على نطاق البلاد بأسرها .

ونحن نعرف كيف كان المالكون العقاريون الاقتصاديون يكونون هذه الطاعة : بالاضطهاد والتعسف والاهانة ، بنظام شاق يفرض على أغلبية الشعب آلاما لم يسمع بمثلها من قبل . تذكروا

كل هذا الاتصال من القناة الى الاقتصاد البرجوازى . ان ما لاحظتموه ، مع انه لم تتوافر لمعظمكم امكانية ملاحظته ، وما عرفتم من أجيال أكثر قدما ، هو أن هذا الاتصال بعد ١٨٦١ الى الاقتصاد البرجوازى الجديد ، هذا الاتصال من الطاعة الاقطاعية القديمة ، طاعة العصا والدبوس ، طاعة أشد الاهانة والعنف جنونا ووقاحة وفظاظة بحق الانسان الى الطاعة البرجوازية ، طاعة الجوع ، طاعة ما يسمى حرية الاستخدام ، الطاعة التي كانت في الواقع طاعة العبودية الرأسمالية ، هذا الاتصال بدا ، تاريخيا ، سهلا ، ذلك لأن الإنسانية قد انتقلت من مستثمر إلى مستثمر آخر ، لأن أقلية من الضوارى ومن مستثمرى عمل الشعب أخلت المكان لأقلية أخرى من ضوار آخرين ومستثمرين آخرين لعمل الشعب ، لأن الملاكين العقاريين أخلوا هذا المكان للرأسماليين ، فعقبت أقلية أقلية أخرى ، وظللت الجماهير الغفيرة من الطبقات الكادحة والمستمرة مرهقة ، مسحوقة . وحتى هذه العملية ، أى حلول طاعة مستثمرين محل طاعة مستثمرين آخرين ، كلفت سنوات من الجهد ، ان لم يكن عشرات السنين ؟ فقد تطلب سنوات ، ان لم يكن عشرات السنين ، من عهد انتقالى كان فيه الملاكون العقاريون القدامى ، المتمسكون بنظام القناة ، يعتقدون حقا وصدقا ان كل شيء سبيل الهلاك ، وانه يستحيل ادارة الاقتصاد دون نظام القناة ، عهد كان فيه رب العمل الرأسمالى

الجديد يصطدم بمساعب عملية لدى كل خطوة وينفض يده من استثمارته ، عهد كانت فيه العلامة المادية ، أى أحد الأدلة الملموسة على مصاعب هذا الاتقال ، واقع أن روسيا كانت توصي حينذاك على الآلات في الخارج ، بغية استخدام خيرة الآلات ، ولم يكن في روسيا أى عامل ولا أى قائد يعرف كيف يستخدمها . وكان في مستطاع المرأة أن يرى في جميع أنحاء روسيا خيرة الآلات واقفة لا تعمل ، لشدة صعوبة الاتقال من الطاعة القديمة ، طاعة القناة ، إلى الطاعة الجديدة ، الرأسمالية ، البرجوازية .

وإذا رأيتم إلى الأمور على هذا النحو ، أيها الرفاق ، فانكم لن تؤخذوا بتضليل هؤلاء الناس ، هذه الطبقات ، هذه البرجوازية ، هؤلاء الأذناب للبرجوازية الذين تتحصر مهنتهم كلها في زرع الذعر ، وبذر بذور الكآبة ، وغير سخيف الهمة كلها في العمل كلها ، واظهار هذا العمل عملا لا أمل فيه ، والذين يشيرون إلى كل حالة خاصة من التفسخ وانعدام الطاعة ويتحدثون عن فشل الثورة ، كأنما قامت في العالم يوما ، كأنما قامت في التاريخ يوما ثورة واحدة كبيرة حقا دون تفسخ ، دون انتهاء للطاعة ، دون تجارب مضنية لا بد من المرور بها حين تصوغ الجماهير طاعة جديدة . وينبغي لنا أن لا ننسى إننا نواجه للمرة الأولى مرحلة تمهيدية من التاريخ ، يصوغ فيها فعلا ملائين الشغيلية والمستثمرين طاعة جديدة ، طاعة في العمل ،

طاعة رفاقية ، طاعة سوفييتية . وانتا لا نظمح الى احراز نجاحات سريعة في هذا الميدان ، ولا نأمل بذلك . فانتا نعرف ان هذا المسعي سيتطلب عهدا تاريخيا كاملا . والعمد التاريخي الذي دشناه ، هو عهد نهدم فيه طاعة المجتمع الرأسمالي ، في بلد لا يزال برجوازيا ، نهدمها ونفتخر بأن نرى جميع العمال الواعين وجميع الفلاحين الكادحين بلا استثناء يسهمون بجميع الوسائل في عملية الهدم هذه ، ونرى فيه الجماهير تدرك بكل حرية ، وبدافع من مبادرتها الذاتية ، انه يجب عليها ، لا بموجب أمر صادر من عل ، بل بموجب تجربتها الحياتية ، ان تستعيض عن هذه الطاعة القائمة على استثمار الشغيلة واستعبادهم ، بطاعة جديدة ، بطاعة العمل المشترك ، طاعة العمال والفلاحين الشغيلة المنظمين والموحدين في عموم روسيا ، في بلد يبلغ تعداد سكانه عشرات الملايين ومئات الملايين . وهذه المهمة عسيرة في منتهى العسر ، ولكنها بالمقابل مهمة مثمرة ، لأننا حين ننفذها عمليا ، حينذاك فقط ، تكون قد دققنا المسamar الأخير في نعش المجتمع الرأسمالي الذي ندفن . (تصفيق)

صدرت محاضر صحافية في ٢٧ ايار  
(مايو) ١٩١٨ في جريدة «بتروغراد  
سكايا برافدا» ، العدد ١٠٨ (النشرة  
المسائية) ، وفي ٢٨ ايار (مايو)  
في جريدة «البرافدا» ، العدد  
١٠٤ ، وفي جريدة «ازفيستيا المجلة  
التنفيذية المركزية لعامة روسيا» ،  
العدد ١٠٦

## المبادرة الكبرى

( مقتطفان )

ان ديكاتورية البروليتاريا — كما سبق لى واثرت مرارا عديدة ، منها فى خطابي بتاريخ ١٢ آذار ( مارس ) فى جلسة سوفيت نواب بيروغراد ، لا تعنى فقط استعمال العنف ازاء المستشرين ، بل انها لا تعنى أساسا العنف . ان الأساس الاقتصادى لهذا العنف الثورى ، ان ضمان حيويته ونجاحه ، هو ان البروليتاريا تمثل وتحقق ، بالقياس الى الرأسمالية ، النموذج الأعلى لتنظيم العمل فى المجتمع . ذلك هو جوهر المسألة . ومن هنا تبع القوة ، من هنا ضمان انتصار الشيوعية التام المحتوم .

ان التنظيم القطاعى للعمل الاجتماعى كان يرتكز على طاعة العصا ، على الأمية والحد الأقصى من ارهاق الشغيلة ، الذين كانت تنهبهم وتستبد بهم حفنة من الملوك العقاريين . وكان التنظيم الرأسمالى للعمل الاجتماعى يرتكز على طاعة

الجوع ؟ و كان السواد الأعظم من الشغيلة يظلون ، حتى في أكثر الجمهوريات المتقدمة والديموقراطية تقدما ، ورغم كل التقدم الذي حققته الثقافة البرجوازية والديموقراطية البرجوازية ، جماهير مرعوبة وجاهلة من العبيد المأجورين أو الفلاحين المرهقين ، تنهبهم و تستبد بهم حفنة من الرأسماليين . أما التنظيم الشيوعي للعمل الاجتماعي ، الذي تشكل الاشتراكية الخطوة الأولى في سبيله ، فإنه يرتكز وسيرتकز أكثر فأكثر على طاعة واعية يتقبلها الشغيلة أنفسهم بملء حرثتهم ، بعد أن يخلعوا نير الملاكين العقاريين والرأسماليين على السواء .

ان هذه الطاعة الجديدة لا تهبط من السماء ولا تنبثق عن التمنيات الطيبة ؟ إنما تنبثق عن أوضاع الاتساح الرأسماني الكبير المادية ، وعن هذه الأوضاع وحدها . وهي مستحيلة دون هذه الأوضاع . والحال ، إن حامل هذه الأوضاع المادية أو محققتها ، إنما هي طبقة تاريخية معينة كوتتها الرأسمالية الكبيرة وثقفتها ، ونظمتها ، وعلمتها ، وشدت من لحمتها ، ومرستها وقوت ساعدتها . هذه الطبقة هي البروليتاريا .

ان ديكاتورية البروليتاريا ، اذا فسرنا هذا التعبير اللاتيني العلمي ، التاريخي الفلسفى ، بلغة أسهل ، إنما تعنى :

ان طبقة معينة — أي عمال المدن وبوجه عام ، عمال المعامل ، العمال الصناعيين — هي وحدها قادرة على قيادة كل جمهور

الشغيلة والمستثمرين في النضال من أجل خلع زير الرأسمال ، وخلال عملية الخلع هذه ، وفي النضال من أجل الحفاظ على النصر وتوطيده ، وفي عمل خلق نظام اجتماعي جديد ؛ اشتراكي ؟ في كل النضال من أجل محو الطبقات محوا تماما . ( ونلاحظ بين هلالين : ان التمييز العلمي بين الاشتراكية والشيوعية يقوم فقط في كون الكلمة الأولى تعنى الدرجة الأولى من المجتمع الجديد المنبثق عن الرأسمالية ؛ وفي كون الكلمة الثانية تعنى الدرجة التالية ، العليا ، من هذا المجتمع . )

ان خطأ أممية « برن » ، أو الأممية الصفراء ( ٢٧ ) ، هو ان زعماءها لا يعترفون الا قولا بالنضال الطبقي وبدور البروليتاريا القيادي ، انهم يخشون التفكير الى النهاية ، يخافون بالضبط هذا الاستنتاج المحتوم الذي يرعب البرجوازية أشد الرعب والذي لا يمكنها أبدا القبول به . انهم يخافون من الاعتراف بأن ديكاتورية البروليتاريا هي أيضا مرحلة من مراحل النضال الطبقي الذي هو محتوم طالما لم تمح الطبقات ، والذي تتغير أشكاله ، وتشتد ضراوته وحدته ، ويعدو جد أصيل في الأزمنة الأولى التي تلى اسقاط الرأسمال . ان البروليتاريا لا تكف عن النضال الطبقي بعد الاستيلاء على السلطة السياسية ، انما تواصل النضال حتى محو الطبقات ، ولكن ، طبعا ، في أحوال أخرى ، بشكل آخر ، بوسائل أخرى .

وماذا يعني «محو الطبقات»؟ ان جميع الذين يقولون عن أنفسهم انهم اشتراكيون يقررون بهدف الاشتراكية النهائية هذا، ولكن ليس الجميع، بالطبع، يفكرون بمعناه. ان الكلمة طبقات تطلق على جماعات واسعة من الناس، تمتاز بالمكان الذي تشغله في نظام للإنتاج الاجتماعي، محدد تاريخياً، بعلاقتها (التي يحددها ويكرسها القانون في معظم الأحيان) بوسائل الإنتاج، بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي بطرق الحصول على الثروات الاجتماعية وبمقدار حصتها من هذه الثروات. ان الطبقات هي جماعات من الناس، تستطيع احداها أن تستملك عسل جماعة أخرى بسبب الفرق في المكان الذي تشغله في نموذج معين من الاقتصاد الاجتماعي.

و واضح أنه، من أجل محو الطبقات تماماً، لا يكفي استقطاع المستثمرين، المالكين العقاريين والرأسماليين، لا يكفي الغاء ملكيتهم، إنما ينبغي أيضاً الغاء كل ملكية خاصة لوسائل الإنتاج؛ ينبغي إزالة الفرق بين المدينة والريف كما ينبغي إزالة الفرق بين العمل اليدوي والعمل الفكري. وانها ل مهمة طويلة النفس. ولأجل القيام بها، ينبغي تحقيق خطوة كبيرة إلى الأمام في تطوير القوى المنتجة؛ ينبغي التغلب على مقاومة العديد من بقايا الإنتاج الصغير (هذه المقاومة السلبية أحياناً، العنيدة خاصة، والتي يصعب التغلب عليها صعوبة)، ينبغي

قهر القوة الهائلة الكامنة في العادة والرتاب ، المتعلقة بهذه البقايا .

ان القول بأن جميع « الشغيلة » أهل لهذه المهمة على قدم المساواة ، إنما هو قول لا معنى له إطلاقاً أو وهم من أوهام اشتراكي من قبل الطوفان ، من قبل ماركس . لأن هذه الأهلية لا تأتي من تلقاء نفسها ؛ إنما تنبثق تاريخياً وتتشكل فقط من ظروف الاتساح الرأسمالي الكبير المادية . وفي بداية الطريق التي تقود من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، لا يملك هذه الأهلية إلا البروليتاريا . فهي قادرة على القيام بالمهمة الجليلة الخطيرة ، الملقاة على عاتقها ، أولاً لأنها الطبقة الأقوى والأكثر تقدماً في المجتمعات المتقدمة ؛ ثانياً ، لأنها تشكل أغلبية السكان في البلدان الأكثر تطوراً ؛ ثالثاً ، لأن أغلبية السكان في البلدان الرأسمالية المتأخرة ، مثل روسيا ، تتألف من انصاف بروليتاريين أي من أناس يعيشون ، باتظام ، قسماً من السنة كبروليتاريين ، ويسعون أبداً وراء معيشتهم ، مشتغلين ، إلى حد ما ، بإجراء في المؤسسات الرأسمالية .

ان الذين يريدون ان يحلوا قضايا الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بوساطة أفكار مطروقة حول الحرية والمساواة والديمقراطية ، بوجه عام ، ومساواة ديموقراطية العمل ، الخ .. ( كما يفعل كاوتسكي ومارتنوف وغيرهما من أبطال أهمية برن الصفراء ) ، إنما يفضحون فقط طبيعتهم البرجوازية الصغيرة

وتفاهمهم وضيق افقهم ويكتشفون عن أناس ينساقون باستخدا  
وراء البرجوازية ، من الناحية الفكرية . إن حل هذه القضية  
حالاً صحيحاً لا يمكن أن تعطيه سوى دراسة ملموسة للعلاقات  
الخاصة بين الطبقة الخاصة التي استولت على السلطة السياسية ،  
ونعني بها البروليتاريا ، وبين كل الجماهير غير البروليتاريا ،  
وكذلك انصاف البروليتاريين من السكان الكادحين ؟ وهذه  
العلاقات لا تكون ضمن ظروف روعة في الانسجام والتناسق ،  
ضمن ظروف « مثالية » ، بل ضمن ظروف واقعية ، ظروف  
مقاومة ضاربة متعددة الوجوه من جانب البرجوازية .

إن الأغلبية الساحقة من السكان — وبالأخرى من السكان  
الكادحين — في أي بلد رأسمالي كان ، بما في ذلك روسيا ،  
قد عانت ألف مرة بنفسها وعرفت من تجربة القريبين منها نير  
الرأسمال ، ونهب الرأسما...ل ، وشتى أنواع الاهانة . وقد جاءت  
الحرب الامبرialis...ة ، أي ذبح عشرة ملايين انسان مجرد معرفة أي  
من الرأسما...ل الانجليزي أو الرأسما...ل الألماني ينبغي أن تعود  
اليه الأولوية في نهب العالم بأسره ، فزادت من تفاقم هذه  
المحن ووسعتها ، وعمقتها إلى حد كبير جداً ، وحملت الناس  
على ادراك هذه المحن . ومن هنا كان هذا العطف المحتشم  
الذى تبديه الأغلبية الساحقة من السكان ، وبخاصة سواد  
الشغيلة ، ازاء البروليتاريا التي تخليع نير الرأسما...ل بشجاعة  
بطولية ، وبعزيمة ثورية راسخة ، وتسقط المستثمرين ، وتسحق

مقاومتهم ، وتشق ، بدمها ، سبيلا نحو انشاء مجتمع جديد ، لا مكان فيه للمستثمرين .

ومهما كانت كبيرة ومحتومة الترددات والتراجعات البرجوازية الصغيرة نحو «النظام» البرجوازى من جانب الجماهير غير البروليتاريا ونصف البروليتاريا من السكان الكادحين ، لکى تضع نفسها تحت «جاج» البرجوازية ؟ الا ان هذه الجماهير لا تستطيع الامتناع عن الاقرار بنفوذ البروليتاريا المعنوى والسياسى ، اذ أن البروليتاريا لا تسقط المستثمرين وتسحق مقاومتهم وحسب ، بل تشيد أيضا علاقات اجتماعية جديدة ، أرقى ، وطاعة اجتماعية جديدة ، أرقى : هي طاعة الشغيلة الواعين المتحدين ، الذين لا يعرفون فوقهم أى نير ولا أية سلطة غير سلطة اتحادهم ، غير سلطة طليعتهم التي هي أكثر وعيا ، واقداما ، وتجانسا ، وثورية ، وثباتا .

ولأجل احراز النصر ، لأجل انشاء الاشتراكية وترسيخها ، ينبغي على البروليتاريا ان تقوم بمهمنين ليستا سوى واحدة : اولا ، ينبغي عليها ان تجتذب كل جمهور الشغيلة والمستثمرين بمثال البطولة المتفانية التي تبديها أثناء نضالها الثوري ضد الرأسمال ؛ ان تجتذب هذا الجمهور وتنظيمه وتقوده بغية اسقاط البرجوازية وسحق كل مقاومة من جانبها سحقا ؛ ثانيا ، ينبغي عليها أن تقود وراءها كل جمهور الشغيلة والمستثمرين ، وكذلك كل الفئات البرجوازية الصغيرة ، في طريق القيام

يُعمل جديد من البناء الاقتصادي ، بغاية خلق علاقات اجتماعية جديدة ، وطاعة جديدة في العمل ، وتنظيم جديد للعمل من شأنه ان ينسق آخر منجزات العلم والتكنيك الرأسمالي مع حشد جماهير الشغيلة الوعيين المنصرفين إلى خلق الاتتاج الاشتراكي الكبير .

ان هذه المهمة الأخيرة هي اصعب من الأولى ، اذ لا يمكن أبدا ان تحلها بطولة اندفاع منفرد ، منعزل ، انها تتطلب بطولة القيام بعمل جماهيري يومي تبلغ أعلى درجات الثبات والعناد والصعوبة . ولكن هذه المهمة هي أيضاً أهم من الأولى ، لأن ينبع أعمق ما يكون من العزيمة لأجل احراز الانتصارات على البرجوازية والضمان الوحيد لمتانة هذه الانتصارات ورسوخها ، لا يمكن ان يكون ، في آخر تحليل ، سوى أسلوب جديد في الاتتاج الاجتماعي ، أرقى ، والاستعاضة عن الاتتاج الرأسمالي والبرجوازي الصغير بالاتتاج الاشتراكي الكبير ...

... ان انتاجية العمل ، إنما هي ، في آخر تحليل ، الشيء الأهم ، الجوهرى ، لا تنصر النظام الاجتماعي الجديد . ان الرأسمالية قد خلقت انتاجية عمل لم تعرف في عهد القناة ، ويمكن التغلب نهائياً على الرأسمالية وسيتم التغلب عليها نهائياً ، لأن الاشتراكية تخلق انتاجية عمل جديدة ، ارفع بكثير . وانها لمهمة صعبة جداً وطويلة جداً ، غير انه قد بدأ بها . وهذا هو الأمر الجوهرى . فاذا كان عمال يعانون الجوع ، بعد ان عرفوا اربع

سنوات قاسية من الحرب الامبرialisية ثم ثمانية عشر شهرا من الحرب الاهلية اشد واقى ، قد استطاعوا ، فى موسكو الجائعة ، فى صيف ١٩١٩ ، ان يبدأوا هذا العمل الخطير الجليل ، فأية خطوات الى الأمام سنخطوها اذا ، بعد ما نحرز النصر فى الحرب الاهلية ونظرر بالسلام ؟

ان الشيوعية انما هي انتاجية عمل تفوق انتاجية العمل الرأسمالية ، ويقدمها عمال متطوعون ، واعون ، متشاركون ، يستغلون التكينيك الحديث . والسبوت الشيوعية ثمينة الى ما لا حد له ، بوصفها مطلع الشيوعية الفعلى ؟ وبالحال ، ذلك أمر نادر أقصى الندرة ، اذ اتنا فى طور « لا نخطو فيه سوى الخطوات الأولى فى طريق الاتصال من الرأسمالية الى الشيوعية » ( كما يقول برنامج حزبنا ، على حق ) .

ان الشيوعية تبدأ حيث يتجلى حرص العمال المفعم بالتفاني ونكران الذات والقادر على القيام بالعمل الشاق ، حرصهم على زيادة انتاجية العمل وحراسة كل بود من الجبوب ، من الفحم ، من الحديد ، وغير ذلك من المنتجات ، التي لا تعود الى الذين يستغلون ، ولا الى « اقربائهم » ، بل الى « الابعدين » اي الى المجتمع بكليته ، الى العشرات والمئات من ملايين الناس المجتمعين اولا فى دولة اشتراكية واحدة ، ثم فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية .

ان كارل ماركس يسخر في كتابه « رأس المال » من فخفة وابهة الميثاق البرجوازي الديموقراطي الكبير عن حريات الإنسان وحقوقه ، يسخر من كل هذه الجمل والتعابير الطنانة عن الحرية والمساواة والأخوة ، بوجه عام ، التي تعمى بصائر البرجوازيين الصغار والتأفهين الضيقى الأفق فى جميع البلدان ، ومن فيهم الأبطال الحاليون الخاسس فى اممية برن الخيسنة . ومقابل هذه الإعلانات المفخمة عن الحقوق ، يعرض ماركس الطريقة البسيطة ، المتواضعة ، العملية ، اليومية ، التي تطرح بها البروليتاريا المسألة : تخفيض الدولة يوم العمل ، ذلك نموذج عن هذه الطريقة فى طرح المسألة . ان كل صحة ملاحظة ماركس وكل عمقها يبدوان لنا بوضوح وجلاء يتزايدان بقدر ما يتكشف محتوى الثورة البروليتارية . ان ما يميز « صيغ » الشيوعية الحقيقية عن التعابير الطنانة الملطفة ، المهيأة التي يستعملها كاوتسكى وأضرابه والمناسفة والاشتراكيون – الثوريون (٢٨) ، وكذلك « أخوتهم » الاعزاء في برن ، هو كونها تعيد كل شيء إلى شروط العمل . أقل من الشرارة حول « ديموقراطية العمل » ، حول « الحرية والمساواة والأخوة » ، حول « سيادة الشعب » وهكذا دواليك : ان العامل الواعي والفلاح الواعي في أيامنا يستشفان في هذه الجمل الطنانة المفخمة تدجيل المثقف البرجوازى ، بنفس السهولة التي يحدد بها أمرؤ محنك ، عركه الدهر ، من النظرة الأولى ، ودون ان

يخطئ ، صفات « ابن ذوات » من سيمائه « الجلية » التي لا عيب فيها ومن مظهره الخارجي ، فيقول : « بكل تأكيد ، هذا مختلس » .

أقل من الجمل الطنانة ، وأكثر من العمل البسيط اليومي ، وأكثر من الحرص على كل بود من الحبوب وعلى كل بود من الفحم ! أكثر من الحرص على هذا البد من الحبوب وعلى هذا البد من الفحم ، الضروريين للعامل الجائع وللفلاح الرث الثياب ، العريان ، لكي يصلا اليهما لا عن طريق المساومات التجارية ، بالطرق الرأسمالية ، بل عن طريق عمل الشغيلة البسيط الواعي ، الطوعي ، البطولي ، الزاخر بالتفاني ونكران الذات ، كفعلة وعمال خط حديد موسكو - كازان مثلا .

ينبغى علينا جميعا أن نقر بأن بقايا طريقة المثقفين البرجوازيين الكلامية فى معالجة قضايا الثورة ، تتجلى فى كل لحظة وفي كل مكان ، حتى فى صفوتنا . إن صحافتنا ، مثلا ، لا تشنها حربا كافية على هذه البقايا العفنة من الماضي البرجوازى الديموقراطى وهى لا تساند كفاية بذور الشيوعية الحقيقية ، هذه البذور البسيطة ، المتواضعة ، اليومية ، ولكنها الحية .

لنأخذ وضع المرأة . ما من حزب ديموقراطى فى العالم ، فى أية من أكثر الجمهوريات البرجوازية تقدما ، حقق طوال عشرات السنين ، بهذا الصدد ، حتى جزءا من مئة ممئا حققناه

نحن في السنة الأولى بالذات من سلطتنا . اتنا لم ترك ، بمعنى الكلمة الحقيقي ، أى حجر على حجر في هذه القوانين السافلة حول عدم مساواة المرأة ، حول العقبات بوجه الطلاق ، حول الشكليات الخسيسة التي تلفه ، حول عدم الاعتراف بالأولاد الطبيعيين (غير الشرعيين) ، حول البحث عن آبائهم ، الخ . - هذه القوانين التي ما تزال بقايها العديدة في جميع البلدان المتقدمة ، لما فيه عار البرجوازية والرأسمالية . وان من حقنا ألف مرة أن نفتخر بما حققناه في هذا المضمار . ولكن ، كلما كنّسنا ونظفنا الأرض من القوانين والمؤسسات البرجوازية ، العتيبة ، كلما تبيّن لنا بمزيد من الوضوح ان ما قمنا به من أعمال ليست سوى أعمال تمهيدية قبل البناء ، ولكنها ليست البناء بالذات .

ان المرأة ما تزال الرقيقة البيتية رغم جميع القوانين التي نصت على تحريرها ، اذ أن الأعمال المنزلية الصغيرة ما تزال تشغل كاهلها ، وتخنقها ، وتخبلها ، وتذلها ، اذ تقيدها بالمطبخ وغرفة الأولاد ، وتبعد جهودها في عمل غير متوج بصورة فاضحة ، في عمل حقير ، مثير للأعصاب ، محبّل ، مرهق . ان تحرر المرأة الحقيقي ، والشيوعية الحقيقة لا يبدأ الا حيث وحين يبدأ النضال الجماهيري ( بقيادة البروليتاريا ، سيدة السلطة ) ضد هذا الاقتصاد المنزلي الصغير ، او بالأحرى حيث وحين تبدأ اعادة تنظيمه بصورة مكثفة في اقتصاد اشتراكي كبير .

ولكن ، أترانا ، في الواقع ، نولى ما يكفي من الاتتباه هذه القضية التي لا جدال فيها ، نظريا ، بالنسبة لكل شيوعي ؟ كلا ، بكل تأكيد . وهل نبدي ما يكفي من العناية ببذور الشيوعية التي تتجلّى في هذا الميدان منذ الآن ؟ مرة أخرى ، كلا وكلا . المطاعم العامة ، دور الحضانة ، رياض الأطفال ، تلك هي نماذج هذه البذور ، تلك هي الوسائل البسيطة ، العادية ، التي لا تنطوي على أي فخامة ، وأبهة ، واحتفال ، التي من شأنها ، بالفعل ، أن تحرر المرأة ، أن تخفض وتمحو بالفعل عدم مساواتها مع الرجل ، فيما يتعلق بدورها في الاتصال الاجتماعي والحياة العامة . إن هذه الوسائل ليست بجديدة ، فقد خلقتها الرأسمالية الكبيرة ( كما خلقت ، بوجه عام ، جميع المقدّمات المادية للاشتراكية ) . ولكن هذه الوسائل كانت ، أولا ، في ظل الرأسمالية ، شيئاً نادراً ، وكانت ، ثانياً - ، وهو أمر هام على الأخص - أما مشروعات تجارية ، مع أسوأ مظاهر المضاربة ، والاثراء والكذب ، والغش ، وأما « ضرباً من بهلوانيات الاحسان البرجوازى » ، الذي كانت نخبة العمال تكرهه وتحتقره بحق .

ولا سبيل إلى الريب في أن هذه المؤسسات قد تكاثرت عندنا وان طابعها بدأ يتغير . ولا سبيل إلى الريب في أن ثمة بين العاملات والفلحات عدداً من المنظمات الموهوبات أكبر بكثير مما نعرف ، ومن يعرفن كيف ينظمن الأمور عمليا ، بشكل

يشترك فيها عدد كبير من الشغيلة وعدد أكبر من المتفعين ، دون هذا الفيض من الجمل والتعابير ، والتشغل الزائف ، والمشاحنات ، والثرثرات حول البرامج ، والمناهج ، الخ ، . التي « يتصرف » بها « المثقفون » المعرورون دائمًا بأنفسهم إلى ما لا حد له ، أو « الشيوعيون » المبكررون . بيد أننا لا نعنى كما ينبغي بهذه البدور الجديدة .

انظروا إلى البرجوازية . فلكلم تعرف كيف تقوم بالدعائية لما هو مفيد لها ! ولكلم تکال المدائح في ملايين النسخ من صحف الرأسماليين ، للمؤسسات « النموذجية » بنظرهم ؟ ولكلم يعرفون كيف يتصرفون لكي يجعلوا المؤسسات البرجوازية « النموذجية » موضع الاعتزاز القومي ! ان صحافتنا لا تهتم أبدا ، أو تقريبا ، بأن تصف خير المطاعم أو دور الحضانة ، لكي يؤدي الحالها اليومى إلى تحول بعضها إلى مؤسسات نموذجية ، بأن تطريها وتمدحها ، بأن توضح بكثير من التفاصيل أي توفير في الجهد البشري ، أي تسهيلات للمتفعين منها ، أي توفير في المنتجات ، أي تحرر من العبودية المنزلية للمرأة ، أي تحسن في الظروف الصحية ، يمكن الحصول عليها بعمل شيعى مثالى ، وذلك تمايز يمكن الحصول عليها وافادة جميع الشغيلة بها والمجتمع كله .

إنتاج نموذجي ، سبوت شيوعية نموذجية ، عنابة واستقامة مثالية في انتاج وتوزيع كل بود من الجبوب ، مطاعم نموذجية ،

نظافة مثالية في هذا البيت أو ذاك من بيوت العمال ، في هذا الحى أو ذاك ، كلها أمور ينبغي لها أن تستر على انتباه صحافتنا وتستر على عنایتها ، وكذلك انتباه وعناية كل منظمة عمالية أو فلاحية ، وذلك عشر مرات أكثر من ذى قبل . إنها كلها بذور الشيوعية ، والعناية بها هي واجبنا الأول نحن جميعا . ومهمما بلغت خطورة وضعنا في حقل التموين والاتجاج ، فإنه ما يزال من الصحيح مع ذلك أن تقدمنا على طول خط الجبهة خلال هذه الشهور الثمانية عشر من الحكم البلشفى ، هو أمر لا جدال فيه : إن مخزون الحبوب قد ارتفع من ٣٠ مليون بود ( من أول آب (أغسطس) ١٩١٧: إلى أول آب ١٩١٨ ) إلى ١٠٠ مليون بود ( من أول آب ١٩١٨ إلى أول أيار ( مايو ) ١٩١٩ ) ؛ وازدادت مزراعات الخضروات ، وانخفض النقص في الأراضي المزروعة جبويا ، وبدأت النقليات بالسكة الحديدية تتحسن رغم المصاعب الهائلة التي نعانيها من جراء الوقود ، الخ ... في هذا الوضع العام ، وبمساعدة سلطة الدولة البروليتارية ، لن تذبل ثباتات الشيوعية وتموت ؟ إنما ستنمو وتكبر وتصبح الشيوعية الكاملة .

صدر في موسكو في تموز ( يوليو )  
١٩١٩ بكراس على حدة عن دار  
الدولة للطبع والنشر

# الاقتصاد والسياسة في عهد ديكاتورية البروليتاريا ( مقتطف )

الاشتراكية إنما هي محو الطبقات .

ولأجل محو الطبقات ، ينبغي ، أولاً ، اسقاط الملاكين العقاريين والرأسماليين . هذا القسم من القضية حلناه ، ولكنه ليس سوى قسم ، كما انه ليس بالقسم الأصعب . فلأجل محو الطبقات ، ينبغي ، ثانياً ، محو الفرق بين العامل والفللاح ، ينبغي تحويل الجميع الى شغيلة . وهذه المهمة لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة . وانها لمهمة أصعب بما لا حد له ، وهي ، بالضرورة مهمة طويلة النفس . هذه القضية لا يمكن حلها باسقاط طبقة ما . هذه القضية لا يمكن حلها الا باعادة تنظيم كل الاقتصاد الاجتماعي ، الا بالانتقال من الاقتصاد البضاعي الصغير ، الفردي ، المنعزل ، الى الاقتصاد الاجتماعي الضخم . وهذا الانتقال هو ، بالضرورة ، طويل جدا . ان التدابير التشريعية

والادارية المتخذة بتسريع وتهور لا تؤدي الا الى تأخير هذا الاتقال والى عرقلته . وليس بوسعنا أن نعجل في هذا الاتقال الا اذا أسدينا لل فلاح مساعدة من شأنها أن تحسن كل التكينيك الزراعي الى حد كبير وان تصلحه برمته .

لأجل حل القسم الثاني من القضية ، وهو القسم الأصعب ، ينبغي على البروليتاريا ، بعد ما تغلبت على البرجوازية ، أن تتبع على الدوام الخطة الأساسية التالية من سياستها ازاء جماهير الفلاحين : ينبغي على البروليتاريا أن تميز ، ينبغي لها أن تعرف الفوائل ، بين الفلاح الشغيل والفلاح المالك - ، بين الفلاح الشغيل والفلاح التاجر - ، بين الفلاح الكادح والفلاح المضارب .

ففي هذا التمييز يقوم كل جوهر الاشتراكية .

فلا غرابة اذا كان الاشتراكيون بالقول ، والديموقراطيون البرجوازيون الصغار بالفعل ( مارتوف وتشيرنوف وكاوتسكى وشركاؤهم او اضرابهم ) لا يدركون جوهر الاشتراكية هذا .

ان التمييز المشار اليه هنا هو صعب جدا لأن خصائص « الفلاح » ، مهما بلغت من التنوع والتناقض ، هي ، في الواقع الحقيقة ، كل واحد . غير أن التمييز ممكن مع ذلك ، بل انه ينجم بالضرورة عن ظروف الاقتصاد الفلاحي والحياة الفلاحية . فالفلاح الشغيل قد عانى طوال قرون عسف الملاكين العقاريين ، والرأسماليين ، والتجار ، والمضاربين ودولتهم ، بما في ذلك

أكثر الجمهوريات البرجوازية ديموقراطية . وطوال قرون ، ربّى الفلاح الشغيل حقده وعداءه لهؤلاء الظالمين والمستثمررين ، وهذه « التربية » التي تغذّيها الحياة تجبر الفلاح على السعي وراء التحالف مع العامل ضد الرأسمالي ، ضد المضارب ، ضد التجار . وفي الوقت نفسه ، نرى أن الوضع الاقتصادي ، وضع الاقتصاد البضاعي ، يجعل بالضرورة من الفلاح تاجراً ومضارباً (لا في جميع الحالات ، بل في الأكثريّة الساحقة منها) .

ان الاحصاءات التي اوردناها آنفاً تبيّن بجلاء الفرق بين الفلاح الشغيل والفلاح المضارب . فالفلاح الذي أقدم في ١٩١٨ - ١٩١٩ على تسليم عمال المدن الجائعين ٤٠ مليون بود من الحبوب بأسعار ثابتة ، بأسعار الدولة ، - والذي سلم هذه الكمية من الحبوب إلى هيئات الدولة رغم ما هي عليه هذه الهيئات من نواقص كانت حكومة العمال تعرفها تماماً ولكن لم يكن بوسعها إزالتها في بداية مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية - ، ان هذا الفلاح هو فلاح شغيل ، هو رفيق حقيقي للعامل الاشتراكي ، وآمن حليف له ، وآخوه في النضال ضد نير الرأسمال . ولكن الفلاح الذي باع سراً ٤٠ مليون بود من الحبوب بسعر يزيد عشر مرات عن سعر الدولة ، فاستغل بؤس عمال المدن وجوعهم ، وخدع الدولة ، وشدد وولده ، في كل مكان ، الخداع والنهب والغش ، ان هذا الفلاح هو مضارب ، هو حليف الرأسمالي ، العدو الطبقى

للعامل ، هو مستثمر . اذ ان امتلاك فوائض من الجبوب ،  
جمعت في الأرض التي تملكتها الدولة ، وبواسطة أدوات  
استهلك صنعها ، بهذه الصورة أو تلك ، لا كدح الفلاح  
وحسب ، بل كدح العامل أيضا ، الخ . ، ان امتلاك فوائض  
من الجبوب والمضاربة بها ، إنما يعنيان استثمار العامل الجائع .

انكم تخرقون الحرية والمساواة والديموقراطية ، —  
يصرخون بنا من جميع الجهات ، مستندين الى عدم المساواة بين  
العامل والفلاح في دستورنا والى حل الجمعية التأسيسية ،  
والى اتزاع فوائض الجبوب بالقوة ، الخ .. واتنا لنجيب  
قائلين : اتنا لم نر قط قبل اليوم دولة قامت بمثل هذه المنجزات  
من أجل محو الامساواة الفعلية واللاحالية الفعلية اللتين طالما  
عاني منها الفلاح الكادح طوال قرون . ييد اتنا لن نعرف  
أبدا بالمساواة مع الفلاح المضارب ، كما اتنا لا نقر « بالمساواة »  
بين المستثمر المستثمر ، بين الشبعان والجائع ، ولا نقر  
« بحرية » الأول ، لأن ينهب الثاني . ومع اناس عالمين ومطلعين  
لا يريدون ادرالك هذا الفرق ، سنسلك سلوكنا مع الحرس  
الأبيض ، رغم ان هؤلاء الناس يزعمون انهم ديموقراطيون  
واشتراكيون وأمميون ، وكاوتسكيون وتشيرنوفيفيون  
ومارتنوفيون .

« بتروغرادسكايا برافدا » ،  
العدد ٢٥٥ ، ٧ تشرين  
الثاني ( نوفمبر ) ١٩١٩

■  
تقرير عن السبوت الشيوعية في المجلس العام لعامة  
مدينة موسكو للحزب الشيوعي (البلشفى) الروسي

٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٩

(مختطف)

■  
وإذا تساءلنا ما تعنيه الشيوعية خلافاً للاشتراكية ، فإنه  
سيتعين علينا أن نقول إن الاشتراكية هي ذلك المجتمع الذي  
ينشأ من الرأسمالية مباشرة ، هو المظهر الأول للمجتمع الجديد .  
أما الشيوعية ، فهي مظهر أعلى للمجتمع ولا يمكنها أن تتطور  
إلا متى ترسخت الاشتراكية تماماً . إن الاشتراكية تفترض  
العمل بدون مساعدة الرأسماليين ، والعمل الاجتماعي في ظل  
اصغر الحساب والرقابة والشراف من جانب الطبيعة المنظمة ،  
من جانب القسم الطبيعي من الشغيلة ، هذا مع العلم أنه يجب  
تحديد مقياس العمل ومكافأته على سواء . إن هذا التحديد  
ضروري لأن المجتمع الرأسمالي ترك لنا آثاراً وعادات كالعمل  
بدون تناسق ، وعدم الثقة بالاقتصاد الاجتماعي ، وعادات

الملك الصغير القديمة التي تسود في جميع البلدان الفلاحية . كل هذا يعاكس بالفعل الاقتصاد الشيوعي . وانتا نسمى بالشيوعية نظاما يعتاد فيه الناس اداء الواجبات الاجتماعية بدون أجهزة خاصة للقسر ، ويصبح فيه العمل المجاني في صالح العام ظاهرة شاملة . وغنى عن البيان ان يكون مفهوم « الشيوعية » هو بعيد للغاية من وجهة نظر أولئك الذين يخطون الخطوات الأولى لأجل النصر التام على الرأسمالية . ولهذا مهما كان تغيير اسم حزبنا صحيحا ، ومهما كان النفع الذي جلبه ضخما ، ومهما كان العمل المحقق الذي اكتسب أبعادا شاسعة كبيرة ، — لأن الأحزاب الشيوعية تتواجد الآن في العالم كله ، ولأن الأممية الشيوعية ، رغم انه لم يمر بعد غير سنة على تأسيسها ، هي ، من وجهة نظر الحركة العمالية ، أقوى بما لا يقاس من الأممية القديمة المائة ، الأممية الثانية ، — فان الحال ، اذا فسرنا تسمية « الحزب الشيوعي » بمعنى ان البناء الشيوعي يتحقق الآن ، سيكون تشويبها فادحا للغاية وضررا عمليا يؤدى الى التباھي الفارغ تماما .

ولهذا تقتضي الكلمة « الشيوعي » موقعا منها يتميز ببالغ الاحتراس ، ولهذا السبب اكتسبت النبوت الشيوعية قيمة كبيرة ، عندما أخذت تدخل قيد الممارسة ، لأن شيئا ما شيوعيا طفق يتجلی فقط في هذه الظاهرة الصغيرة منتهی الصغر . فمن مصادره أملاك الملاكين العقاريين والرأسماليين ، لم نحصل الا

على امكانية بناء الأشكال الأولية بالذات من الاشتراكية ، ولكن هذا لا يتضمن أى شيء شيوعي . و اذا أخذنا اقتصادنا الحالى ، فاننا نرى فيه نبتات للاشتراكية لا تزال ضعيفة جدا وسيطرة هائلة للأشكال الاقتصادية القديمة تبدي اما فى هيمنة طريقة تسيير الاستثمار الصغيرة ، واما فى المضاربة الأكثر وحشية والأشد انفلاتا . ولكن عندما يقول اخصامنا ، الديموقراطيون البرجوازيون الصغار ، المناشفة والاشتراكيون - الثوريون ، في اعتراضاتهم علينا : لقد حطتم الرأسمالية الكبيرة ، وعواضها عنها تتضخم من جميع الجوانب رأسالية مضاربة ، مرابية ، في متنه السوء ، فاننا نحيطهم عن هذا : اذا كنتم قد تصورتم ان في وسعنا أن ننتقل رأسا من الرأسمالية الكبيرة الى الشيوعية فانكم لستم ثوريين ، بل اصلاحيون او طوبويون .

ان الرأسمالية الكبيرة قد تقوضت بصورة جذرية في كل مكان ، حتى في البلدان التي لم يتم فيها بعد أى خطوات نحو الاشتراكية . ومن وجهة النظر هذه ، كان كل هذا الاتقاد ، كل هذه الاعتراضات التي يدللي بها اخصامنا ضدنا ، غير جدية على الاطلاق . ومن الطبيعي ، بعد تحطيم الرأسمالية الكبيرة ، أن تأخذ في الظهور مكانها نباتات رأسالية جديدة ، صغيرة ، مضاربة . ونحن نعيش مرحلة نضال مسحور ضد بقايا الرأسمالية الكبيرة التي اندفعت الى شتى صفوف المضاربة الصغيرة حيث من الأصعب القبض عليها وحيث تتخذ شكل التجارة الأشد سوءا والأقل تنظيما .

ان النضال الذى أصبح اضرى بكثير في زمن الحرب قد استتبع أفعى مظاهر المضاربة وحشية ، ولا سيما حيث الرأسمالية كانت منظمة على صعيد أكبر ، ولذا كان من الخطأ تماما تصور الاتصال الثورى بصورة أخرى . ذلك هو الحال من وجهة نظر الاقتصاد الحالى . واذا تسأعلنا ما يمثله النظام الاقتصادي الراهن فى روسيا السوفيتية ، فانه سيعين علينا أن نقول انه ارساء لأسس الاشتراكية فى الاتاح الكبير ، وتحويل للاقتصاد الرأسمالى القديم فى وجه مقاومة ضاربة من جانب الرأسمالية تتجلى بملائين وملائين الأشكال . ان بلدان أوروبا الغربية التى خرجت من الحرب متضررة بقدر ما تضررت بلادنا ، كالنمسا مثلا ، لا تختلف عنا الا بأمر واحد ، هو ان تفسخ الرأسمالية هذا ، وهذه المضاربة تتجليان هناك بمزيد من القوة ، وانه لا وجود هناك لنسبات البناء الاشتراكى ، لما يبدى مقاومة فى وجه الرأسمالية . ولكن لا يوجد بعد أى شىء شيوعى فى بائنا الاقتصادي . فان « الشيوعى » لن يبدأ الا متى ظهرت السبوت الشيوعية ، أى متى ظهر عمل الأفراد المجانى ، الذى لم تضع معدلاته أى سلطة ، أى دولة ، فى الصالح العام على نطاق واسع . وهذا ليس مساعدة الجار التى كانت موجودة فى الريف على الدوام ، بل عمل قائم من أجل تلبية حاجات الدولة ، ومنظم على نطاق واسع ، ومجانى . وللهذا يكون من الأصح اذا طبقنا كلمة « الشيوعى » ، لا على اسم حزبنا وحسب ، بل

أيضاً وبوجه الحصر على تلك الظاهرات الاقتصادية التي تتحقق في حياتنا ما هو شيوعي بالفعل . و اذا كان في نظام روسيا الحالى شيء ما شيوعي ، فهو السبوب الشيوعية فقط ؟ أما الباقي ، فليس غير النضال ضد الرأسمالية من أجل توطيد الاشتراكية ، التي لا بد ان تنشأ منها ، بعد انتصارها التام ، تلك الشيوعية بالذات التي نراقبها في السبوب الشيوعية ، لا في الكتب بل في الواقع الحى .

نشر تقرير موجز في  
جريدة « ازفيستيا اللجنة  
 التنفيذية المركزية لعامة  
 روسيا » ، ٢١ كانون الأول  
( ديسمبر ) ١٩١٩ ، العدد

من تدمير النمط المزمن

إلى ابداع النمط الجديد

جريدةنا مخصصة لمسألة العمل الشيوعي .

انها أهم مسألة في قضية البناء الاشتراكي . فينبغي قبل كل شيء ان ندرك جيدا انه لم يمكن طرحها عمليا الا بعد ظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية ، الا بعد مصادرة املاك الملاكين العقاريين والرأسماليين ، الا بعد الانتصارات الحاسمة التي أحرزتها البروليتاريا ، الظافرة بالسلطة ، على المستثمرين الذين أبدوا مقاومة مستميتة ، ونظموا اتفاضاً ضد الثورة ، وال الحرب الأهلية .

في مطلع ١٩١٨ ، بدا أن هذه اللحظة قد أتت ؛ وقد أتت فعلا بعد الحملة العسكرية التي شنتها الامبرالية الالمانية على روسيا (شباط - فبراير ١٩١٨) . ولكن هذه اللحظة كانت من القصر ، والموجة الجديدة الأقوى من الاتفاضاً والغزوات ضد الثورة تدفقت على درجة من السرعة ، بحيث أنه استحال

على سلطة السوفيات ان تولى قضايا البناء السلمى اتباهها متصلة الى حد ما .

لقد عشنا ستين من المصاعب التى لم يسمع بمثلها من قبل ، التى لا تصدق ، ستين من المعاقة ، والحرمان ، والكوارث ، ولكننا عشنا أيضا ستين من انتصارات لا سابق لها احرزها الجيش الأحمر على جحافل الرجعية الرأسمالية العالمية .

ان لدينا الآن احتمالات جدية للحصول على صلح اثبت ، وأطول ( هذا اذا لم يحمل الرأسماليون الفرنسيون بولونيا على محاربتنا ) .

في هاتين الستين من البناء على اسس الاشتراكية ، اكتسبنا بعض التجربة . ولهذا كان في مستطاعنا ومن واجبنا ان نطرح جبهيا مسألة العمل الشيوعى ، — ولكنه من الأصح القول : العمل الاشتراكي ، لأنه ليس المقصود الآن الدرجة العليا ، بل الدرجة الدنيا ، الدرجة الأولى من تطور النمط الاجتماعي الجديد الذى يولد من الرأسمالية .

ان العمل الشيوعى ، بأخيق معنى الكلمة ، بادقه ، إنما هو العمل المبذول مجانا في صالح المجتمع ، العمل الذى لا يبذل بوصفه فريضة معينة ولا للحصول على الحق في بعض المنتجات ، ولا وفق معدلات قانونية معينة سلفا ؛ إنما هو عمل طوعى مبذول خارج كل معدل ، دون توقيع أى مكافأة ، دون الاتفاق

على مكافأة ، عمل مقرون بعادة العمل من أجل الجماعة وبالشعور ( الذي غدا عادة ) بضرورة العمل في صالح الجماعة ، — عمل يستجيب لحاجة من حاجات الجسم السليم .

وبديهي للجميع انتا ، — أى مجتمعنا ، نمطنا الاجتماعي ، — لا نزال بعيدين ، بعيدين جدا عن تطبيق هذا العمل تطبيقا واسعا ، جماهيريا فعلا .

ولكن مجرد واقع ان المسألة قد طرحت ، وانها طرحت في آن واحد من جانب كل البروليتاريا المتقدمة ( الحزب الشيوعي والنقابات ) ومن جانب سلطة الدولة ، يشكل خطوة الى الأمام في هذا السبيل .

لبلوغ الكثير ، يجب البدء بالقليل .

ولكنه ، من جهة أخرى ، بعد « الكبير » ، بعد انقلاب سياسي أطاح بالملكية الرأسمالية ونقل السلطة الى البروليتاريا ، لا يمكن البدء بناء الحياة الاقتصادية على أساس جديد بالقليل .

السبوت الشيوعية ، جيوش العمل ، خدمة العمل الالزامية ، تلك هي ، باشكال مختلفة ، تطبيق العمل الاشتراكي والشيوعي في النشاط الفعلي .

وهذا التطبيق لا يزال تشوبه جملة من النواقص . ولكن الناس العاجزين اطلاقا عن التفكير ، وبالآخر المدافعين عن

الرأسمالية ، هم وحدهم الذين يكتفون بالضحك ( أو بالغضب )  
من ذلك .

فالعيوب والاخطاء والتواقص محتومة لا مناص منها في مهمة  
جديدة ، شاقة ، كبيرة كهذه . وان من يخشى مصاعب البناء  
الاشتراكي ، من يدع الخوف يتسلل الى نفسه بسبب من هذه  
المصاعب ، من يقع في لجة اليأس أو في تشوش حغير ، ان هذا  
ليس اشتراكيا .

ان انشاء طاعة جديدة في العمل ، واسكال جديدة من  
العلاقات الاجتماعية بين الناس ، اشكال وأساليب جديدة  
لاجتذاب الناس الى العمل ، انما هو مهمة تتطلب سنوات طويلة ،  
عشرات السنين .

مهمة من انبال المهام ، وأوفرها ثمارا .

وسعادتنا ، اتنا ، بعد ان اسقطنا البرجوازية وحطمنا  
مقاؤمتها ، قد استطعنا أن نستولى على الميدان الذي أصبحت  
هذه المهمة ممكنة فيه .

وستنكب على هذه المهمة بأقصى العزمية . ان الثبات ،  
والثابرة ، والاستعداد والتصميم ، والقدرة على التجربة مئة مرة  
والاصلاح مئة مرة وبلغ الهدف بأى ثمن كان ، - ان هذه  
الصفات ، انما ربتها البروليتاريا في نفسها في بحر السنوات  
العشرين عشرة والعشرين التي سبقت ثورة اكتوبر ؛ وقد

ربتها في بحر السنطين اللتين عقبتا هذه الثورة ، متحملة  
حرمات لم يسمع بمثلها من قبل ، كالجوع ، والخراب ،  
والكوارث . إن هذه الصفات في البروليتاريا هي ضمانة  
انتصارها .

٨ نيسان ( ابريل ) ١٩٢٠

« السبت الشيوعي » : ١١

نيسان ( ابريل ) ١٩٢٠

■

## من السبت الشيوعى الاول على سكة حديد موسكوا - كازان الى السبت الشيوعى لغاية روسيا - سبت ايار

■

المسافة المشار اليها في العنوان استغرقت سنة . وانها لمسافة كبيرة جدا . ومهما كانت سبوتنا الشيوعية لا تزال ضعيفة ، ومهما كانت كمية نواقص الترتيب والتنظيم والانضباط ، التي يكشفها السبت الشيوعى ، كل سبت ، عظيمة ، فان الرئيسى قد تحقق مع ذلك . ان الكتلة الثقيلة الضخمة قد زحخت من مكانها ، وهنا بالذات يكمن جوهر القضية .

نحن لا نخدع أنفسنا بتة بصد ذلك القليل القليل الذى تحقق وذلك الكثير الذى ينبغي تحقيقه ، ولكن أعداء الكادحين ، أعدائهم الألداء ، أنصار البرجوازية الغيورين ، هم وحدهم القادرون على النظر الى السبت الشيوعى في أول ايار نظرة ازدراء واحتقار ، وأحرق الناس الذين باعوا أنفسهم بلا مرد الى الرأسماليين هم وحدهم القادرون على التنديد باستغلال عيد

أول ايار العظيم لأجل القيام بمحاولة جماهيرية لتطبيق العمل الشيوعي .

بعد الاطاحة بالقياصرة والملوك العقاريين والرأسماليين ، تنطفئ التربة للمرة الأولى فقط لأجل بناء الاشتراكية حقا وفعلا ، لأجل صياغة علاقة اجتماعية جديدة ، وطاعة جديدة في العمل العام ، ونموذج تاريخي عالمي جديد للاقتصاد الوطني كله ( ومن ثم للاقتصاد العالمي أيضا ) . ان هذا هو قضية تحويل الاخلاق نفسها التي دنسها وأفسدتها الملكية الخاصة اللعينة لوسائل الانتاج ، دنسها وأفسدتها معها ذلك الجو من المشاكلة وعدم الثقة ، والعداوة ، والانقسام ، والدس المتبادل ، الذي يولد هذه حتما - ويعيشه من جديد على الدوام - الاقتصاد المبعثر الصغير ، اقتصاد المالكين الخصوصيين في ظل التبادل «الحر» بينهم . ان حرية التجارة ، حرية التبادل قد كانت ، طوال مئات السنين ، بالنسبة لملائين الناس ، أعظم وصايا الحكمة الاقتصادية ، قد كانت أرسخ عادة عند مئات ومئات الملايين من الناس . ان هذه الحرية كاذبة كلها ، وهى ستار لتغطية الخداع الرأسمالى والعنف الرأسمالى والاستثمار الرأسمالى مثلها مثل سائر «الحريات» التى أعلنتها وطبقتها البرجوازية ، من نوع «حرية العمل » ( اقرأ : حرية الموت جوعا ) والخ ..

ومع «حرية» المالك هذه في أن يكون مالكا ، مع هذه «الحرية» في استثمار العمل من قبل الرأسمال ، قطعنا ونقطع كل

صلة بلا عودة ، وتناضل ضدّها بلا هوادة وبشكراً ذات .  
لتُسقط العلاقات الاجتماعية القديمة ، والعلاقات  
الاقتصادية القديمة ، و «حرية» العمل ( الخاضع للرأسمال )  
القديمة ، والقوانين القديمة ، والعادات القديمة !

فلنبن مجتمعاً جديداً !

نحن لم ترهبنا الهزائم في سياق الحرب الثورية العظيمة  
ضد القيصرية ، ضد البرجوازية ، ضد الدول الامبرالية الكلية  
الجبروت .

نحن لن ترهبنا المصاعب الهائلة والاخطاء التي لا ندحّة عنها  
في بداية قضية بمتنه الصعوبة ، لأن قضية تحويل جميع عادات  
العمل وجميع الاخلاق قضية عقود من السنين . ونحن نعد  
بعضنا بعضاً وعداً قاطعاً ومهيئاً بأننا مستعدون لـ كلّ تضحية ،  
بأننا سنصلد في هذا النضال الأشقر ، — النضال ضد قوة  
العادة ، — بأننا سنبذل جهودنا سنوات وعقوداً من السنين بمثابة  
وبلا كلل . إننا سنبذل جهودنا لكنّ نستأصل القاعدة اللعينة  
السائلة : « كل لنفسه ، والله للجميع » ، عادة اعتبار العمل  
مجرد فرض وواجب ، وعادة اعتبار العمل المدفوع الاجر حسب  
معدل معين هو وحده عملاً شرعياً . إننا سنبذل جهودنا لكنّ نغرس  
في ادراك الجماهير ، في عاداتها ، في سلوكها اليومي ، القاعدة  
السائلة : « الجميع للفرد والفرد للجميع » ، القاعدة السائلة :

« من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته » ، لكي نطبق تدريجيا ، ولكن بدأب ، الانضباط الشيوعى والعمل الشيوعى .

لقد زحزحنا كتلة ثقيلة ولا أثقل ، كتلة الخمول والجهل والعناد فى الذود عن عادات « حرية التجارة » و « حرية » بيع وشراء قوة عمل الانسان ، كل بضاعة اخرى . ولقد بدأنا نهزم وننشر أشد الاوهام رسوخا ، وأكثر العادات صلابة وقدما وتحجرا . ان سبوتنا الشيوعية قد خطت في سنة واحدة خطوة هائلة الى امام . وهى لا تزال ضعيفة للغاية . وهذا لا يرهبنا . فقد رأينا كيف اشتغل ساعد السلطة السوفيتية « الضعيفة للغاية » امام ابصارنا ، وبفضل جهودنا ، وأخذت تحول الى قوة عالمية جباره للغاية . ولسوف نبذل جهودنا سنوات وعقودا من السنين لتطبيق السبوت الشيوعية ، لتطويرها ونشرها وتحسينها وادخالها في الاخلاق . ولسوف تتوصل الى انتصار العمل الشيوعى !

« بير فوماسكى سوبوتنيك »

( « سبت أول ايار » ) ،

٢ ايار ( مايو ) ١٩٢٠

## حول التعاون

١

يخيل لى اتنا لا نولى التعاون اهتماما كافيا . ومن المشكوك فيه ان الجميع يدركون ان التعاون يكتسب عندنا اهمية استثنائية تماما ، وذلك منذ ثورة اكتوبر وبصورة مستقلة عن السياسة الاقتصادية الجديدة (٢٩) ( بل بالعكس ، ينبغي القول بهذا الصدد : بفضل السياسة الاقتصادية الجديدة على وجه الضبط ) ان احلام التعاونيين القدماء تنطوى على كثير من الخيال . وهى سخيفة في كثير من الاحيان لأنها طوبوية . ولكن ، ما هو وجه الطوبوية فيها ؟ ذلك ان الناس لا يفهمون المغزى الاساسى ، الجوهرى ، للنضال السياسى الذى تقوم به الطبقة العاملة من أجل ذلك سيطرة المستثمرين . وقد تتحقق هذا الهدف فى بلادنا اليوم ، والعديد من الاشياء الخيالية ، بل الرومانطيقية ، بل المبتذلة ، التى كانت تنطوى عليها احلام التعاونيين القدماء تغدو واقعا مجردا من كل تمويه وتزيين :

وبالفعل ، لما كانت الطبقة العاملة تمارس سلطة الدولة في بلادنا ، وكانت سلطة الدولة هذه تضع يدها على جميع وسائل الاتتاج ، فلا يبقى لنا عملياً سوى اشاعة التعاوانيات بين السكان . وعندما ينضم الحد الاقصى من السكان الى التعاوانيات ، تتحقق من تلقاء نفسها ، تلك الاشتراكية التي كانت تشير فيما مضى السخريات المشروعة ، والبسمات ، وازدراء الناس المقتتعين على حق بضرورة النضال الطبيعي ، بضرورة النضال في سبيل السلطة السياسية ، الخ .. ولكن ليس جميع الرفاق يدركون الاهمية البالغة ، التي لا حد لها ، التي تكتسبها اليوم بالنسبة لنا اشاعة التعاوانيات في روسيا . في بواسطة السياسة الاقتصادية الجديدة ، قمنا بتنازل للفلاح بوصفه تاجراً ، ولمبدأ التجارة الخاصة ؟ ومن هنا بالضبط ( على عكس ما يعتقد بعضهم ) اهمية التعاون الهيئة . وكل ما ينبغي لنا ، من حيث جوهر الامر ، في ظل سيادة السياسة الاقتصادية الجديدة ، هو اشاعة التعاوانيات بين السكان الروس بصورة واسعة وعميقة الى حد كاف ؟ لأننا وجدنا اليوم الدرجة الازمة لتنسيق المصلحة الخاصة ، المصلحة التجارية الخاصة ، مع قيام الدولة بالثبت من هذه المصلحة وبمراقبتها ، لأننا وجدنا اليوم درجة اخضاع هذه المصلحة الخاصة للمصلحة العامة ، الأمر الذي كان فيما مضى حجر عثرة امام الكثيرين والكثيرين من الاشتراكيين . وبالفعل ، هناك سلطة الدولة على جميع وسائل الاتتاج الكبيرة ، وسلطة الدولة في أيدي البروليتاريا ، وتحالف هذه البروليتاريا مع الملaiين والملaiين من

صغار الفلاحين ومن الفلاحين الصغار جداً ، وتأمين قيادة الفلاحين من قبل هذه البروليتاريا ، الخ .. أليس ذلك كل ما ينبغي لكي نبني بواسطة التعاون ، وبواسطة التعاون وحده ، الذي كنا نقف منه سابقاً موقفنا من شيء تجاري ، والذي لا يزال يحق لنا ، من بعض الوجوه ، ان نقف منه موقف نفسه كذلك اليوم ايضاً ، في عهد السياسة الاقتصادية الجديدة ، - أليس ذلك كل ما هو ضروري لكي نبني المجتمع الاشتراكي الكامل ؟ ان ذلك ليس بعد بناء المجتمع الاشتراكي ، ولكنه كل ما هو ضروري وكاف لبنائه .

وهذا بالذات ما يستصغر من شأنه الكثيرون من مناضلينا العاملين . انهم ينظرون الى التعاون عندنا نظرة ازدراء ، ولا يدركون الاهمية الاستثنائية التي يرتديها ، أولاً ، من الناحية المبدئية ( الدولة تملك وسائل الاتصال ) ، وثانياً ، من ناحية الامكانيات التي يوفرها لنا لأجل الانتقال الى وضع جديد بالسبيل الأبسط ، الأسهل ، والأقرب الى متناول الفلاح .

وذلك هو ، مرة أخرى ، الأمر الجوهري . أن تخيل جميع انواع المشاريع لتأليف جمعيات عمالية يقصد بناء الاشتراكية ، شيء ، وان تتعلم بناء هذه الاشتراكية عملياً ، بصورة يمكن معها كل فلاح صغير من الاشتراك في هذا العمل البنائي ، شيء آخر . الى هذه المرحلة وصلنا اليوم . ومن المؤكد اتنا نستغل الان هذه المرحلة التي بلغناها ، استغلالاً غير كاف الى حد كبير .

حين انتقلنا الى السياسة الاقتصادية الجديدة ، سلكنا طريق المبالغة ، وليس ذلك بمعنى اننا أفسحنا مجالا رحبا جدا أمام مبدأ الصناعة الحرة ، والتجارة الحرة ، بل بمعنى اننا نسينا التعاون ، واننا نستصغر من شأنه اليوم ، وأننا بدأنا ننسى أهمية التعاون الهائلة ، من وجهتي النظر المشار اليهما آنفا .

والآن ، أود ان اتحدث مع القارئ عما يمكن وعما يجب القيام به عمليا وفورا ، استنادا الى هذا المبدأ «التعاوني» .  
بأية وسائل يمكن ويجب ، منذ الآن ، تطوير هذا المبدأ «التعاوني» ، بصورة يدرك معها كل امرىء بوضوح أهمية هذا المبدأ الاشتراكية ؟

من الناحية السياسية ، ينبغي العمل بصورة لا تقييد معها التعاونيات ، بوجه عام وعلى الدوام ، من بعض التسهيلات وحسب ، بل تكون معها ايضا هذه التسهيلات مادية صرف (معدل الفائدة التي تقاضاها المصارف ، الخ .). ينبغي على الدولة أن تسلّف التعاونيات مبالغ تتجاوز ، بعض الشيء على الأقل ، الاموال التي فسّلتها للمشروعات الخاصة ، حتى ولو كانت من مشروعات الصناعة الثقيلة ، الخ ..

لا يظهر أى نظام اجتماعى للوجود الا بتأييد مالى من طبقة معينة . ولا حاجة الى التذكير بما كلفته ولاادة الرأسمالية «الحرفة» من مئات ومئات الملايين من الروبلات . فينبغي لنا اليوم ان نفهم وان نضع موضع التطبيق هذه الحقيقة وهى ان النظام الاجتماعى

الذى يجب علينا ان ندعمه في الوقت الحاضر اكثرا من المعتاد ، هو في الوقت الحاضر النظام التعاوني . ولكن يجب ان ندعمه بمعنى الكلمة الحقيقي ؟ وذلك يعني انه لا يكفى ان نفهم هذا التأييد كتأييد لكل نشاط تعاوني ، بل يجب ان نفهم هذا التأييد على انه تأييد لنشاط تعاوني يشترك فيه اشتراكاً حقيقياً

جماهير السكان الحقيقية . ان منح مكافأة للفلاح الذى يشترك في النشاط التعاوني ، انما هو شكل صحيح اطلاقا . ولكن ان تثبت من هذا الاشتراك ، ودرجة فائدته ، ان نرى الى أى حد تم عن ادراك ، فتلك عقدة المسألة . فعندما يصل تعاونى ما الى احدى القرى ليفتح فيها دكالة تعاونية صغيرة ، فان السكان ، اذا تكلمنا بدقة ، لا يشتركون ابدا في تأسيس هذا المشروع . ولكنهم ، بدافع مصلحتهم الخاصة ، سيسعون الى الاشتراك فيه بأسرع ما يمكن .

ولهذه المسألة وجه آخر ايضا . فمن وجهة نظر الأوروبي «المتمدن» (الذى يعرف على الاقل ، مبادئ القراءة والكتابة) ، يترتب علينا بذل القليل من الجهد لكي يشترك جميع السكان في عمليات التعاونيات ولكى يكون هذا الاشتراك نسيطا لا خاما . وبتعبير اوضح ، يترتب علينا «فقط» ان يجعل السكان في بلادنا «متمددين» الى حد ان يدركوا جميع المنافع التى يوفرها تعميم الاشتراك في التعاونيات ، وان ينظموا هذا الاشتراك على خير وجه . «فقط» هذا . هنا زبدة الحكمة . هذا كل ما يقتضى لينا

من أجل الانتقال الى الاشتراكية . ولكن هذا الى «فقط» يتطلب ثورة بأكملها ومرحلة من التطور الثقافي لدى جماهير السكان بكليتها . ولهذا ينبغي لنا ان نلجم أقل ما يمكن الى الحذفة والابهام . ومن هذه الناحية ، تكون السياسة الاقتصادية الجديدة خطوة الى امام بمعنى انها تتکيف بالنسبة لمستوى الفلاح العادى تماما ، ولا تطلب منه شيئا يفوق طاقته ؛ ولكن ، اذا اردنا ، عن طريق السياسة الاقتصادية الجديدة ، ان يتوصل مجموع السكان الى الاشتراك في التعاوانيات ، فينبعى لهذا الغرض مرحلة تاريخية كاملة . فاذا حالفنا التوفيق ، فاننا تتمكن من اجتياز هذه المرحلة في مدى عشر سنوات او عشرين سنة . ومع ذلك ، ستكون هذه المرحلة مرحلة تاريخية خاصة ، ودون هذه المرحلة التاريخية ، دون تعليم التعليم ، دون ادراك الامور ادراكا كافيا ، دون تعويد السكان الى حد كاف على استخدام الكتب ، دون أساس مادي لذلك ، دون بعض الضمانات ، مثلا ، ضد رداءة الموسم ، ضد المجاعة ، الخ . - بدون كل ذلك لن نبلغ هدفنا . وكل ما في الامر الآن هو ان نعرف كيف نؤلف هذا الاندفاع الثوري ، هذه الحماسة الثورية التي سبق لنا ان أبدينها الى حد كاف والتي تكللت بالنجاح التام ، - ان نعرف كيف نؤلف هذه الحماسة الثورية ( وهنا اكاد اقول ) مع حركة تاجر ذكي ومتعلم ، وذلك كاف تماما لتعاوني صالح . وانى اعني بحركة تاجر حركة تاجر متمدن . هذا ما ينبغي ان يدركه جيدا الروس او بالأحرى الفلاحون الذين يفكرون على النحو التالي :

ظالما انه يتاجر ، فذلك يعني ان لديه حنكة تاجر . هذا تفكير خاطئ اطلاقا . اجل انه يتاجر ، ولكن ما يزال ثمة بون شاسع بين هذه المتاجرة وبين حنكة تاجر متمدن . انه يتاجر الان على الطريقة الآسيوية . بينما ينبغي على التاجر الحقيقي ان يتاجر على الطريقة الأوروبية . الحال ، ثمة مرحلة كاملة تفصله عن هذه الطريقة الأوروبية .

وانهى كلامي قائلا : ينبغي منح التعاون جملة من الامتيازات الاقتصادية والمالية والمصرفية ؛ على هذا ينبغي ان يقوم التأييد الذى توليه دولتنا الاشتراكية الى المبدأ الجديد لتنظيم السكان . ولكن ذلك لا يشكل سوى الخطوط العامة من المهمة ؛ اذ ما يزال يتبع علينا توضيح الناحية العملية من المهمة ووصفها بالتفصيل ، اي انه ما يزال يتبع علينا ايجاد شكل «المكافآت» (و كذلك الشروط التى ستمنح بها) التى سنعطيها لقاء العمل فى حقل التعاون ، الشكل الذى يتبع لنا تقديم ما يكفى من المساعدة للتعاونيات واعداد تعاونيين متمدنين . الحال ، ان نظام التعاونيين المتمددين ، عندما يملك المجتمع وسائل الاتاج وتكون البروليتاريا قد تغلبت على البرجوازية بوصفها طبقة ، انما هو النظام الاشتراكي .

٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣

كلما تحدثت عن السياسة الاقتصادية الجديدة ، استشهدت بمقالي الذي كتبته عام ١٩١٨ عن رأسمالية الدولة . وقد اثار ذلك اكثر من مرة الشكوك عند بعض الرفاق الشبان . ولكن شكوكهم كانت تدور بوجه خاص حول مسائل سياسية مجردة .

كانوا يفكرون بأنه لا يجوز اطلاق اسم رأسمالية الدولة على نظام تكون فيه وسائل الاتاحة ملكا للطبقة العاملة و تتسلمه فيه هذه الطبقة العاملة زمام الحكم . ولكنهم لم يلاحظوا انني استعملت تعبير « رأسنالية الدولة » : أولا ، لأوضح الصلة التاريخية بين موقفنا الحالى وبين الموقف الذى وقفته في جدالى مع الذين يطلق عليهم اسم الشيوعيين اليساريين (٣٠) ؛ ففى ذلك الحين ، بيّنت أيضا ان رأسنالية الدولة تفوق النظام الاقتصادي القائم في بلادنا ، وكان المهم بنظرى ان ابسط الصلة المنطقية القائمة بين رأسنالية الدولة العادية ورأسنالية الدولة غير العادية ، بل غير العادية اطلاقا ، التي تحدثت عنها عندما عرضت المقارئ السياسة الاقتصادية الجديدة . ثانيا ، ان ما شغل بالى على الدوام ، إنما هو الهدف العملى . وبالحال ، كان الهدف العملى من سياستنا الاقتصادية الجديدة ان تكون في بلادنا امتيازات : وهذه الامتيازات كان من البديهي انها ستكون في ظروفنا شكلا صرفا من رأسنالية الدولة . هكذا فهمت الآراء بضد رأسنالية الدولة .

ييد ان هناك مظهرا آخر للقضية قد تكون فيه بحاجة الى اللجوء الى رأسمالية الدولة ، أو على الأقل ، الى مقارنة مع رأسالية الدولة . واقتصر بذلك مسألة التعاون .

من المؤكد ان التعاونيات في ظروف دولة رأسالية هي مؤسسات رأسالية جماعية . ومن المؤكد كذلك انتا ، اذ نجمع ، في واقعنا الاقتصادي الراهن ، بين المشروعات الرأسالية الخاصة ، - ولكن فقط على الارض التي تخص المجتمع ، لا بشكل آخر ، وفقط تحت رقابة سلطة الدولة التي تعود للطبقة العاملة ، لا بشكل آخر ، - وبين المشروعات ذات الطراز الاشتراكي المنسجم ( ان وسائل الاتاج تخص الدولة ، وكذلك الارض التي تقوم عليها المشروعة والمشروعة بمجملها ) ، لا بد من أن توضع هنا مسألة طراز ثالث من مشروعات كانت ، من حيث الاهمية المبدئية ، لا تتمتع فيما مضى بالاستقلال واعنى بها المشروعات التعاونية . في ظل الرأسالية الخاصة ، تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسالية كما تتميز المشروعات الجماعية عن المشروعات الخاصة . وفي ظل رأسالية الدولة تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسالية التابعة للدولة ، أولا ، من حيث انها مشروعات خاصة ، وثانيا ، من حيث انها مشروعات جماعية . وفي ظل نظامنا الحالى ، تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسالية الخاصة ، من حيث انها مشروعات جماعية ، ولكنها لا تتميز عن المشروعات

الاشتراكية اذا كانت وسائل الاتصال ، والارض التى بنيت عليها هذه المشروعات ، تخص الدولة ، أوى الطبقة العاملة .

تلك نقطة لا نحسب لها الحساب الكافى عندما نعالج أمر التعاون . واننا ننسى ان التعاون يرتدى عندنا اهمية استثنائية جدا بفضل الطابع الخاص الذى يتصرف به نظامنا السياسى . فاذا طرحتنا جانبها الامتيازات التى تقول عنها للمناسبة انها لم تبلغ حدا كبيرا من التطور فى بلادنا ، فان التعاون فى اوضاعنا الراهنة ، ينطبق فى غالب الاحيان على الاشتراكية تمام الانطباق .

وانى لأشرح ما قلت . اين وجه الخيال فى برامج قدماء التعاونيين ، ابتداء من روبرت اوين (٣١) ؟ ذلك ان هؤلاء القوم كانوا يحلمون بتحويل المجتمع المعاصر بصورة سلمية وبواسطة الاشتراكية ، دون ان يحسبوا حسابا لهذه المسألة الأساسية التى هي مسألة النضال الطبقى واستيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية ودك سيطرة طبقة المستثمرین . ولهذا تكون على حق حين تقول ان هذه الاشتراكية «التعاونية» لا تتطوى الا على كل طوبوى وعلى شيء رومانطيقى ، بل مبتذل ، اذ انها تحلم بتحويل الاعداء الطبقيين الى معاونين طبقيين ، والنضال الطبقى الى سلام طبقي ( الى ما يسمى سلاما اهليا ) بمجرد اشاعة التعاونيات بين السكان .

من المؤكد اتنا على صواب ، من وجها نظر المهمة الأساسية الموضوعة امام عصرنا ، لأنه يستحيل تحقيق الاشتراكية دون

نضال طبقي من أجل السلطة السياسية في الدولة .

ولكن انظروا كيف تغيرت الاحوال الآن حين غدت سلطة الدولة بيد الطبقة العاملة ، وحين تم اسقاط سلطة المستثمرين السياسيـة ، وحين أصبحت جميع وسائل الاتصال بـيد الطبقة العاملة ( باستثناء وسائل الاتصال التي تعطيها دولة العمال بـملء رضاها الى المستثمرين ، وذلك عن طريق الامتيازات ، ولفترـة معينة من الزمن ، وببعض الشروط ) .

فاليوم يحق لنا ان نقول ان مجرد تطور التعاون يعني في نظرنا تطور الاشتراكية بالذات ( مع أخذ الاستثناء «الصغير» المشار اليه اعلاه بعين الاعتبار ) . ومع ذلك يتربـب علينا ان نقر أن كل وجهة نظرنا حول الاشتراكية قد تغيرت تغييرا جذرـيا .  
اما قوام هذا التغيير الجذرـي فهو التالي : فيما مضى كنا نوجه وكان ينبغي علينا أن نوجه محور النشاط نحو النضال السياسي ، والثورة ، والاستيلاء على السلطة ، الخ . اما اليوم ، فان محور النشاط ينتقل الى مكان آخر : الى العمل «الثقافي» التنظيمـي السلمـي . وقد أقول ان محور النشاط ينتقل بنظرنا نحو النشاط التـثـقـيفـي ، لولا العلاقات الدوليـة ، لولا الواجب الذي يقضـى علينا بالنضال من أجل موقعنا على النطـاق الدولي . ولكن اذا طرـحـنا جانـبا الوضع الدولي واكتـفيـنا بـعـلاقـاتـنا الـاـقـتصـادـية الداخـلـية ، فـانـ محـورـ عملـنا يـنـحصرـ اليومـ فيـ النـشـاطـ التـثـقـيفـي .

ثمة مهمتنا أساسية تقع على عاتقنا وتشكلان عهدا .  
المهمة الأولى هي إعادة بناء جهازنا الإداري الذي لا يصلح لشيء  
والذي ورثناه بكليته عن العهد السابق ؟ ففى مدى خمس  
سنوات من النضال ، لم يتوافر لنا الوقت لاجراء أي تعديل جدى  
في هذا الميدان ولم يكن بوسعنا القيام بذلك . اما المهمة الثانية ،  
فهى القيام بعمل ثقافى بين جماهير الفلاحين . وال الحال ، أن  
الهدف الاقتصادي من هذا العمل الثقافى بين الفلاحين ، إنما هو  
التعاون بالضبط . فإذا استطعنا تنظيم جميع السكان في  
التعاونيات ، رسخت أقدامنا في الميدان الاشتراكي . ولكن هذا  
الشرط ، - أي تنظيم جميع السكان في التعاونيات - يفترض  
درجة من الثقافة لدى الفلاحين ( وأقول الفلاحين ، لأنهم يشكلون  
جمهورا غفيرا جدا ) يستحيل معها تعميم هذا التنظيم في  
التعاونيات دون ثورة ثقافية كاملة .

لقد قال لنا أخصامنا مرارا عديدة إننا نقوم بعمل أخرق ، لأننا  
نريد غرس الاشتراكية في بلد غير مثقف ثقافة كافية . ولكنهم  
كانوا على ضلال حين اتهمونا بأننا لم نبدأ من حيث كان يقتضى  
الامر البدء حسب النظرية ( نظرية المتحذلقين من كل شاكلة  
وطراز ) ، وبأن الانقلاب السياسي والاجتماعي في بلادنا قد سبق  
هذا الانقلاب الثقافي ، هذه الثورة الثقافية التي نواجهها مع  
ذلك الآن .

يكفى لنا اليوم ان نقوم بهذه الثورة الثقافية لكي تغدو بلادنا اشتراكية تماما . ولكن هذه الثورة الثقافية تنطوى ، بالنسبة لنا ، على مصاعب لا تصدق ، مصاعب ثقافية صرف ( فنحن اميون ) ، ومصاعب مادية ايضا ( فلكي نصبح أنسانا مثقفين ، ينبغي ان تكون وسائل الاتصال المادية قد بلغت درجة معينة من التطور ، ينبغي امتلاك قاعدة مادية معينة ) .

٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣ .

صدر لأول مرة في « البرافدا » ،  
في العدددين ١١٥ و ١١٦ ،  
في ٢٦ و ٢٧ أيار ( مايو ) ١٩٢٣

## من الافضل اقل ، شرط ان يكون احسن

فيما يخص اتقان جهاز دولتنا ، برأيى انه لا ينبغي لهيئة التفتيش العمالي والفلاحى أن تستعجل الأمور ولا أن تركض وراء الكميه . فحتى اليوم ، قلما توافر لنا الوقت للتفكير بنوعية جهاز دولتنا والشهر عليه ، ولذا يكون من المشروع الاهتمام باعداده بعناية خاصة ، بتركيز مادة بشرية حديثة حقا في هيئة التفتيش العمالي والفلاحى ، أي مادة لا تقل في شيء عن خيرة النماذج الأوروبية الغربية . يقينا ان هذا الشرط متواضع جدا بالنسبة لجمهورية اشتراكية . ولكن السنوات الخمس الأولى قد حست رؤوسنا بقدر كبير من الحذر والارتياح . فنحن ميالون عفوا الى التشرب بهذا الشعور ازاء أولئك الذين يسبون في الكلام كثيرا جدا وبسهولة فائقة حول الثقافة « البروليتارية » ، مثلا ؟ فحسبنا في البداية أن تكون لنا ثقافة برجوازية حقيقية ؟ حسبنا في

البداية أن نعرف كيف نستغنى عن النماذج الغليظة الفظة جداً من الثقافات السابقة للثقافة البرجوازية ، أى من الثقافة الدواوينية ومن الثقافة الاقطاعية ، الخ .. إن العجلة المفرطة والمزايدة هما الأشد ضرراً في مضمار الثقافة . وهذا ما يجب على الكثيرين من أدبائنا وشيوعيينا الشباب أن يحظوه جيداً في رؤوسهم .

والآن ، ينبغي لنا ، فيما يخص جهاز الدولة ، أن نستخلص من تجربة الماضي هذا الاستنتاج ومفاده أنه من الأفضل السير بسرعة أقل .

إن الأمور في جهاز دولتنا على درجة من السوء ، لكن لا نقول أنها مقيدة ، بحيث أنه ينبغي لنا بادئه بدء أن نفكر عن كتب في كيفية مكافحة عيوبه التي – ولا ننسين هذا – تعود إلى الماضي الذي ، رغم قلبه ، لم يقض عليه بعد ، لم يصبح بعد من ميدان ثقافة ولت منذ زمن بعيد . وإنني أطرح هنا مسألة الثقافة على وجه الضبط ، لأنه يجب في هذا الصدد ألا نعتبر من الأمور المحققة إلا ما دخل في الثقافة ، في الحياة اليومية ، في العادات . والحال ، إن ما هو صالح في تنظيمنا الاجتماعي يؤخذ عندنا بعجلة ، وبأقل ما يكون من التأمل ، والفهم ، والاحساس ، والثبت ، والامتحان ، والتأكيد بالتجربة ، والتوطيد ، الخ .. ونقيينا أنه لم يكن من الممكن أن تسير الأمور على غير هذا النحو في عهد ثوري ، وفي تطور بمثل

هذه السرعة والقوة قادتنا ، في خمس سنوات ، من القيصرية إلى النظام السوفياتي .

ينبغي لنا أن نضع عقولنا في رؤوسنا في الوقت اللازم .  
ينبغي لنا أن تتشبع بحذر نافع من كل ركض إلى أمام بدون روية ، من كل ضرب من التباھي ، الخ .. ينبعى الامان فى التحقق من الاجراءات التي نعلنها في كل ساعة والتي تتخذها في كل دقيقة والتي نقدم البرهان بعد ذاك في كل ثانية على ضعفها ، على وهنها وغموضها . والأضر هنا ، إنما هو العجلة والأضر ، الاعتقاد إننا نعرف شيئاً ما ، أو إننا نملك عدداً كبيراً إلى هذا الحد أو ذاك من العناصر لبناء جهاز جديد حقاً ، ويستحق فعلاً اسم جهاز اشتراكي ، سوفيتي ، الخ ..

كلا ، إن هذا الجهاز لا نملكه ، بل إننا نملك عدداً قليلاً مضحكاً من عناصره . وعلينا ألا ننسى أنه ينبغي لنا لانشاءه ألا ندخل في الوقت ، وإن هذا سيطلب الكثير ، الكثير ، الكثير من السنين .

فأى عناصر نملك لانشاء هذا الجهاز ؟ عنصرين فقط . أولاً ، العمال المندفعين في غمرة النضال من أجل الاشتراكية . إن هؤلاء العمال ليسوا على درجة كافية من التعليم . وهم يودون حقاً أن يعطونا جهازاً أفضل ولكنهم لا يعرفون كيف يدبرون الأمر . وليس في مستطاعهم أن يفعلوه . إنهم لم يبلغوا بعد درجة كافية من التكوين ، ولم يبلغوا المستوى

الثقافي المطلوب . والحال ، لا بد لهذا الغرض من امتلاك الثقافة على وجه الضبط . وهنا لا يمكن حل المشكلة بقوة أو بهجوم مفاجئ ، بشجاعة أو بعزم أو ، على العموم ، بصفة من خير الصفات الإنسانية ، أيا كانت . ثانيا ، المعرفة ، التعليم ، التحصيل ، وهى عناصر نملك منها قدرًا قليلا مضحكا بالقياس إلى جميع البلدان الأخرى .

ويجب ألا ننسى أننا لا نزال ميالين جدا إلى الرغبة في التعويض عن هذه المعرفة (أو إلى التصور بأنه يمكن التعويض عنها ) بالحمية ، بالعجلة المفرطة ، الخ ..

فلتجديد جهاز دولتنا ينبغي لنا مهما كلف الأمر أن نضع نصب عيوننا المهمة التالية : أولا ، أن تتعلم بـ ثانيا ، أن تتعلم أيضا بـ ثالثا ، أن تتعلم دائمًا . ثم العناية بأن لا يبقى العلم عندنا حرفا ميتا أو جملة شائعة على الموضة ( وهذا — وليس لنا أن نخفيه — ما يحدث لنا في أغلب الأحيان ) ، بأن يدخل العلم حقا في العادات ، ويصبح جزءا لا يتجزأ من حياتنا ، كلها وفعلا . وبالمختصر ، ينبغي لنا أن تتطلب لا ما تتطلبه أوروبا الغربية البرجوازية ، بل ما يحدروه يليق تطلبه بالنسبة لبلد يعتزم أن يصير بلدا اشتراكيَا .

النتيجة : ينبغي لنا أن نجعل من هيئة التفتيش العمالي والفالحى بصفتها إداة لتحسين جهاز دولتنا ، مؤسسة نموذجية حقا .

ولكى يمكنها بلوغ المستوى المنشود ، يجب التقييد بالقاعدة القائلة : قس سبع مرات ، وقص مرة واحدة .

ولهذا يجب استغلال خير ما فى نظامنا الاجتماعى حقا بأقصى الاحتراس والتفكير والمعرفة ، من أجل انشاء مفوضية الشعب الجديدة هذه .

ولهذا يجب على خيرة عناصر نظامنا الاجتماعى ، أى : العمال المتقدمين ، أولا ، وثانيا ، العناصر المتعلمة حقا ، التى يسكن الضمان على أنها لن تصدق شيئا استنادا الى الأقوال وانها لن تقول شيئا يخالف وجدانها ، — ألا تخشى من الاعتراف بأى صعوبة كانت ، وألا تراجع عن خوض أى نضال فى سبيل بلوغ الهدف الذى وضعته نصب عيونها بصورة جدية .

منذ خمس سنوات ونحن نبذل جهدا لاتقان جهاز دولتنا . ولكن هذا الجهد لم يكن سوى جهد باطل بين لنا فقط ، فى بحر خمس سنوات ، انه كان عديم الفعالية ، أو حتى عديم الجدوى ، بل ضارا . ان هذا الجهد الباطل كان يعطينا مظهر العمل ؛ ولكنه كان في الواقع يوسع مؤسساتنا وأدمغتنا .  
ينبغي أخيرا أن يتغير هذا .

ينبغي اتباع هذه القاعدة : من الأفضل أقل من حيث الكمية ، شرط أن يكون أحسن من حيث الكيفية . ينبعى اتباع هذه القاعدة : من الأفضل بعد ستين أو حتى بعد ثلاث

سنوات ، هذا أفضل من تعجيل الأمور دون أىأمل فى تكوين  
مادة بشرية جيدة .

انى أعرف أنه سيكون من الصعب التقيد بهذه القاعدة  
وتطبيقاتها في واقعنا . وأنا أعرف أن القاعدة المعاكسة ستشق  
لنفسها طريقاً بآلف لفة ودورة . وأنا أعرف أنه سيترتب ابداء  
مقاومة هائلة ، وانه سيعين التخلص بمثابة هائلة ؛ وان هذا  
العمل سيكون ، في السنوات الأولى على الأقل ، سبيلاً المردود  
جداً . ومع ذلك فانى مقتضى باتنا بهذا العمل وحده سنبلغ  
هدفنا وستتمكن ، بعد بلوغ هذا الهدف ، من تكوين جمهورية  
جدية فعلاً باسم الجمهورية السوفيتية ، الاشتراكية ، الخ . .  
الخ . ، الخ ..

ومن المحتمل أن يكون عدد عديد من القراء قد وجدوا  
الأرقام التي أوردتها على سبيل المثال في مقالى الأول زهيدة  
جداً . وانى على يقين بأنه يمكن ايراد كثرة من الحسابات  
لتبيان النقص في هذه الأرقام . ولكننى أعتقد أنه يجب علينا أن  
نضع فوق جميع هذه الحسابات وغيرها ، شيئاً واحداً :  
مصلحةتنا في كيفية مثالية حقاً .

انى أعتبر أنه آن بالضبط الأوان الذى يجب علينا فيه أن  
نهتم أخيراً بجهاز دولتنا كما ينبغي ، بكامل الجد ، والذى قد  
تتسبب فيه العجلة بأفصح الضرر لعملنا . ولذا أريد أن أحذر  
بالغ التحذير من تضخيم هذه الأرقام . بل انى أعتقد ، على

العكس ، أنه ينبغي لنا هنا أن تكون بخيelin جدا بالأرقام .  
لتتكلم بصرامة . ان مفوضية الشعب للتقتيس العمالى وال فلاحي  
لا تتمتع فى الوقت الحاضر بأى ظل من النفوذ . والجميع  
يعرفون أنه ليس ثمة مؤسسات أسوأ تنظيميا من مؤسسات  
تقتيسنا العمالى وال فلاحي وانه لا يمكن فى الظروف الراهنة  
مطالبة هذه المفوضية بشيء . ينبغي لنا أن تذكر هذا جيدا اذا  
شئنا أن توصل حقا خلال بضعة أعوام الى انشاء مؤسسة  
تكون ، أولا ، مثالية ، ثانيا ، توحى للجميع بشقة مطلقة ، ثالثا .  
تبين للجميع ولكل فرد اننا بربنا فعلا عمل هذه المؤسسة العالمية  
التي هي اللجنة المركزية للرقابة . ان مختلف القواعد العامة فيما  
يخص عدد العاملين فى دوائرها يجب ، برأىي ، ابطالها فورا وبلا  
مرد . وينبغي لنا أن نختار مستخدمي التقتيس العمالى وال فلاحي  
بعناية خاصة ، وذلك بفرض أقسى الامتحانات عليهم ، لا بطريقة  
أخرى . وبالفعل ، أي جدوى من انشاء مفوضية للشعب يجري  
فيها العمل بين بين ، دون أن يوحى بأقل ثقة ، كما في السابق :  
ولا يكون لكلماتها سوى وزن زهيد جدا ؟ انى أعتقد أن  
مهمنا الرئيسية انما هي مهمة اجتناب هذا لدن اعادة التنظيم  
التي نضع تصمييمها فى الوقت الحاضر .

ان العمال الذين نختارهم أعضاء فى اللجنة المركزية للرقابة  
يجب أن يكونوا شيوعين لا عيب فيهم ، وأعتقد أنه لا بد من  
بذل جهد طويل النفس لتعليمهم طرائق عملهم وأهدافه . وبعد

ذلك ، يجب أن يكون ثمة عدد محدد من الأمناء ، بصفة معاونين في هذا العمل ، ينبغي اخضاعهم لتحقيق مثلث قبل قبولهم في العمل . وأخيرا ، ينبغي لأولئك المستخدمين الذين تقدم على تعيينهم فورا ، على سبيل الاستثناء ، في مناصب التفتيش العمالي وال فلاحي ، أن يستجيبوا للشروط التالية :

أولا ، أن يوصى بهم عدة شيوعيين ؟  
ثانيا ، أن يخضعوا لامتحان يثبت أنهم يعرفون جهاز  
دولتنا ؟

ثالثا ، أن يخضعوا لامتحان يثبت أنهم يعرفون أساس النظرية المتعلقة بجهاز دولتنا ، وأسس العلم الاداري ، وأصول تصريف الأمور الادارية ، الخ ؟

رابعا ، يجب أن يتحققوا حسن التفاهم في العمل مع أعضاء اللجنة المركزية للرقابة ومع أماكنهم بالذات ، بصورة تتمكن معها من أن نزعم بحسن عمل هذا الجهاز بكليته .

اني أعرف أن هذه المقتضيات تفترض شروطا قاسية الى ما لا قياس له ، وأخشى شديد الخوف أن تعلن أغلبية « عمليي » التفتيش العمالي وال فلاحي أنها غير قابلة للتطبيق ، أو أن يستقبلوها بابتسمة الازدراء . ولكنني أسأل أيا من القادة الحاليين في التفتيش العمالي وال فلاحي أو من الأشخاص المرتبطين بهذه المفوضية : هل يستطيع أن يقول لي صراحة ما هي الفائدة العملية من مفوضية الشعب هذه التي هي التفتيش

العمالى والفالاحى ؟ انى أعتقد أن هذا السؤال سيعتبر له ايجاد  
معنى الاعتدال . فاما انه لا يجدر اللجوء الى اعادة تنظيم هذه  
المؤسسة الميؤوس منها التى هى التفتيش العمالى والفالاحى  
— فلكلم رأينا من أمثال اعادة التنظيم هذه — ؛ واما أنه ينبغي  
حقاً أن نضع نصب عيوننا مهمة قوامها أن نخلق بطريق بطيء :  
صعب ، غير مألف ، وليس دون اللجوء الى التثبت مراراً  
وتكراراً ، شيئاً ما مثاليًا حقاً ، من شأنه أن يوحى للجميع ولكل  
فرد بالاحترام ، وليس فقط لأن الرتب والدرجات تفرض ذلك .

فإذا لم تسلح بالصبر ، وإذا لم تكرس لهذه المهمة عدة  
سنوات فمن الأفضل ألا نشرع بها إطلاقاً .

وأعتقد أنه بين المؤسسات التي سبق وأن شأناها كثرة منها .  
من معاهد عليا للعمل ، الخ . . . — يجب اختيار الحد الأدنى ،  
والثبت مما إذا كانت منظمة بكل الجد المنشود ، ومواصلة  
العمل ، ولكن بشرط واحد ، شرط أن يكون فعلاً في مستوى  
العلم الحديث ، وأن يعطينا جميع ضماناته . واذ ذاك ، لن يكون  
من باب الطوبوية الأمل في الحصول خلال عدة سنوات على  
مؤسسة يكون في مقدورها اداء مهمتها ، أى العمل لاتفاق جهاز  
دولتنا بدأب واتظام ، دون أى وهن أو كلل ، متمتعة بشقة  
الطبقة العاملة والحزب الشيوعى الروسي وجميع سكان  
جمهوريتنا .

ومن الممكن أن يبدأ العمل التحضيري منذ الآن . وإذا وافقت مفوضية التفتيش العمالي والفلاحي على خطة هذا الاصلاح ، أمكنها الشروع فورا بالتحضيرات والعمل بدأب واتظام حتى يصل هذه التحضيرات إلى غايتها ، دون الاستعجال ودون الامتناع عن اعادة ما تم فعله مرة .

ومن شأن أنصاف التدابير هنا أن تؤول إلى الحد الأقصى من الضرر . وجميع الاعتبارات الأخرى التي يمكن الادلاء بها بضد عدد أعضاء التفتيش العمالي والفلاحي ستكون في الواقع مبنية على المبادئ البير وقراطية القديمة ، على الأوهام القديمة : على كل ما سبق وشجب ويشير ضحك الجميع ، الخ .. وفي الحقيقة ، توضع المسألة هنا كما يلى :

اما أن نبين منذ الآن اننا اكتسبنا بعض المعارف الجدية في مسار بناء الدولة ( ليس من المحرم تعلم شيء ما في بحر خمس سنوات ) ، وأما اننا لا نزال بعد غير ناضجين لهذا الغرض ، وذاك لا يجدر التعهد به .

انى أعتقد اننا لن تتخلى حدود التواضع اذا افترضنا ، نظرا للمادة البشرية المتوافرة لنا ، اننا نملك قدرات كافية من المعرف فنستطيع به أن نبني من جديد ، وببدأب واتظام : مفوضية للشعب واحدة على الأقل . صحيح أنه يترب على هذه المفوضية الواحدة أن تكون نموذجا لجهاز دولتنا بمجمله .

يجب الاعلان فورا عن مباراة لاعداد كتابين دراسيين أو أكثر ، تبحث في تنظيم العمل على العموم وفي العمل الاداري على الخصوص . ويمكن اتخاذ كتاب يرمانسكى الموجود عندنا أساسا ، مع العلم ، ونقول هذا بين هلالين ، ان هذا المؤلف يعطف بشكل واضح على المنشفية ولا يمكن الاعتماد عليه لوضع كتاب دراسى يمكنه أن يلائم سلطة السوفيتات . ثم يمكن اتخاذ كتاب كرجنتسيف الذى صدر مؤخرا ، أساسا : وأخيرا ، قد يفيد أيضا بعض الكتب الدراسية الأخرى التى تبحث فى مختلف وجوه المسألة .

ينبغي ارسال بضعة أشخاص ذوى اطلاع ووجدان وذمة الى المانيا أو الى بريطانيا لجمع المعلومات والمستندات ودراسة المسألة . لقد ذكرت بريطانيا فيما اذا استحال السفر الى أميركا او الى كندا .

ينبغي تعين لجنة يعهد اليها بوضع البرنامج التمهيدى للامتحانات التى يجب أن يخضع لها الراغبون فى ترشيح أنفسهم للاستخدام فى التفتيش العمالى والفلاحى ، والأمر نفسه فيما يخص الراغبين فى ترشيح أنفسهم لمناصب أعضاء اللجنة المركزية للرقابة .

ان هذه الأعمال والأعمال المماثلة الأخرى لن تعيق بالطبع لا مفوض الشعب ، ولا أعضاء هيئة التفتيش العمالى والفلاحى الادارية ، ولا هيئة رئاسة اللجنة المركزية للرقابة .

والى جانب هذا ، يجب تعيين لجنة تحضيرية يعهد اليها بايجاد المرشحين لمناصب أعضاء اللجنة المركزية للرقابة . وآمل أن يتواافق لنا اليوم من أجل هذه المناصب عدد من المرشحين أكثر مما يكفى ، سواء أبین موظفى مختلف الدوائر ذوى الخبرة أم بين طلاب مدارسنا السوفيتية . ومن المشكوك فيه أن يكون من الصواب استبعاد هذه الفئة أو تلك مسبقا . ومن المحتمل أن يترتب علينا اختيار ذاتية متنوعة فى هذه المؤسسة حيث يجب علينا أن نبحث عن ائتلاف بين الصفات العديدة ، بين الكفاءات المتباعدة . وهكذا سيعين بذل جهد كبير هنا لوضع لائحة المرشحين . ومثلا ، سيكون من غير المرغوب فيه قبل كل شيء أن تؤلف هذه المفوضية الجديدة حسب نموذج واحد ، مثلا ، من الناس من طراز الموظف ، أو بأن تقصى منها الناس من طراز المحرض ، أو الناس الذين سمتهم المميزة روح العشرة أو القدرة على الدخول فى أوساط غير اليفة على هذا النوع من الشغيلة ، الخ ..

\* \* \*

يبدو لي أنى أعبر على نحو أفضل عن فكرتى اذا قارنت خطتى بالمؤسسات من الطراز الأكاديمى . يجب على أعضاء اللجنة المركزية للرقابة أن ينكبوا ، تحت ادارة هيئة رئاستهم ، على دراسة جميع ملفات ووثائق المكتب السياسى دراسة دائمة منهاجية . ويجب عليهم ، من جهة أخرى ، أن يوزعوا وقتهم

بصورة عقلانية بين مختلف أعمال التثبت من تصريف الأمور في مؤسساتنا ، ابتداء من أصغر المؤسسات الخاصة حتى أعلى مؤسسات الدولة . وأخيرا ، يجب عليهم أيضا أن يدرسوا النظرية ، أي نظرية تنظيم العمل الذي يعتزموه الانصراف اليه كلية ؟ ويجب عليهم كذلك أن يقوموا بأعمال تطبيقية اما باشراف رفاق قدامى واما باشراف أستاذة من المعاهد العليا لتنظيم العمل .

ولكنى أعتقد أنه لن تسنح لهم الفرصة لحصر نشاطهم فى هذه الأعمال الأكاديمية الصرف . انما يجب عليهم أن يستعدوا ، فضلا عن ذلك ، لأعمال لا استحى اذا أسميتها بأعمال التحضير للصيد ، ولا أقول لصيد المحتالين ، بل لصيد شيء ما من هذا القبيل ، وبأعمال اختراع الجيش المعدة لاخفاء حملاتهم وحجماتهم ، الخ ..

ان اقتراحات كهذه من شأنها ، في مؤسسات أوروبا الغربية ، أن تثير غضبا لا سابق له ، وأن تبعث شعورا بالسخط الأخلاقى ، الخ . ولكنى آمل اننا لم نبلغ بعد هذه الدرجة من البيروقراطية . فالسياسة الاقتصادية الجديدة لم تكتسب بعد عندنا قدرًا من المهابة بحيث يتربى علينا أن نستاء من فكرة الرغبة في القبض على أحدهم . ان جمهوريتنا السوفيتية قد بنيت منذ وقت قصير جدا ، واننا لنرى عليها من النواقل أ��وا ماما وآکوا ماما ، بحيث أن أحدا لن يفكر في الاستياء من فكرة انه

من المحتمل اجراء التنقيبات في هذه الأوكواں بواسطة بعض الحيل وبعض محاولات السبر التي تقصد أحياناً مصادر بعيدة نسبياً، أو تجري بسبيل ملتوية نسبياً. وحتى اذا ما فكر أحدهم في الاستياء من هذه الفكرة، ففي المستطاع التأكيد اننا سنضحك عليه جميعاً بكل طيبة قلب.

ان تفتيشنا العمالی والفلاحی الجدید ، كما نأمل ، سیترک بعيداً عنه وراءه هذه الصفة التي يسمیها الفرنسيون pruderie والتي يمكننا أن نسمیها التکلف المضحک أو التزمر المضحک ، والتي تخدم بكل روعة مارب كل بیروقراطیتنا ، سواء أفری مؤسساتنا السوفیتیة أم في مؤسسات الحزب ، لأن البیروقراطیة ، ونقول هذا بين هلالین ، موجودة عندنا لا في المؤسسات السوفیتیة وحسب ، بل أيضاً في مؤسسات الحزب .

وإذا كنت قد كتبت أعلاه أنه ينبغي لنا أن نتعلم وأن نتعلم في المعاهد للتنظيم العالى للعمل ، الخ .، فهذا لا يعني أبداً أنني أفهم هذا « التعليم » فهما مدرسياً إلى حد ما ، أو أنني أقتصر على فكرة التعليم على النحو المدرسي . وآمل ألا يظن أى ثورى حقيقي بأنني تخليت هنا عن فهم « التعليم » على أنه ملحمة نصف داعبة ، حيلة ، أحبولة أو شيء ما من هذا القبيل . وأنا أعرف أن هذه الفكرة من شأنها أن تثير الرعب حقاً في دولة جدية ومفرطة في مراعاة الترتيب من دول أوروبا الغربية ، وأن أي موظف يحترم نفسه لن يوافق حتى على مجرد مناقشاتها . ولكنني

آمل اننا لم نبلغ بعد هذه الدرجة من البيروقراطية وآمل ألا تثير مناقشة هذه الفكرة عندنا الا المزاج الطيب .

وبالفعل ، لماذا لا نجمع بين اللذيد والنافع ؟ لماذا لا نستفيد من ملحة داعبة أو نصف داعبة لكي نكتشف شيئاً ما مضحكاً ، شيئاً ما ضاراً ، نصف مضحك ، نصف ضار ، الخ . ؟

ويبدو لي أن تفتيشنا العمالي والفلاحي سيكسب كثيراً إذا ما رأى هذه الاعتبارات ، وأن لائحة الحالات الغريبة المضحكة التي أحرزت بواسطتها لجتنا المركزية للرقابة أو زملاؤها في التفتيش العمالي والفلاحي بعضاً من أبهى انتصاراتهم ، ستغتنى بما ثرثرة جديدة يحققها « مفتشونا » و « مراقبونا » المقبولون ، في أماكن لا يليق أبداً ذكرها في كتب دراسية رazine ورصينة .

\* \* \*

كيف يمكن الجمع بين مؤسسات حزبية وادارات سوفيتية ؟  
اليس في هذا شيء غير مقبول ؟

انى لا أطرح هذا السؤال باسمى ، بل باسم أولئك الذين المحت اليهم أعلاه ، حين قلت ان عندنا بيروقراطيين لا في دوائرنا السوفيتية وحسب ، بل أيضاً في مؤسسات الحزب .

وبالفعل ، لماذا لا نجمع بين هذه وتلك حين تقضى المصلحة بذلك ؟ أو لم يلاحظ أحد يوماً أن جمعاً كهذا على درجة قصوى

من الفائدة في مفوضية الشعب كمفوضية الشؤون الخارجية ،  
مثلا ، وأنه مطبق فيها منذ تأسيسها ؟ أولا يبحث المكتب  
السياسي ، من وجهة نظر الحزب ، جملة من المسائل الكبيرة  
والصغيرة المتعلقة « بالمناورات المعاكسة » التي تلجأ إليها للرد  
على « مناورات » الدول الأجنبية ، وذلك لكي ندرا ، مثلا ،  
حيلة ما من جانبها ، وتعبرنا هنا من قبيل التهديف ؟ أليس هذا  
الجمع المرن بين العنصر السوفياتي الإداري وعنصر الحزب  
ينبع قوة فوق العادة لسياستنا ؟ انى أعتقد أن ما برأ وجوده ،  
ما رسم في سياستنا الخارجية ، وما دخل في العادات الى حد  
أنه لم يعد يثير أى شك في الموضوع ، سيكون على الأقل  
 المناسبا بالقدر نفسه ( وأعتقد أنه سيكون مناسبا حتى بقدر  
أكبر بكثير ) فيما يتعلق بمجمل جهاز دولتنا . والحال ، يجب  
على التفتيش العمالي والفلاحي أن ينصرف على وجه الضبط  
إلى تحسين جهاز دولتنا بكليته ، ويجب أن يتناول نشاطه جميع  
مؤسسات الدولة دون أى استثناء ، المحلية منها والمركزية ،  
والتجارية ، والدواوينية الصرف ، والمدرسية ، والمسرحية ،  
والأرشيف ، الخ . ، أى بكلمة ، جميع المؤسسات دون أى  
استثناء .

لماذا إذن بالنسبة لمؤسسة تعمل على نطاق واسع كهذا  
وتطلب فضلا عن ذلك مرونة فوق العادة من حيث أشكال  
نشاطها ، - لماذا إذن لا يصار بالنسبة لها إلى القبول بدمج

## خاص بين هيئة الرقابة الحزبية وهيئة الرقابة السوفيتية الإدارية ؟

أنا ، فيما يخصنى ، لا أرى أى مانع . وفضلاً عن ذلك ، أعتقد أن هذا الدمج هو الضمانة الوحيدة لنشاط مشمر . وأعتقد أن جميع الشكوك في هذا الصدد تنبثق من أكثر زوايا جهاز دولتنا غبارة وقدارة ، وانها لا تستحق سوى شيء واحد ، هو السخر منها .

\* \* \*

شك آخر : هل من الملائم الجمع بين النشاط المدرسي وممارسة وظيفة من الوظائف ؟ يبدو لي أن هذا ليس ملائماً وحسب ، بل ضروري أيضاً . فعلى العموم ، ورغم كل موقفنا الشورى من أنظمة الدولة في أوروبا الغربية ، لقحتنا هذه الأنظمة بجملة من أشد الأوهام ضرراً وحماقة . وهذه العدوى تأتينا إلى حد ما كذلك من بيروقراطيينا الطيبين الذين نقلوها إلينا قصداً وعمداً ، بأمل أن يتمكنوا غير مرة من الصيد في ما ، هذه الأوهام العكر . وقد اصطادوا في هذا الماء العكر إلى حد أن العميان حقاً يبتنا لم يلحظوا ، هم وحدهم ، على أي نطاق واسع يجري هذا الصيد .

نحن ثوريون بشكل « رهيب » في كامل ميدان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ولكن « ثوريتنا » فيما

يخص احترام المراتب ، والتقييد بالأشكال والعادات في الأصول الادارية ، تخلى المكان على الدوام لروح النمطية الأشد تعفنا . وفي الامكان هنا ملاحظة واقع على اعظم جانب من الأهمية ، وهو ان اروع قفزة الى الأمام في الحياة الاجتماعية غالبا ما يصحبها تردد فاضح حيال أقل التغيرات .

وهذا مفهوم ، لأن اجرأ الخطوات الى الأمام قد تمت في ميدان كان منذ زمن بعيد مجالا للنظرية ، في ميدان معنى به بصورة رئيسية ، وحتى بوجه الحصر تقريبا ، من الناحية النظرية . فان الروسي ، الذى تقرزت نفسه من الواقع البيروقراطي الكريه ، كان يفرج عن قلبه فى بيته بتشييد المناهج النظرية الفائقة الجرأة ؛ ولهذا كانت هذه المناهج النظرية الفائقة الجرأة ترتدى عندنا طابعا وحيداً الجانب للغاية . وعندنا كانت الجرأة النظرية فى الانشاءات ذات الطابع العام تتعايش مع جيانت مدهشة امام اتفه الاصلاحات الادارية . كانت فكرة اعظم ثورة زراعية عالمية تصاغ بجرأة غير معروفة في البلدان الأخرى ، والى جانب هذا كان ثمة نقص في الخيال لتحقيق اصلاح اداري من الدرجة العاشرة ؛ كان ثمة نقص في الخيال او في الصبر لتطبيق المبادئ العامة نفسها على هذا الاصلاح ، هذه المبادئ التي كانت ، عند تطبيقها على القضايا العامة ، تؤول الى تنتائج « باهرة » جدا .

ولهذا تجمع حياتنا الراهنة في ذاتها بصورة مدهشة سمات من الجرأة والاقدام وسمات من الجبانة الفكرية أمام أتفه التغيرات .

انى اعتقد ان الحال لم يكن قط على نحو آخر في جميع الثورات الكبيرة حقا لأن الثورات الكبيرة حقا تولد من التناقضات بين ما هو قديم ويرمى الى اعادة تكوين القديم ، وبين الميل الاكثر تجريدا الى ما هو جديد ، جديد الى حد انه لا يعود يتسع لأى حبة من الماضي القديم .

وكلما ازدادت هذه الثورة حزما وعزمها ، دامت هذه الجملة من التناقضات زمنا اطول .

\* \* \*

ان الميزة العامة التي تصف حياتنا الحالية هي التالية : لقد حطمنا الصناعة الرأسمالية ، وسعينا قصارى جهدنا لهدم مؤسسات القرون الوسطى من جذورها ، لهدم الملكية العقارية الاقطاعية ، وانشأنا على هذا الأساس طبقة الفلاحين الصغار والصغار جدا ، الذين يسرون وراء البروليتاريا ، بدافع من الثقة بنتائج عملها الثوري . ولكنه لن يكون من السهل علينا ان نصمد ، بهذه الثقة وحدها ، حتى انتصار الثورة الاشتراكية في البلدان التي هي أكثر تقدما ، لأن الفلاحين الصغار والفلاحين الصغار جدا ، ولا سيما في عهد السياسة الاقتصادية الجديدة ،

يظلون ، بحكم الضرورة الاقتصادية ، في مستوى منخفض جداً من حيث انتاجية العمل . هذا مع العلم ان الوضع الدولي قد قذف بروسيا اليوم الى الوراء ، وجعل انتاجية عمل الشعب في بلادنا اليوم أقل بوجه عام وبصورة محسوسة مما كانت عليه قبل الحرب . وقد بذلك الدول الرأسمالية الاوروبية الغربية ، عن قصد وبدون قصد ، كل ما في وسعها لكي تلتف بنا الى الوراء ، لكي تستغل عناصر الحرب الأهلية في روسيا ، بغية اشاعة الحد الأقصى من الخراب في البلاد . يقينا ان هذه النهاية للحرب الامبرialisية هي التي كانت تبدو ، على وجه الدقة ، النهاية التي تنطوي على افضليات محسوسة : اذا لم ندرك النظام الشوري في روسيا ، عرقانا على الأقل تطوره نحو الاشتراكية ، – هكذا على وجه التقريب كانت تحل وتفكر هذه الدول ولم يكن بوعيها ، من وجهة نظرها ، ان تحل وتفكر على نحو آخر . ولم تنجز ، في نهاية الأمر ، الا نصف مهمتها . فانها لم تدرك النظام الجديد الذي انشأته الثورة ، غير انها لم تسمح له كذلك بأن يخطو فورا خطوة الى امام تبرر تنبؤات الاشتراكيين ، وتمكنتهم من تطوير القوى المنتجة بوتيرة سريعة جداً ، كما أنها لم تسمح له بتطوير جميع الامكانيات التي كان من الممكن أن يشكل مجموعها الاشتراكية ، ولم تسمح له بأن يظهر امام الجميع وامام كل فرد بوضوح ، بكل جلاء ، ان الاشتراكية تنطوي على قوى هائلة وان الانسانية

قد انتقلت الآن الى مرحلة جديدة من التطور تتضمن امكانيات في اقصى الروعة .

وان نظام العلاقات الدولية هو الآن على نحو بحيث از الدول الغالبة تستبعد احدى الدول في أوروبا ، وهي ألمانيا . ثم ان جملة من الدول ، ومن أعرقها في الغرب ، قد وجدت نفسها ، عقب الاتتصار ، في اوضاع تمكنتها من استخدام هذا الاتتصار لاجراء بعض التنازلات التافهة في صالح الطبقات التي تضطهدتها ، وهي تنازلات ، رغم تفاهتها ، تؤخر الحركة الثورية في هذه البلدان وتخلق ما يشبه بعض الشيء « سلاما اجتماعيا » .

ولذا نواجه الآن السؤال التالي : أترانا نستطيع الصمود  
باتجنا الفلاحى الصغير والصغير جدا ، وبما نحن فيه من  
تلف وخراب ، حتى تستكمل البلدان الرأسمالية في اوروبا

الغربية تطورها نحو الاشتراكية ؟ ولكنها تستكمل تطورها هذا على غير ما توقعناه فيما مضى . انها لا تستكمله عن طريق «نضوج» الاشتراكية فيها باتظام ، بل عن طريق استثمار بعض الدول بعضها الآخر ، عن طريق استثمار الدولة الأولى المغلوبة في الحرب الامبرialisية بالإضافة الى استثمار الشرق كله . ومن جهة أخرى ، ومن جراء هذه الحرب الامبرialisية الأولى على وجه الدقة ، دخل الشرق نهائيا في الحركة الثورية واجتذب نهائيا الى محمل الحركة الثورية العالمية .

فأى تأكيد يفرضه هذا الوضع على بلادنا ؟ بكل تأكيد ، التأكيد التالي : ينبغي لنا ان نبدى أقصى الحذر والاحتراس لكي نحافظ على سلطتنا العمالية ، لكي نبقى ، تحت نفوذها وقيادتها ، الفلاحين الصغار والصغار جدا في بلادنا . واننا لنتمتع بأفضلية ان العالم بأسره ينتقل الآن الى حركة لا بد ان تؤدي الى الثورة الاشتراكية العالمية . ولكن ثمة عائق يعوقنا وهو ان الامبرialisين قد نجحوا في شق العالم كله الى معسكرين ؛ وهذا الانشقاق يزداد تعقدا لكون المانيا ، لكون هذا البلد حيث الثقافة الرأسمالية راقية فعلا ، لا يستطيع النهوض اليوم الا ببالغ الصعوبة . فان جميع الدول الرأسمالية في ما يسمونه الغرب تقرها تنقيرا وتمتنع نهوضها . ومن جهة أخرى ، نرى أن الشرق بأسره ، مع مئات الملايين من الشغيلة المستثمرين ، الذين يعانون اقصى الضنك والاعباء ، يواجهوا اوضاعا لا تستطيع

معها قواه الجسدية والمادية ان تصمد ابدا للمقارنة مع القوى  
الجسدية والمادية والعسكرية في أي بلد من بلدان أوروبا  
الغربية ، مهما كان صغيرا .

أترا نستطيع تلافي الاصطدام الم قبل مع هذه البلدان  
الامبرالية ؟ أترا نستطيع الأمل باز تدع لنا التناقضات  
والنزاعات الداخلية بين البلدان الامبرالية المزدهرة في الغرب  
والبلدان الامبرالية المزدهرة في الشرق ، مهلة للمرة الثانية كما  
جرى للمرة الأولى ، حين أخفقت الصليبية التي شنتها الثورة  
المضادة في أوروبا الغربية لأجل مساعدة الثورة المضادة في  
روسيا ، من جراء التناقضات في معسكر اعداء الثورة الغربيين  
والشرقيين ، في معسكر المستثمرين الشرقيين والمستثمرين  
الغربيين ، في معسكر اليابان واميركا ؟

يبدو لي انه ينبغي الجواب عن هذا السؤال بمعنى اذ  
الحل يتوقف هنا على عدد كبير جدا من العوامل ، بمعنى اذ  
ما يتبع بوجه عام التبؤ بما ل النضال ، انما هو مجرد كون  
الأغلبية الساحقة من سكان الكره الأرضية تعلمهم الرأسمالية  
بنفسها وتربيتهم من أجل النضال .

وما ل النضال يتوقف في آخر المطاف على كون روسيا  
والهند والصين ، الخ . ، تضم الأغلبية الساحقة من سكان  
الكره الأرضية . وهذه الأغلبية هي التي تتجذب منذ بضع  
سنوات ، وبسرعة لا تصدق ، الى النضال في سبيل تحررها .

وبهذا الشأن ، لا يمكن ان يكون ثمة أى شك فيما يتعلق بنهائية النضال العالمي . وبهذا الشأن ، كان انتصار الاشتراكية النهائية أمراً مضموناً بصورة مطلقة كاملة .

ولكن ما نحن بصدده ، ليس هذا الانتصار النهائي المحتوم للاشتراكية . ان ما نحن بصدده ، انما هو التاكتيك الواجب علينا اتباعه ، نحن الحزب الشيوعي الروسي ، نحن السلطة السوفيتية الروسية ، لكي نمنع الدول الاوروبية الغربية المعادية للثورة من سحقنا . فلکی تتمكن من البقاء حتى النزاع العسكري المقبل بين الغرب الامبرالي المعادي للثورة وبين الشرق الثوري والقومي ، بين أكثر دول العالم مدينة وحضارة وبين البلدان المتأخرة كبلدان الشرق ، والتي تؤلف مع ذلك الأکثرية ، - ينبغي ان يتوافر الوقت لهذه الأکثرية لكي تتدن وتحضر . فنحن أيضاً نشكو نقصاً في المدينة والحضارة ، فلا تتمكن من الانتقال مباشرة إلى الاشتراكية ، مع انا نملك المقدمات السياسية لهذا الغرض . ينبغي لنا ان تتبع هذا التاكتيك او أن نتهجّ السياسة التالية من أجل خلاصنا .

ينبغي لنا ان نسعى جهدنا لبناء دولة يستمر العمال فيها على تولي قيادة الفلاحين ويحتفظون فيها بشقة الفلاحين ، دولة يقضي فيها العمال ، عن طريق توفير صارم ، حتى على أقل مظاهر الافراط والتبديد في ميدان علاقاتهم الاجتماعية .

ينبغى لنا تحقيق الحد الأقصى من التوفير فى جهاز دولتنا .  
ينبغى ان تقضى فيه على جميع آثار الافراط التى خلفت روسيا  
القيصرية وجهازها الرأسمالى البيروقراطى عددا كبيرا منها .

فهل لن يكون ذلك ملکوت الضيق الفلاحي ؟

كلا . فاذا استمرت الطبقة العاملة فى تولى قيادة الفلاحين ،  
استطعنا ، عن طريق أشد ما يمكن من الصرامة فى التوفير فى  
ادارة اقتصاد دولتنا ، ان نستخدم أقل مبلغ موفر من أجل  
تطوير صناعتنا الآلية الكبيرة ، من أجل تطوير الكهرباء  
واستخراج الفحم النباتى بواسطة الماء ، من أجل انجاز بناء  
محطة فولخوف الكهرمائية (٣٢) ، الخ ..

هنا ، وهنا فقط يمكن املنا . وحينذاك فقط نستطيع ،  
حسب تعبير مجازى ، ان نستعيض عن حصان بحصان آخر ،  
أى عن الحصان الهزيل لدى الفلاح ، حصان التوفيرات المقررة  
لبلد فلاحي خرب ، بحصان تبحث عنه البروليتاريا ولا يمكنها  
ألا تبحث عنه من أجل صالحها بحصان الصناعة الآلية الكبيرة ،  
بحصان الكهرباء ، بحصان محطة فولخوف الكهرمائية ، الخ ..

هكذا اربط فى فكري الخطة الاجمالية لعملنا وسياستنا  
وتقنيتنا واستراتيجيتنا بمهماز التفتيش العمالي والفالحي  
المعاد تنظيمه . وهذا ما يبرر بنظرى الاهتمام الاستثنائى والعنائية  
الفائقة العادة اللذين يجب ان نبديهما ازاء التفتيش العمالي

والفلاحى ، فنضجه على علو استثنائى ونخول قادته حقوق اللجنة  
المركزية ، الخ . ، الخ ..

اما هذا التبرير ، فقوامه انتا لا نستطيع الصمود بكل  
تأكيد الا اذا ظهرنا جهازنا الى الحد الأقصى ، وخفضنا فيه  
الى الحد الأقصى كل ما ليس ضروريا ضرورة قصوى . هذا ،  
وسنستطيع الصمود لا فى مستوى بلد ذى زراعة فلاجية صغيرة  
لا فى مستوى هذا الضيق الشامل ، بل فى مستوى يرتفع  
أكثر فأكثر نحو الصناعة الآلية الكبيرة .

هذه هي المهام الكبيرة التي احلمن بها لتفتيشنا العمالي  
والفلاحى ولهذا اقترح له الدمج بين هيئة حزبية عليها كبيرة  
النفوذ ومفوضية « عادية » .

٢ آذار ( مارس ) ١٩٢٣ .

« البرافدا » ، العدد ٤٩ ، ٤ آذار  
( مارس ) ١٩٢٣

## ملاحظات

- ١ - المقصود هنا الحروب التي خاضتها فرنسا الثورية ضد ائتلاف الدول الرجعية الاوروبية الرامي الى تصفيته مكتسبات الثورة البرجوازية الفرنسية لاعوام ١٧٨٩ - ١٧٩٤ . - ص ١٦ .
- ٢ - المقصود هنا افكار المثقفين الفرنسيين الكبار في القرن الثامن عشر كفولتير ، وروسو ، وديدرو ، وهلفيسيوس وهو لباع وغيرهم . - ص ٣٩ .
- ٣ - لاسال فردیناند ( ١٨٢٥ - ١٨٦٤ ) - اشتراكي وسياسي الماني ، أحد مؤسسى اتحاد العمال الالمان العام . وقد انتقد ماركس وانجلس موضوعاته النظرية والتaktيكية الخاطئة . - ص ٤٣ .
- ٤ - لويس فيليب - ملك فرنسا ( ١٨٣٠ - ١٨٤٨ ) .  
لويس نابوليون - امبراطور فرنسا ( ١٨٥٢ - ١٨٧٠ ) . - ص ٥٥ .
- ٥ - « الدولة الشعبية الحرة » كانت في السبعينيات من القرن الماضي ضمن متطلبات الاشتراكيين - الديمقراطيين الالمان . انتقد ماركس هذا الشعار في مؤلفه « نقد برنامج غوتا » . - ص ٦١ .

٦ - المقصود هنا الاشتراكيون الطوبويون من القرن التاسع عشر وهم شارل فوريه وهنرى سان - سيمون وروبرت أوين الذين انتقدوا النظام الرأسمالي وعالجوها مشاريع التنظيم الاشتراكي للمجتمع ولكنهم لم يفهموا قط ما هو جوهر الرأسمالية وما هي قوانين تطورها وما هي القوة الاجتماعية القادرة على انشاء المجتمع الاشتراكي . - ص ٦٨ .

٧ - دوهرينج اوجين ( ١٨٣٣ - ١٩٢١ ) استاذ المانى ، فيلسوف اختيارى واقتصادى مبتذل ، مثل الاشتراكية البرجوازية الصغيرة الرجعية . ص ٦٩ .

٨ - بيسمارك أوتو ( ١٨١٥ - ١٨٩٠ ) - رجل دولة رجعى المانى . وزير - رئيس بروسيا ( ١٨٦٢ - ١٨٧١ ) ، مستشار الامبراطورية الالمانية ( ١٨٧١ - ١٨٩٠ ) .

في خطاب القاه فى ٢٠ آذار ( مارس ) سنة ١٨٥٢ في اللاندtag ( البرلمان المحلى ) البروسى ، اقترح بيسمارك الذى كان يمقت المدن الكبيرة بمثابة مراكز للحركة الثورية اكتساح هذه المدن من على وجه الأرض فى حال حدوث نهضة ثورية جديدة . - ص ٧٦ .

٩ - داروين تشارلز ( ١٨٠٩ - ١٨٨٢ ) - بحاثة انجليزى كبير في الطبيعة ، مؤسس البيولوجيا العلمية ، واسع النظرية التطورية . - ص ٨٠ .

١٠ - المقصود هنا البرنامج الزراعى للاشتراكيين الفرنسيين المتخد فى مؤتمر مرسيليا عام ١٨٩٢ والمضاف اليه فى مؤتمر نانت عام ١٨٩٤ . - ص ٨٢ .

١١ - لافارغ بول ( ١٨٤١ - ١٩١١ ) أحد مؤسسى وقادة حزب العمال فى فرنسا ، فيلسوف ، اقتصادى ، مروج موهوب للماركسيّة . - ص ٨٧ .

١٢ - **القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين** وضع موضع التنفيذ في المانيا من قبل حكومة بيسمارك في سنة ١٨٧٨ . وقد منع هذا القانون الحزب الاشتراكي - الديموقراطي وجميع المنظمات العمالية الجماهيرية وصحافة العمال . أما خيرة الاشتراكية - الديموقراطية الملتقة حول بيبيل وليبكنتخت فقامت بعمل كبير في الظروف السرية . ولم ينخفض تأثير الحزب في جماهير العمال بل على العكس ، فقد ازداد أكثر . نال الاشتراكيون - الديموقراطيون أثناء انتخابات مجلس الريخستاغ عام ١٨٩٠ مليوناً ونصف مليون صوت تقريباً . وفي عام ١٨٩٠ نفسه اضطرت الحكومة إلى الفاء القانون الاستثنائي . - ص ٩٩ .

١٣ - **(الاكتوبريون)** (أو « اتحاد ١٧ أكتوبر ») - حزب البرجوازية الصناعية الكبيرة وكبار الملاكين العقاريين الذين يديرون استثماراتهم بالطريقة الرأسمالية حزب معاد للثورة ، تشكل بعد نشر البيان القيصري في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٠٥ . الذي وعد فيه القيصر الخائف من الثورة بمنع الشعب « الحريات المدنية » والدستور . دعم الاكتوبريون كلية سياسة الحكومة القيصرية الداخلية والخارجية . وكان بين زعماء الاكتوبريين الصناعي الكبير غوشكوف وصاحب العقارات الواسعة رودزيانكو . - ص ١١٠ .

١٤ - **غليوم الثاني (١٨٥٩ - ١٨٩٤)** - امبراطور المانيا وملك بروسيا (١٨٨٨ - ١٩١٨) . - ص ١١٠ .

١٥ - **(الاقتصادي)** - نصير « الاقتصادية » ، وهي تيار انتهازى في الاشتراكية - الديموقراطية الروسية في أواخر القرن التاسع عشر - أوائل القرن العشرين . اعتقاد « الاقتصاديون » أن النضال السياسي ضد القيصرية يجب أن تقوم به ، على الأغلب ، البرجوازية الليبرالية ، أما العمال فيجب أن يكتفوا بالنضال

الاقتصادى من أجل تحسين ظروف العمل ورفع الأجور والخ . .  
اكد « الاقتصاديون » ، ناكرىن دور الحزب القيادى وأهمية  
النظرية الثورية فى الحركة النعمالية ، ان حركة العمال يجب ان  
تطور بطريق عفوية صرف . انتقد لينين « الاقتصادية » نقدا  
ماضيا فى مؤلنه « ما العمل ؟ » - ص ١١١ .

١٦ - استقلال الثقافة القومية الذاتى ، هو برنامج انتهازى  
في المسألة القومية تقدم به في العقد العاشر من القرن الماضي  
الاشتراكيان - الديموقراطيان النمساويان باور ورينر . وهذا  
البرنامج يتلخص في جوهره فيما يلى : ان أبناء القومية الواحدة  
الذين يعيشون في بلاد معينة يولفون ، بصرف النظر عن الناحية التي  
يعيشون فيها ، اتحادا قوميا ذاتيا تضع الدولة بصورة تامة ضمن  
صلاحياته شئون المدارس ( مدارس منفردة لابناء كل قومية من  
القوميات ) وغيرها من فروع التعليم والثقافة . وهذا البرنامج  
يؤدى ، فيما لو تحقق ، إلى زيادة نفوذ رجال الدين والعقلية  
القومية الرجعية في كل جماعة قومية ويقيم الصعوبات في وجه  
قضية تنظيم الطبقة العامة ، اذ يعمق انقسام العمال على الاساس  
القومى . وقد انتقد لينين شعار استقلال الثقافة القومية  
الذاتى أشد الانتقاد في عدد من المقالات . - ص ١١٤ .

١٧ - شيلوك - شخصية من مسرحية شكسبير ، « تاجر  
البنديقية » ، مراب قاس لا يرحم ، طالب بلا هوادة ، حسب  
شروط سندات الدين ، بقص رطل من لحم مدينة العاجز عن  
تسديد الدين . - ص ١٣٧ .

١٨ - الأخوة المترهبون ، تلامذة المدارس الداخلية الدينية  
التي كانت تتميز بقساوة نظامها وخشونة الاخلاق السائدة فيها .  
وقد كتب عن حياتهم المؤلف الروسي بوميالوفسكي في روايته  
« الأخوة المترهبون » . - ص ١٣٨ .

- ١٩ - تسيير يتيلى (١٨٨٢ - ١٩٥٩) - زعيم المناشفة ، أيد سياسة الحكومة المؤقتة البرجوازية في عام ١٩١٧ .
- تشيرنوف (١٨٧٦ - ١٩٥٢) - زعيم حزب الاشتراكيين - الثوريين ، أيد في عام ١٩١٧ سياسة الحكومة المؤقتة البرجوازية . - ص ١٣٩ .
- ٢٠ - « نوفايا جيizen » (« الحياة الجديدة ») - وهي صحيفه لفريق من الاشتراكيين - الديموقراطيين المدعويين « بالأمميين » ، جمعت المناشفة اليساريين والمثقفين المتفردين من اتجاه شبه منشفى . صدرت في بيروغراد في عامي ١٩١٧ - ١٩١٨ . حتى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ ، اتهجت الجريدة خطة معارضة الحكومة معارضه متذبذبة ، واقفة تارة ضد الحكومة المؤقتة وطورا ضد البلاشفة . بعد ثورة أكتوبر اتخذت موقفا معاديا لسلطة السوفيت . - ص ١٥٤ .
- ٢١ - بيلينسكي (١٨٤٨-١٨١١) - ديموقراطي ثوري روسي : ناقد أدبي وكاتب سياسي ، عدو للدود لنظام القناة القائم في روسيا حتى عام ١٨٦١ . - ص ١٥٥ .
- ٢٢ - كلمات ميفيستوفيل من مسرحية « فاوست » ، للكاتب الألماني الكبير غوته . - ص ١٦٣ .
- ٢٣ - المقصود كومونة باريس عام ١٨٧١ ، وهي أول تجربة في التاريخ لانشاء ديكاتورية البروليتاريا . دامت كومونة باريس من ١٨ آذار (مارس) إلى ٢٨ أيار (مايو) عام ١٨٧١ . فصلت كومونة باريس الكنيسة عن الدولة والمدرسة عن الكنيسة ، واستعاضت عن الجيش الدائم بالتسليح العام للشعب ، وأدخلت مبدأ انتخاب القضاة والموظفين من قبل الشعب ، وأقرت أنه ينبغي الا تزيد اجر الموظفين على أجور العمال ، وطبقت جملة من التدابير لأجل تحسين الوضع الاقتصادي للعمال وفقراء المدن ، الن . . في ٢١

أيار (مايو) عام ١٨٧١ ، اقتحمت قوات حكومة تيير المعادية للثورة باريس ونكلات بعمالها بقساوة ووحشية : فقد تم قتل زهاء ٣٠ ألف شخص واعتقال ٥٠ ألفا ، وأرسال الكثيرين إلى الأشفال الشاقة .  
— ص ١٦٣ .

٢٤ - المقصود هنا سوفيات نواب العمال والجنود وال فلاحين التي أصبحت بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ هيئات لسلطة الدولة . — ص ١٦٣ .

٢٥ - « الرجل المغلب » — شخصية من قصة تشيفخوف بالعنوان نفسه . ونمط المتعيش الضيق الافق والخائف من أي جدة ومبادرة . — ص ١٧٥ .

٢٦ - في ١٩ شباط ( فبراير ) ١٨٦١ الغى نظام القناة في روسيا . — ص ١٧٦ .

٢٧ - واطلق لينين اسم أهمية برن ، أو الأهمية الصفراء ، على الأهمية الثانية التي دام وجودها حتى عام ١٩١٤ ، عندما نشب الحرب الامبرialisية العالمية . أعيد تشكيلها في شباط ( فبراير ) ١٩١٩ في المجلس العام للاحزاب الاشتراكية - الشوفينية والوسطية المنعقد في برن . — ص ١٨٢ .

٢٨ - كاوتسكي كارل ( ١٨٥٤ - ١٩٣٨ ) — أحد زعماء ونظرى الاشتراكية - الديموقراطية والأهمية الثانية . مفكر الوسطية ، منذ بداية الحرب العالمية الأولى مرتد عن الماركسية .

**المقافية** — تيار انتهازى في الاشتراكية - الديموقراطية الروسية ، أحد اتجاهات الانتهازية العالمية . تشكل في المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي - الديموقراطي الروسي ( ١٩٠٣ ) من أعداء جريدة « الايسكرا » اللينينية . وقد نال أنصار لينين في المؤتمر ، أثناء انتخابات الهيئات المركزية ، أغلبية الأصوات

وسموا بالبلاشفة ( من الكلمة الروسية « بولشنستفو » ومعناها - الأغلبية ) . أما الانتهازيون فنالوا الأقلية ولقبوهم بالمناشفة ( من الكلمة الروسية « منشنستفو » ومعناها - الأقلية ) .

في عام ١٩١٧ اشترك ممثلو المناشفة في الحكومة المؤقتة البرجوازية . بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، خاضوا ، سوية مع الأحزاب الأخرى المعادية للثورة ، نضالا ضد السلطة السوفيتية .

**الاشتراكيون - الثوريون** - حزب برجوازيين صغاري انبثق في روسيا في أواخر سنة ١٩٠١ - أوائل سنة ١٩٠٢ بنتيجة توحيد مختلف الجماعات والحلقات الشعبية . بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية في سنة ١٩١٧ اشترك الاشتراكيون - الثوريون ، حالهم حال المناشفة ، في الحكومة المؤقتة البرجوازية وأيدوا سياستها الامبرialisية . بعد انتصار الثورة الاشتراكية اشترك الاشتراكيون - الثوريون في النضال المسلح الذي قامت به الثورة المضادة ضد الشعب السوفيتي . - ص ١٨٩ .

**٢٩ - السياسة الاقتصادية الجديدة («النيب») -**  
السياسة الاقتصادية للدولة البروليتارية في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة ، أصبحت العلاقات البضاعية النقدية الشكل الأساسي للصلة بين الصناعة الاشتراكية والاقتصاد الفلاحي الصغير . وفي ظل هذه السياسة دفع الفلاحون الضريبة العينية للدولة ، وتوافرت لل耕耘ين امكانية التصرف الحر بفوائض منتوجاتهم وبيعها وشراء البضائع الصناعية بالنقود المحصلة .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي أجازت وجود العناصر الرأسمالية لمدة معينة وفي نطاق محدود ، معابقاء الواقع الاقتصادي

الاساسية في يد الدولة البروليتارية ، كانت تستهدف تطوير قوى البلد المنتجة ، وانهض الزراعة وانشاء التراكمات اللازمة لبناء الصناعة الاشتراكية . - ص ٢١٣ .

٣ - **الشيوعيون اليساريون** ، فرقة من الشيوعيين الروس ، وقفت في عام ١٩١٨ ضد عقد معاهدة صلح بربريس مع المانيا وضد سياسة الحزب الاقتصادية في داخل البلاد . لم يلق موقف الشيوعيين اليساريين مساندة في اوساط الحزب الواسعة . انحلت الفرقة في نهاية عام ١٩١٨ . - ص ٢٢٠ .

٤ - **أوين روبرت** ( ١٧٧١ - ١٨٥٨ ) - اشتراكي - طبوبى انجليزى . - ص ٢٢٢ .

٥ - المقصود هنا بناء أول محطة من المحطات الكهرمائية الكبيرة في الاتحاد السوفييتي ، على نهر فولخوف . بدأ البناء عام ١٩١٨ ، ولكنه لم يجر على قدم وساق الا في عام ١٩٢١ بعد انتهاء الحرب الأهلية . في عام ١٩٢٦ ، دخلت محطة فولخوف الكهرمائية مجال العمل . - ص ٢٥٠ .



## محتسبات

- ٥ ... كارل ماركس ؛ فريدرريك انجلس
- ٧ ... ماركس وانجلس . العائلة المقدسة ( مقتطف )
- ٩ ... انجلس . خطابان في البر فلد ( مقتطف )
- ٢١ ... انجلس . مبادئ الشيوعية ( مقتطفان )
- ٢٧ ... ماركس وانجلس . بيان الحزب الشيوعي ( مقتطف )
- ٤٣ ... ماركس . نقد برنامج غوتا ( مقتطفان )
- ٥٨ ... انجلس . ضد دوهرينج ( مقتطفان )
- ٧٩ ... انجلس . ديناليكتيك الطبيعة ( مقتطف )
- ٨٢ ... انجلس . مسألة الفلاحين في فرنسا والمانيا ( مقتطف )
- ... من رسالة كارل ماركس الى يوسف فيديمير .  
٩٢ ... ١٨٥٢ آذار ( مارس )
- ... من رسالة فريدرريك انجلس الى كارل كاوتسكى .  
٩٤ ... ١٨٨١ شباط ( فبراير )
- ... من رسالة فريدرريك انجلس الى فيليب فان باتن .  
٩٧ ... ١٨٨٣ نيسان ( ابريل )
- ... من رسالة فريدرريك انجلس الى اوتو بونيفـك .  
٩٨ ... ١٨٩٠ آب ( اغسطس )

١٠١	فلاديمير لينين ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...
١٠٣	كارل ماركس ( مقتطف ) ... ... ... ... ...
١٠٩	خلاصة المناقشة حول حق الامم في تقرير مصيرها (مقتطف)
١١٧	الدولة والثورة ( مقتطف ) ... ... ... ...
١٤٨	الماركسيّة والدولة ( مقتطف ) ... ... ...
١٥١	كيف ننظم المبارأة ؟ ... ... ... ...
١٦٧	خطاب القى في المؤتمر الاول لمجالس الاقتصاد الوطنى لعامه روسيا . ٢٦ آيار ( مايو ) ١٩١٨ ... ...
١٨٠	المبادرة الكبرى ( مقتطفان ) ... ... ...
١٩٥	الاقتصاد والسياسة في عهد ديكاتورية البروليتاريا ( مقتطف ) ... ... ... ...
١٩٩	تقرير عن السبوت الشيوعية في المجلس العام لعامه مدينة موسكو للحزب الشيوعى ( البليشفى ) الروسي . ٢٠. كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩١٩ ( مقتطف ) ... ...
٢٠٤	من تدمير النمط المزمن الى ابداع النمط الجديد ...
٢٠٩	من السبت الشيوعى الاول على سكة حديد موسكو – كازان الى السبت الشيوعى لعامه روسيا – سبت آيار ...
٢١٣	حول التعاون ... ... ... ... ... ...
٢٢٦	من الافضل اقل ، شرط ان يكون احسن ... ...
٢٥٢	<b>ملاحظات</b> ... ... ... ...

## الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكراً لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطبعاته ، واعربتم لها عن رغباتكم .

العنوان : زوبوفسكي بولفار ، ٢١  
موسكو - الاتحاد السوفييتي



